

٢١٤
ح . أ

الاعلام بقراطع الاسلام ، تأليف ابن حجر الهيتمي ،
أحمد بن محمد - ٩٧٤ هـ . بخط السيد محمد بن
السيد حسين سنة ١١٤٢ هـ .

٥٣ ق ٢٣ س ٢١ x ١٦ سم

نسخة جيدة ، مقابلة ، خطها نسخ حسن ، طبع
مرات آخرها سنة ١٩٨٢م (نسخة في المكتبة) .

٧٥٤٢

الاعلام ٢٢٣:١ نشرة دار الكتب المصرية ٦٢:١

أ - أصول الدين أ - المؤلف ب - الغناء والنسخ
ج - تاريخ النسخ .

ف ١٥٨٨ / ٩
١٤ / ٦ / ١٧

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO. الرقم :

٧٥٤٢

١٨٧

٧٥٤٢



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ١٥٤٢ ج ١١٥٨٨
العنوان: الإعلام بقضايا الإسلام
المؤلف: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن محمد ٩٧٢ هـ
تاريخ النسخ: ١١٤٢ هـ
اسم الناشر: السيد محمد حسين
عدد الأوراق: ٥٣
ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم

توفيقا اللهم وهداية لما تحب. بحمدك اللهم ان اطلعت لعلم الفتوى في سماء التحقيق
شموسا وبدور. وجعلت علماء الشريعة الغرا ارفع الناس في الدارين مكانة جوا
وسروا. واخترتهم لحفظ فرائض الاسلام وسنته. واشتبهم نجوميا بهتدي بهم في ظلمات
الجهالات الى منبعك القويم وسنته. ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة
تلوح عليها آماير الاخلاص. ويخج مدخرها من هوال قبائح المفتريين عليك حين
لا مناص. ونشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله افضل من اودى فيك نصير. واجل
من ابتليته فرضي وشكر. وارسلته لخيرامة اخرجت للناس فهديت به كل حايير.
وارديت به كل جايير. وموت به ظلم البدع والكفر لا سيما من بلدك الحرام. وقصمت به
دينه الطغاة من الظلمة. وامرته بان يورثها من بعده من الائمة الاعلام. حتى يردوا
بها على من عاندهم فوافقتهم من وقايح الحكماء صلى الله عليه وعلى آله واصحابه الذين
نصر الحق واشادوا بخرجه. ودفعوا الباطل واهلكوا كثيرين واما توادك. صلاة
وسلاما دايمين ما قام بنصرة دينه القوم بعض وارثيه. وبذل نفسه في الله رجلا لما اعده
لعارفيه. **اما بعد** فهذا تاليف جامع. ومجموع ان شاء الله نافع. دعاني اليه وتوقع
غلط فاحش في مسيلة افقت بها. فاحيت بيانا مع ما يتعلق بها ان الحاجة
ماسية الى جميع ذلك سيما وقد توغرت هذه المسالك حتى صار الغلط في الواضحات فضلا
عن المشكلات اقرب الى المنسوين الى العلم من جبل الوريد. ولسان حالهم يعلن اني

لهم عنها من محيد لما جبلوا عليه من مخالفة سنتي الحاضرين. والخلود الى ارض الشهوات
والطمع فيما بأيدي الظلمة والمتردين. نسيل الله ان يعا فينا من ذلك. وان ينجينا
من ظلم هذه المهاك. وان يوفقنا الى ما كان عليه صالح امتنا من صالح العمل. وبجاء
الزلال. انه اكرم مسئول. وارحى مامول. هذا وقد لوحث لك بالقضية الحاملة على هذا
التاليف وبيانها اني لما كنت بمكة في مجاورتي الثالثة سنة اثنين واربعين واتحفاية
رفعت الى فتوى صورتهما قوكم فيما تزوج بالغة ثم اسهد عليها انه اقبضها حال
صداقها فهل يصح هذا الاسهاد وهل للوصي مطالبة بالمهر والدعوى به عليه وهل
له ولو طحا ان يقول له يا كلب يا عديم الدين املا فما يلزمه في ذلك فاجبت بما
صورته ان بلغت مصلحة لدينها وما لها صبح قبضها ولا اسهاد عليها ولم يكن للوصي
مطالبة ولا الدعوى عليه وقوله له ما ذكر محرم الحريم الشديد بل ربما يكون قوله
له يا عديم الدين كفرا فيعز ر التعزير الشديد اللائق به والزاجر له ولا مثاله والله
سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وكتبه فلان ثمر فكتبها الى صاحبها فوفقت في ايدي
جماعة اصا دقا للصا در منه ذلك تقصدا والتقريب اليه بالكتب على الله تعالى يعلم
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاعترضوا ما كتبته وشغوا به عند العوام وموهوا
عليهم حتى قال بعض مجازيهم لعوامه هذا الافتا كفر وعمله بانه يقتضي ان قاييل
هذا اللفظ بكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر ثم اعترضوه بامور
بامور اخرى منها كيف يفرغ التعزير على الحكم بانه كفر ومنها كيف يكتب المفتي التعزير
الشديد والتعزير يرجع الى راي الحاكم في السدة والضعف ومنها ان من صدق
منه ذلك مشكلا لا يفيق عليه ومنها ان الجواب غير مطابق للسؤال هذا ما نقل في
وسمعت من اعتراضاتهم وهي لا تها على عبادة قاييلها غنية من التعرض لها يردوا
ابطال لكن احببت في هذا التاليف تحرير الفاظ المكفرة التي ذكرها اصحابنا وغيرهم
فان هذا باب منتشر جدا وقد اضطربت فيه افكار الائمة وعباداتهم وذلك فيه
اقدام كثيرين وخطار امره وخفيه كان حقيقا بالافراد بالتاليف ولم ارا احدا عرج

على ذلك فقصدت تسهيل جمعه وبيان ما وقع للناس فيه بحسب ما اطلعت عليه
وضعت الى ذلك فوايد عشر عليها فكري الفاتر واستتجها نظري القاصر ^{الله} ارسال
ان يحصلني من هذه وهدايه وان يصيرني ممن وصل الخير لهذه الامه بسببه
ان جواد كرم روف رجم غافر الزلات وراخر العثرات فعليه التكلان ومنه التاييد
والامتنان واليه المنزع في المهات ومن فيض فضله تغترف اسباب السداد والعصمة
في الملمات ولستكم اولا على الحكم الذي ابدناه في يا عديم الدين مقدمين عليه الكلام
على من قال لمسلم يا كاف فان الاصل الذي اخذت منه ما اشترت اليه في الجواب من
التفصيل ثم تعقبه برده ما ذكره من الشبه ثم بتحرير بقية الالفاظ التي تقع بين الناس
ما اتفق على انه كفر واختلف فيه فنقول عبارة الراعي في العزيز نقلا عن التتمة
وانه اذا قال لمسلم يا كافر بلانا ويل لكفر لا نه سمي الاسلام كفرا وقد صح انه صلى الله عليه وسلم
قال اذا قال الرجل لاخيه يا كافر فقد بآ بها احدهما والذي رماه به مسلم فيكون هو
كافرا انتهى وتبعه النووي في الروضة وعبارته قال المتولي ولو قال لمسلم يا كافر
بلانا ويل لكفر لا نه سمي الاسلام كفرا انتهى واعتمد ذلك المتأخرون كابن الرقعة والتمولي
والنشاي والاسنوي والاذري وابي درعة وصاحب الانوار وسارح الانوار بل كثير
منهم كالنشاي والقولي وصاحب الانوار وغيرهم عزموا به من غير عزو ولم ينفرد المتولي
بذلك بل سبقه الى ذلك ووافقه عليه جمع من اكابر الاصحاب منهم الاستاذ ابو الصحاق
الاسفرايني والحليمي والشيخ نصر المقدسي وكذا الغزالي وابن رقيق العيد بل
قضيه كلام هؤلاء انه لا فرق بين ان يقول اولا كما سينضح لك من كلامهم الذي
اذكره عنهم فان قال قد خالف ذلك النووي نفسه في الاذكار فقال يحرم تحريما
غليظا قلت لا مخالفة فان اطلاق التحريم في لفظ لا يقتضي انه لا يكون كفرا
في بعض حالاته فعبارة الاذكار لا تنافي في عبارة الروضة وغيرها على ان الكفر محرم تحريما
غليظا فتكون عبارة الاذكار شاملة للكفر ايضا ونكتة التعبير بالتحريم الغليظ
فصد الشك للمخاللة التي يكون فيها كفرا وغيرها واذا تأملت هذا التقرير

ظهر لك حسن ما فعلته في الجواب المذكور من قول فيعز ر الى اخره حيث فرغت على التحريم
ولم افرع على الكفر لان التحريم هو الامر المحقق واما الكفر فقد وجد عند عدم
التاويل وقد لا ولم نعلم ان قابل ذلك لم يؤول فتعين التفرع على الامر المحقق وطرح
الامر المشكوك فيه وهذا اندفع الاعتراض السابق وهو كيف يرفع التقرير على الحكم
بالكفر وحيا في ذلك مزيد فان قلت يوجب في الاذكار قول ابن المنذر في الاسراف
في بيان القذف واجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان الرجل اذا قال لرجل من
المسلمين يا يهودي يا نصراني ان عليه التقرير ولا حد عليه ثم قال ويثبت ذلك مذهب
الشافعي قلت قد علمت مما تقر في عبارة الاذكار ان عبارة كهذه العبارة مطلقة
وعبارة التبيين وغيرهما السابقة عن المتولي مفصلة والمطلق ينافي المفصل
ثم رايت الاذري ذكر ما هو صريح في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذر وقياس
ما تقدم اي عن المتولي انه اذا قال بلانا ويل لكفر لا نه جعل الاسلام يهودية او
نصرانية فتأمل انتهى فجعله مطلقا وجعل كلام التبيين عن المتولي مفصلا وحمل
هذا الاطلاق على ذلك التفصيل اخذا بالقاعدة اصولية الشهيرة فان قلت عبارة
النووي في شرح مسلم قد تناهى ما تقرره وحاصلها ان هذا الحديث ما عده العلماء
من المشكلات من حيث ان ظاهره غير مراد فان مذهب اهل الحق انه لا يكفر المسلم بالمعاصي
كالقتل والزنا ولذا قوله لاخيه يا كافر من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام ثم حكي
في تاديل الحديث وجوها احدها انه محمول على المستحل ومعنى يا بها احدهما اي بكلمة
الكفر وكذا حار عليه في رواية اخرى رجعت عليه كلمة الكفر قبا وحار ورجع بمعنى
الشافعي رجعت عليه لقيصته لاخيه ومقصود تكفيره الشاكلة محمول على الجواب
المكفرين للمؤمنين وهذا نقله القاضي عياض عن مالك وهو ضعيف لان المذهب
الصحيح المختار الذي قاله الاكثرون والمحققون ان الجواب لا يكفرون كساير اهل البدع
الرابع معناه انه يؤول الى الكفر فان المعاصي كما قالوا يريد الكفر ويخاف على المكث
منها ان يكون عاقبة شومها المصير الى الكفر ويؤيده رواية ابى عوانة في مستخرج

على مسلم فان كان كما قال ولا فقد باء بالكفر وفي رواية اذا قال لاخيه يا كافر فقد
وجب الكفر على احدهما الخامس معناه فقد رجع عليه تكفيره فليس الرجوع حقيقة
الكفر بل التكفير لكونه جعل اخاه المؤمن كافرا فكان كفر نفسه اما لا نه كافر من هو
مثله واما لا نه كافر من لا يكفره الا كما في يعتقد بطلان دين الاسلام انتهى وصار
السبكي في بعضه في فتاويه مبنية على رأى انتظم مذهبها واعترف بانها خارج عن
قواعد الشافعي وهوان من كفر احد من العشرة المشهود لهم بالجنة كفروا ان كانت
مؤولا وقد بسطت الكلام على ذلك في كتابي الصواعق المحرقة في الرد على الروافض
وغيرهم قلت لا تنا في عبارته المذكورة ما مر لان قوله من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام
هو من التاويل الذي مر عن المتولي انه اذا سلمه لا يكفر نعم في الوجه الاول تقييد
لما قاله المتولي بالمستحيل كذا قيل واقول ان اريد انه تقييد للمفهوم فظاهر
او المنطوق فليس كذلك وبينا ان اذا قال يا كافر مؤولا بكفر النعمة او نحوه كان مع
ذلك حراما اجماعا اخذنا من ابن المنذر فان اعتقد طلع استحق القول بكفره
على الخلاف الآتي في مستحل الحرام المجمع عليه فان قلنا باشتراط ان يكون معلوما
من الدين بالضرورة احق ان يقول بالكفر هنا وندعي ان حرمة ذلك معلومة
من الدين بالضرورة لان احدا لا يجهل تحريم ايذاء المسلم سيما بهذا اللفظ القبيح
وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فالكفر بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا اللفظ من غير تأويل
فان قصد مع ذلك ان دينه الذي هو مقلد به وهو الاسلام كفر فلا نزاع بين
احد في انه يكفر بذلك وان اطلق فلم يؤول ولا قصد ذلك اتجه ما افاده كلام
شرح مسلم من انه ان استحل ذلك كفر ولا فلا واذا تأملت هذا التقرير علمت
ان كلام شرح مسلم لا ينافي كلام الشيخين عن المتولي الامن حيث ان قضية كلامهما
التكفير مطلقا في حال الاطلاق وهو وان كان له وجه لكن التفصيل بين الاستحلال
وغيره اوجه هذا ما يتعلق بالوجه الاول من الوجوه التي ذكرها في شرح مسلم
واما الوجه الثاني فهو لا ينافي ما مر عن المتولي لان رجوع تقييده اليه صادق

بالكفر

٢٠

بالكفر في بعض الحالات واما الثالث فاعترضه الزركشي بان ما حكاه عن اكثر من
من عدم تكفير الخوارج ممنوع قال بل هو الحق لما سنده في كتاب الشهادة
وينبغي حمل كلامه على ما اذا لم يصدر منهم سبب مكفر كما اذا لم يحصل الاممور الخوارج
والقتال ونحوه اما مع تكفير منهم لمن تحقق ايمانه من الصحابة المشهود لهم بالجنة
فلا انتهى واقول الخوارج لم يكفروا غيرهم الا بتاويل ولم يسموا الاسلام كفرا ورجح
فالمعتمد ما في شرح مسلم وغيره من عدم تكفيرهم نعم ان انكروا صحة ابي بكر
رضي الله عنه او كفروا الصحابة او ضلوا الامة فسيأتي مع ما سأكله واما الرابع
والخامس فلا ينافي ما مر ايضا نظير ما سبق من انهما محمولان على من اول ووقع
في الحديث روايات لا بأس بالاشارة اليها فروى مسلم اذا كفر الرجل اخاه فقد باء
بها وفي روايته له ايما رجل قال لاخيه كافر فقد باء بها احدهما ان كان كما قال
والارجعت عليه وفي روايته له ايضا ليس من رجل ادعى اخيرا به وهو يعلمه الاكفر
ومن ادعى رجلا بالكفر او قال عدو له وليس كذلك اخاه عليه ومروى رواية ابي
عوانة فان كان كما قال ولا فقد باء بالكفر وفي رواية اذا قال لاخيه يا كافر فقد
وجب الكفر على احدهما ومعنى اكفر الرجل اخاه نسبة اياه الى الكفر بصيغة الخبر
تخانت كافر او بصيغة النداء نحو يا كافر او اعتقاد ذلك فيه كاعتقاد الخوارج
تكفير المؤمنين بالذنب وليس من ذلك تكفير جماعة من اهل السنة اهل الاهواء
لما قام عندهم من الدليل على ذلك ومعنى باء بها احدهما اي رجع بكلمة الكفر
كما مر والجزم انه لا بد ان يبوأ بها احدهما بينه قوله في الرواية الاخرى ان كان
كما قال والارجعت عليه ومن ثم كانت هذه الرواية في قوة قضية منفصلة اقيم
البرهان على صدقها بخلاف الاول اذ معناها كل مكفر اخاه فدايما اما ان يكفر
القايل او المقول له وبرهن على صدق ذلك في الرواية الثانية بان كان كما
قال ولا كفرا القايل اي بالمعنى السابق ببيان وقوله او قال عدو له نص كما
قاله بعض شارحين في ان نسبة الرجل غيره الى عدوة الله تعالى تكفير له وكذا

نسبة نفسه الى ذلك ويوافقه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته راسية وسياق اخر
 الكتاب ما لو قال انه عدو للنبي صلى الله عليه وسلم ومران معنى جار مجع والاستشنا
 قيل معنى اي لا يدعوا احد الا حار عليه لان القصد الاثبات ولو بقدر النفي لم يثبت
 ذلك ويحتمل عطفه على ليس من رجل فيكون جاريا على اللفظ وقد نذر الخطي في المنهاج
 الحديث بما يوافق كلام المتولي فقال ان اراد به ان الدين الذي يعتقده كفر فهو من
 اخيه ان كان اخوه مسلما حقيقيا وان كان يظن الكفر ولا يظهره فذاك غير مراد
 بالحديث اذ لا يبوئ احد منهما بالكفر وح يعز القائل انتهى فتأمل به تجد صريحا
 فيما مر عن المتولي وان التعزيز انما يجب عند كون القول له ذلك كما في باطنه فان
 قلت كيف يكون كما في باطنه ويبقى قلت يمكن بقاؤه لاستتابة ان قلنا ان
 المرتد يعمل ثلاثة ايام او اربعة شبهة او تغلب او غير ذلك فان قلت قضية ان من
 قال لم يرتد يا كافر يعز قلت قد يلتزم ذلك لا نأيداه وانما يجوز للامام
 بالقتل ان لم يتب ويمكن الفرق بان المرتد لم يظهر الاسلام فلم يكن له احترام اصلا
 بخلاف من اظهر الاسلام وان كان كما في باطنه ومع ذلك فالوافق للقواعد ان حيث
 ثبت كفره باطنه كان حكمه حكم المرتد ولا تعزير على من قال له يا كافر وفسر
 الغزالي في الاحياء الحديث بما يوافق كلام المتولي ايضا حيث قال معناه انه يكفر
 وهو يعلم انه مسلم اي فيكفر بدليل قوله فان ظن انه كافر ببدعة او غيرها كان
 من خطيها لا كما في انتهى وقد يؤخذ من كلامه حمل كلام الخطي السابق على غير ما مر
 بان يقال معنى قوله ان كان اخوه مسلما حقيقيا اي في اعتقاده وقوله وان كان
 يظن الكفر ولا يظهره اي في اعتقاده وح فانضح قوله وح يعز القائل وهذا
 التأويل متعين لا ينبغي العدول عنه وقد فسر ابن رشد من اكارا برامة المالكية
 الحديث بما يوافق كلام المتولي ايضا حيث حمل الحديث على ان من قال ذلك كفر
 حقيقة لكن فبين كفرنا حقيقة لانه ان كان المقول له كافر فقد صدق ولا
 تكفر القائل لانه اعتقد ما عليه المؤمن من ايمان تكفر كفر قال تعالى ومن يكفر

واعقاده ايمان كثر
 بالامان

بالامان فقد ضبط عمله وقال غيره من ايمتهم لا يبعد حمل الحديث على ظاهره
 من تكفير القائل على القول بان الدعاء على غيره بالكفر كفر واعتز به بعضهم
 بان الداعي انما كفر على القول بذلك من جهة انه لما دعي بالكفر كان رضى وارضى
 بالكفر كفر بخلاف هذا وظاهر كلام الخطي والغزالي الذي ذكرته عنهما ان القائل
 حيث اعتقد ان المقول له مسلم كفر مطلقا وان اول لكن ما مر عن المتولي اوجه قال
 ابن دقيق العيد في قوله عليه الصلاة والسلام ومن دعي رجلا بالكفر وليس كذلك الا حار
 عليه اي رجع وهذا وعيد عظيم لمن كفر احدا من المسلمين وليس هو كذلك وهي ورطة
 عظيمة وقع فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقاييد وحكموا بكفر بعضهم بعضا وخرق
 حجاب الهيبة في ذلك جماعة من المشوية وهذا الوعيد لا حق بهم ثم نقل عن ابي اسحاق
 ابي اسحاق الاسفرائيني من اكارا بر صاحبنا انه قال لا كفر قال وربما خفي هذا القول على
 بعض الناس وحمله على غير محله الصحيح والذي ينبغي ان يحل عليه ان يلحق هذا الحديث
 الذي يقتضى ان من دعي رجلا بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وكذا قوله
 عليه الصلاة والسلام من قال لاخيه يا كافر فقد باء بها احدهما وكان هذا المتكلم
 اى الاستاذ ابو اسحاق يقول الحديث دل على انه يحصل الكفر لا حد الشخصين اما
 المكفر والمكفر فاذا كفرى بعض الناس فالكفر واقع باحدنا وانا قاطع بانى است
 بكافر فالكفر راجع اليه انتهى فتأمل به تجد صريحا فيما مر عن المتولي وفي ان
 ابن دقيق العيد موافقة على ذلك وفي انه لا فرق بين التأويل وعدمه وكلام
 الشيخ نصر المقدسى في تهذيبه في كتاب الصلاة صرح في ذلك فانه لم يقيد التكفير
 الا بما اذا كان المقول له ذلك ظاهرا للعدالة لكن اوجه ما مر عن المتولي من التفصيل
 وفي كافي الخوارزمي لو قال لست من امت محمد او لا اعرف الله ورسوله او انا كافر
 او بى من الاسلام كفر انتهى والحكم فيه ظاهرا ان يزعم انه اراد ان ليس منهم
 قطعا بل ضنا او انه لا يعرف الله ورسوله على طريقة اهل الاصول او نحو ذلك فيما
 يظهر والفتى تليد ابن المقرئ اعترض على الروضة احييت ذكره مع التبيين

على رده وعبارته قال في الروضة قال المتولي لو قال لمسلم يا كافرا بطلا تاويل كفر
لانه سمي الاسلام كفرا ذكر القولي مثله ولم يعمل به ولم يعزه الى احد قال فان
اراد كفر النعمة والاحسان فلا انتهى ولا سلم قول الروضة لانه سمي الاسلام كفرا
فان هذا المعنى لا يفهم من لفظ ولا هو مراده ومعنى لفظك انك است على دين
الاسلام الذي هو حق وانما انت كافر دينك غير الاسلام وانما على دين الاسلام هذا
مراده بلا شك لانه انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام فنفي عنه كونه على دين
الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما يعز به هذا السب الفاضل بما يليق به ويلزم على ما
قاله ان من قال لعابديا فاسق كفر لانه سمي عبادة فسقا ولا لمصعب احد
يقوله وانما يريد انك تفسق وتفسق مع عبادتك ما هو فسق لا ان عبادتك فسق
وايضا فكيف يحكم عليه بالكفر باطلاق هذه الكلمة المحتملة للكفر وغيره واحتمال
غيره اكثر واظهر وانما يصح المعنى الذي ذكره لو قال يهودى او نصراني لمسلم يا كافرا
فهذا بلا شك لا يريد الا ان دينك وهو دين الاسلام كفر واما المسلم فلا يريد هذا
انتهى كلام الفقيه ذلك رده بان معنى على ما زعمه من ان معنى لفظ ما ذكره وليس
معناه ما زعم بل معناه يا متصفا بالكفر وهذا كما ترى صادق بان ما اتصفت به
من الاسلام يسمى كفرا وبانك لم تصف بالاسلام من اصله وهو الذي زعمه ولا اثر يكون
هذا الثاني هو الذي يغلب قصد هذه الكلمة لان وصفه له بالكفر مع مساهة
الاسلام منه وعدم تاويل قرينة ظاهرة على تسمية الاسلام كفرا فعلمنا بما دل عليه لفظ
صريح بواسطة القرينة المذكورة والغينا النظر الى ما يقصد بهذه الكلمة بين
الناس لان هذا تعويل عليه في هذا الباب وقلنا له ان حيث اطلقت هذا اللفظ
ولم تقول كنت كافرا لمضم لفظك تسمية الاسلام كفرا وان كنت لم تقصد ذلك
لانا انما حكمنا بالكفر باعتبار الظاهر وقصدك وعدمه انما ترتبط به الاحكام
باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعمه ان هذا المعنى لا يفهم من لفظ وقوله
انما مراده ومعنى لفظك الخ بل ذكر المراد لا وجه له هنا البتة لما قررنا بان حكمنا

اصلا

لا

انما هو باعتبار الظاهر فلا يبحث عن المراد ولا يدير عليه حكما ظاهرا وان دفع
حصه بقوله انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام واما ما زعمه من الزعم المذكور
فغير صحيح بل لا يلزم عليه ذلك لان العبادة لا تنافي الفسق لا مكان اجتماعهما
في ان واحد من ارتكب كبيرة فاسق وان كان اعبد الناس بخلاف الكفر والاسلام
فانه لا يمكن اجتماعهما في شخص واحد في حالة من الاموال فلا يلزم من القول اعابد
يا فاسق تسمية العبادة فسقا بخلاف القول لمسلم يا كافرا فانه ظاهر في الوصف
بالكفر ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلزم تسمية الاسلام كفرا وما تعجب منه
يرد بان اللفظ اذا كان محتملا فخرج وهو ضامر من وصفه بالكفر مع علمه بما هو عليه
من الاسلام فقوله ولتقال غيره اكثر ظاهر وقوله واظهر ليس في محله كما تفرد
وقوله وانما يصح المعنى الذي ذكره الخ يرد بما علمته مما هو غنى عن الاعادة وقوله
واما المسلم فلا يريد هذا اصلا ليس في محله ايضا لان الارادة وعدمها لا شغل لنا
بها واذا تقررت حكم يا كافرا لم يجز في كتاب وعلمت ان ما ذكره الشيخان
فيه نقلا عن المتولي هو الحق الذي لا محيد عنه وان كلام جمع من اصحاب صريح
في كفر قابله مطلقا وان ما مر من عبارة الاذاكار وشرح مسلم وغيرها لا يخالفه
ظهر لك ان ما اقيمت به في با عدم الدين حق ظاهر لا يسع احدا انكاره وان من
انكره فقد انكر على هؤلاء الائمة الذين هم اباونا في الدين لكن المعترضون
لا يجترمون احدا من المتأخرين ولا من المتقدمين فيلزم بهم اسوة وسه لهم على ذلك
فمن قال لا خيرا عديم الدين نقول له ما الذي اردت بذلك فان قال اردت انما هو
عليه من الدين لا يسمى ديننا قلنا له قد كفرت فان لم تعلم ولا ضربنا عنقك وان
قال اردت ان لا دين له في المعاملات ونحوها قلنا لا كفر عليك لكن عليك التعزير
السديد الا يبق بك وان قال لا ينة لي قلنا له فهل تعتقد اني جليل ان تقول
له ذلك فان قال نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يخفى عليك بناء على ما مر وان
قال لا استحل ذلك او كان ممن يخفى عليه ذلك قلنا عليك التعزير لانك ارتكبت معصية

انما هو باعتبار الظاهر فلا يبحث عن المراد ولا يدير عليه حكما ظاهرا وان دفع حصه بقوله انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام واما ما زعمه من الزعم المذكور فغير صحيح بل لا يلزم عليه ذلك لان العبادة لا تنافي الفسق لا مكان اجتماعهما في ان واحد من ارتكب كبيرة فاسق وان كان اعبد الناس بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن اجتماعهما في شخص واحد في حالة من الاموال فلا يلزم من القول اعابد يا فاسق تسمية العبادة فسقا بخلاف القول لمسلم يا كافرا فانه ظاهر في الوصف بالكفر ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلزم تسمية الاسلام كفرا وما تعجب منه يرد بان اللفظ اذا كان محتملا فخرج وهو ضامر من وصفه بالكفر مع علمه بما هو عليه من الاسلام فقوله ولتقال غيره اكثر ظاهر وقوله واظهر ليس في محله كما تفرد وقوله وانما يصح المعنى الذي ذكره الخ يرد بما علمته مما هو غنى عن الاعادة وقوله واما المسلم فلا يريد هذا اصلا ليس في محله ايضا لان الارادة وعدمها لا شغل لنا بها واذا تقررت حكم يا كافرا لم يجز في كتاب وعلمت ان ما ذكره الشيخان فيه نقلا عن المتولي هو الحق الذي لا محيد عنه وان كلام جمع من اصحاب صريح في كفر قابله مطلقا وان ما مر من عبارة الاذاكار وشرح مسلم وغيرها لا يخالفه ظهر لك ان ما اقيمت به في با عدم الدين حق ظاهر لا يسع احدا انكاره وان من انكره فقد انكر على هؤلاء الائمة الذين هم اباونا في الدين لكن المعترضون لا يجترمون احدا من المتأخرين ولا من المتقدمين فيلزم بهم اسوة وسه لهم على ذلك فمن قال لا خيرا عديم الدين نقول له ما الذي اردت بذلك فان قال اردت انما هو عليه من الدين لا يسمى ديننا قلنا له قد كفرت فان لم تعلم ولا ضربنا عنقك وان قال اردت ان لا دين له في المعاملات ونحوها قلنا لا كفر عليك لكن عليك التعزير السديد الا يبق بك وان قال لا ينة لي قلنا له فهل تعتقد اني جليل ان تقول له ذلك فان قال نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يخفى عليك بناء على ما مر وان قال لا استحل ذلك او كان ممن يخفى عليه ذلك قلنا عليك التعزير لانك ارتكبت معصية

ليست كفاً والى هذا التفصيل كله المستفاد مما قررته في يا كافر اشرت بقول
 في الجواب السابق بل ربما يكون قوله يا عديم الدين كفاً واذا اتحدت حقيقة
 ما اجبت به فليرجع الى رد كلام المعترضين وهو لركائس وكونه بالخيال اشبه
 عنى عن الرد لكن في ضمن رده فوايد فاما قول من قال هذا الا فتا كفاً فتصاير
 ان قابل هذا اللفظ بكفر مطلقاً وليس كذلك ومن كفر مسلماً فقد كفر فخرج
 عليه بامور منها ان دعواه اقتضا، قولى ربما الى اخره الكفر مطلقاً مجازفة
 وجهل بمدلولات الالفاظ فان مدلوله ربما انه حالة يكون فيها كفاً وحالة
 لا يكون فيها كفاً وهذا جلي واضح فلا تظيل فيه لان الكلام فيه لا يليق بهذا
 المصنف المبني على غاية من الاتفاق والتحريم ومنها ان احتياجه بما ذكر
 مكفر له صريحاً فانه كفر مسلماً من غير تأويل لان المفتي اذا اتى بحكم فلا يخلو اما
 ان يكون حقاً او خطأ، فان كان حقاً فلا كلام في تكثير مكفره وان كان
 خطأ، فكذلك وان تعد الخطا لانه لم يتعد تكفير احد بعينه اذ المفتي لا يفتي
 على احد معين والعجب من عرائه كيف يكفر غيره ويستدل بما يكفره نفسه
 فان قلت فلم ذكرت هذه الاشارة الخفية ولم لم تفصل في الجواب كما فصلت
 هنا ولا اطلعت القول بالحرمة كما في الاذكار قلت ايثار الاختصار وحذراً
 من الوقوع في ورطة الاطلاق فانه قال في اداب المفتي من الروضة واذا كان
 في المسئلة تفصيل لم يطل في الجواب فانه خطأ وبالاتفاق وليس له ان يكتب الجواب
 على ما يعلمه من صورة الواقعة اذ لم يكن في الرقعة تعرض له انتهى وليس الاطلاق
 في المصنفات كالاطلاق في الفتاوى فان الناظر في المصنفات لا يقتصر
 على مصنف واحد والا كان مقصراً بخلاف المستفتى فانه لا اهلية له في النظر
 في المصنفات حتى يعلم حكم واقعه وانما الواجب عليه رفعها للمفتي فتى افتاه
 واطلق له في محل التفصيل الجاه الى الوقوع في الخطا فكان المفتي تخلياً اتفاقاً
 وايضا فالمصنفات تكثر مساهلتها فلو كلف المصنفون الى استيعاب سائر

التفاصيل

التفاصيل في كل مسئلة لسبق عليهم بل عجزت عن ذلك قدرتهم فسأغ لهم ذكر اصول
 المسائل والاطلاق في بعض الابواب اتكلاً على فهم التفصيل من محل اخر وغير
 ذلك مما لا يخفى على ناظر في كتبهم وايضا فانما المراد فصل في الجواب تفصيلاً واضحاً
 قصد لستر المعنى المكفر عن العامة حتى لا تنطرق اليه افهامهم فان غالب فطرتهم
 سليمة ولا يقصدون بقولهم لبعضهم يا كافر او يا عديم الدين الا كفاً النخبة او يامين
 فعله كلف لكا فر او خذ ذلك مما لا يقضى الكفر فبرزت لهم ان هذا اللفظ قد
 يكون كفاً ليجزوه ويبعدوا عنه ولما بين لهم المكفر ستر له عليهم لئلا يسمعه
 احدهم فيكون سبباً له في انه ربما يقصده فكان ما فعلته من الاشارة الى التفصيل
 برماً ومن ترهبهم بان ذلك كفاً بلخ واولى والله سبحانه يوفق من يشاء لما يشاء
 واما الاعتراض على التفريع بالفاء بما مر فسيبه الجهل بالاحكام ومدلولات الالفاظ
 ايضا لان الحكم المحقق هو الحرمة ولا يفرع عليه ويفرع على الامر الذي لم يعلم وجوده
 لا ناطقه بقصد التكميم ولم يطلع عليه بل وينذر وقوع المعنى المكفر من احد من
 المسلمين كما مر وذكر الفقهاء له انما خشية من وقوعه وان كان وقوعه في غاية الندرة
 فعلم ان التفريع على الحرمة هو الصواب الذي لا مرية فيه واما الاعتراض بان المفتي
 كيف يكتب التعزير الشديد والتعزير راجع الى راي الحاكم في الشدة والضعف
 لجوابه وان كان لا يستحق جواباً لولا ما في جوابه من الفوايد التي لا تخفى على ذي
 لب ان الاحكام والقضاة اشر المفتين لخلية الجهل عليهم وعدم معرفتهم بظواهر
 الاحكام فضلاً عن دقايقها وقد قال الاذرى عن قضاة رمنه ولا تغتر بقضاة
 رمننا فانهم كقريبي عهد بالاسلام هذا في قضاة رمنه فما بالك بغيرهم وقد اشار
 الى ذلك الفارقي ايضا في قضاة رمنه مع تقدمه على رمن الاذرى بكثير ولما ان
 كان غالب قضاة رمننا بلغوا الى ما لم يبلغه غيرهم صنف كتاباً في قبايحهم
 وصدرت باربعين حديثاً فيه مزيد الذم وشديد الوعيد على اثر القضاة وسيتم
 جبر الغضا لمن تولى القضاة ولين سلماً ان القضاة فيهم المفتون فلامفتي ان يكتب

من

واما الكثير فامر شخص بشروط ما مر وكيف يبدو من الامر المحقق وهو كذا

دوسنة

ان التعزير شديد او غير شديد ولا مانع من ذلك عند من له ادنى بصيرة على ان لا يحكم
 رجاها ان القاضي ليس له ان يفتي في الاحكام فعليه صار المفتي من القضاة كغير
 والاستقلال لا اعتراض المذكور بان التعزير راجع الى امر الحاكم في المدة والضعف
 ناشئ عن الجهل بكلام الفقهاء وقواعدهم لا نه ليس راجعا اليه في المدة والضعف بل
 يجب عليه ان يفعل بالتعزير ما يناسب معصيته من التغليظ والتخفيف وانما الراجع
 اليه تعيين نوع من انواع التي تحصل بها ذلك فتأمل هذا اليها الذي وقع التعزير
 في الاعتراض بذلك على ان المفتي ان يغلظ في الجواب ولو تغير الواقع حيث
 لا مفسدة في المجموع والروضة واصطفا للمفتي ان يستد في الجواب بلفظ متناول عنده
 ربحا او تفديدا في مواضع الحاجة زاد في الروضة قلت المراد ما ذكره الصيرى وغيره
 قالوا اذا راي المفتي المصلحة ان يقول للعالم ما فيه تغليظ وهو لا يعتقد ظاهرا وله
 فيه ما ويصل جالده زجرا كما روى عن ابن عباس رضاه عنهما انه سئل عن توبة القاتل
 فقال لا توبة له وساله اخر فقال له توبة ثم قال اما الاول فرايت عليه ارادة القتل
 فمنعته واما الثاني فجا مسكينا قد قتل فلم اقطعه قال الصيرى وكذا ان سأل
 فقال ان قتل عبدى هل على خصاص فواسع ان يقول ان قتلته قتلناك فعن النبي
 صلى الله عليه وسلم من قتل عبدا قتلناه وكان القتل له معينا وهذا كله اذا لم يترتب
 على اطلاقه مفسدة والله اعلم انتهى كلام الروضة وهو حري ان يتأمله المعترضون
 ويفهموه فانهم يمكن سحيق عنه وعن غيره من كلام الامة والمأصديت منهم هذه
 الخرافات واما الاعتراض بان القاضي لا يفتي عليه فقد مر ما يتكفل برده بل لا يصدر
 ذلك الا من ترك الشريعة الغراء وراه ظهريا ونسيا منسيا لان القاضي ما ان يكون
 محققا فلاقتا يوبده ويضره واما ان يكون مبطلا فيصول ليس بقاض فان فرض انه
 قاض ضرورة وجب رفعه الى مستقيم ليقيم عليه الاحكام الشرعية فان فرض انه
 لا يفعل فوض الامر الى الله حق حكم الله وهو خير الحاكمين على ان القاضي في صورة
 السؤال خصم مدع على اخر ما يتعلق بالوصاية التي ذكر انها فوضت اليه فليس محكما

اليه حتى يكون له ادنى شبهة في نوع من الشتم والسب وانما الخامل له على ذلك استطلا
 على اعراض المسلمين وشمهم بالالفاظ القبيحة التي لا تصدر من ادنى العوام واما
 الاعتراض بان الجواب ليس مطابقا للسؤال فكلام مهملا لا معنى له بوجه حتى يتكلم
 عليه ومزيد المقت والغضب من انه سبحانه يلجى الشخص ان يقول ما لا يعقله ولا يفهمه
 يعود بانه من ذلك ونسأله العفو عما اقترفنا من الزلات والجهلات ان جواد كرم
 روف رحيم واذ قد انهيتم الكلام على هذه القضية فلننتقل الى الكلام على هذه بقية
 الالفاظ والفعال التي تقع في كفر عندنا او عند غيرنا اعتنا بهذا الباب لخطر وفي
 الحقيقة هذا هو المقصود بالكتاب وما مركا لمقدمة له والسبب الباعث عليه فنقول
 هذا باب واسع واكثر من اعنى به الخفية ثم اصحابنا كما استظهروا ذلك العزم على
 المكفر في زمن بعيد او قريب او تعليقه باللسان او القلب على شيء ولو محلا عقليا فيما
 يظهر فيكون ذلك كفرا في الحال كما نقله الشيخان عن التهمة وجرم به البغوى وغيره
 كالخلمي وصحة الرويانى وقول الشافعى في الام كل ما لم يحرك له لسانه هو حديث
 النفس الموضوع عن بنى آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم لا نه محمول على الخاص
 الذي لا يستقر كما حل الامة الحديث عليه وقول ابن نصر القشيري عندنا لا يتصور
 العزم على الكفر الذي هو الجمل بانه اذ لا يصير من العالم بانه ان يعزم على الجمل
 بجاه عنه بان المراد بالكفر في هذا الباب ما يشعر بالجهل وان كان قلب من صدر
 منه شيء مما ذكر وما ياتي مثليا ايماننا الا ترى ان الاستهزاء والهزل كغيرها وكذلك
 الفعل لا ياتي فان اراد ابو نصر انه وان عزم لا يكون كافرا فيرسل له ذلك بل لا وجه
 لكلامه ح وان اراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل لا تتجامع حقيقة العلم فسلم
 لكن لا مدخل لك فيما نحن فيه وفارق ذلك عزم العدل على واقعة كبيرة
 فانه لا يفسق بان نية الاستدامة على ايمان شرط فيه بخلاف نية الاستدامة على
 العدالة فانها ليست شرطا فيها وكان وجه ذلك ان ايمان التصديق وهو منف
 مع العزم والعدالة اجتناب الكبارير مع عدم غلبة المعاصى والنية لا تنافي ذلك

يبدل

تأمل بحث نفس

وهذا ظاهر لا غبار عليه ومن ثم قال البغوي لو قال الكافر امنت بالله انشاء الله لم
يكن ايمانا لان الايمان لا يتعلق بالشرط ولو قال المسلم كفرت ان شاء الله كفر في الحال
انتهى ونقل الامام عن الاصوليين ان من نطق بكلمة الردة وزعم انه اضرب
كفر ظاهرا وباطنا واقرم على ذلك فتأمل ينفعك في كثير من المسائل وكان معنى
قصد التورية انه اعتقد مدلول ذلك اللفظ وقصد ان يورى على السامع والاطلم
بالكفر باطنيا فيه نظر ولو حصل له وسوسة فتردد في الايمان او الصانع وتعرض
بقلبه لنقص وسب وهو كاره لذلك كراهة شديدة ولم يقدر على دفعه لم يكن عليه
شيء ولا اثم بل هو من الشيطان فيستعين بالله على دفعه ولو كان من نفسه ما كرهه
ذكره ابن عبد السلام وغيره ومن ذلك اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر بقول
او فعل ومنها كل فعل صدر عن تعبد واستعانة بالدين صريح كالسجود للصنم او
الشمس سوا كان في دار الحرب ام دار الاسلام بشرط ان لا تقوم قرينة على عدم
استنائه او عذره وما في الحلية عن القاضي عن النضر ان المسلم لو سجد
للصنم في دار الحرب لا يحكم برده ضعيف وواضح ان الكلام في المختار واستشكل العذر
ابن عبد السلام الفرق بين السجود للصنم وبين ما لو سجد الولد لوالده على جهة التقدير
حيث لا يكفر والسجود للوالد كما يقصده التقرب الى الله تعالى كذلك قد يقصد بالسجود
للصنم كما قال تعالى ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله ولا يمكن ان يقال ان الله شرع ذلك في
حق العلماء والاباء دون الصنم قال القراني في قواعد كان الشيخ يستشكل هذا
المقام ويعظم الاشكال فيه ونقل هذا الاشكال الزركشي وغيره ولم يجيبوا عنه ويمكن
ان يجاب عنه بان الوالد وردت الشريعة بتعظيمه بل ورد شرع غيرنا بالسجود للوالد
كما في قوله تعالى ونحو والدم سجدا بنا على ان المراد بالسجود ظاهره وهو وضع
الجنبه كما سئى عليه جمع واجابوا بان كان شرعا لم قبلنا ومضى اخرون على ان المراد
به الانحنا وعلى كل فهذا الجنس قد ثبت للوالد ولو في زمن من الزمان وشريعة
من الشرائع فكان شبهة دأرية للكفر عن فاعله بخلاف السجود لجنس الصنم والشمس

مطلب مهم في الوسوسة

فانه لم يريد هو ولا ما يشابهه في التعظيم في شريعة من الشرائع فلم يكن لفاعل ذلك شبهة
لاضعيفة ولا قوية فكان كافرا ولا نظر لقصد التقرب فيما لم ترد الشريعة بتعظيم
بخلاف من وردت بتعظيمه فاندفع الاشكال وانضح الجواب عنه كما لا يخفى وفي الواقع
وسرحتها من صدق بما جاء به النبي ومع ذلك سجد للشمس كان غير مؤمن بالاجماع
لان سجوده لها يدل بظاهره على انه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر فلذلك حكمنا
بعدم ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم يسجد
لها على سبيل التعظيم واعتقاد الهية بل سجد لها وقلبه مطمئن بالتصديق لم يحكم
بكفره فيما بينه وبين الله تعالى وان اجري عليه حكم الكافر في الظاهر انتهى ثم ما
اتقناه كلامه اي الشيخ عز الدين من العلماء كالوالد في ذلك يدل عليه ما في الروضة
اخر سجود الثلاثة وعبارته وسواء في هذا الخلاف وفي تحريم السجود ما يفعل بعد
صلاة وغيره وليس من هذا ما يفعله كثيرون من الجملة الظالمين من السجود بين يدي
المشايخ فان ذلك حرام قطعا بكل حال سواء اكان الى القبلة او لغيرها وسواء قصد السجود
لله تعالى او غفل وفي بعض صورته ما يقتضي الكفر ما فانا الله تعالى انتهى فافهم انه قد
يكون كفرا بان قصد به عبادة مخلوق والتقرب اليه وقد يكون حراما بان قصد
به تعظيمه او اطلق وكذا يقال في الوالد فان قلت ما ذكرته من الجواب عن الاشكال في
الوالد لا يأتى العلماء لانه لم ينقل صورة السجود لهم قلت بل ياتي فيهم لان تعظيمهم
ورد به الشرع على انه ثبت لجنسهم السجود كما في قوله تعالى واذ قلنا للملكة اسجدوا
لادم فسجدوا وادم صلوات الله عليه وسلامه على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين
كان بالنسبة للملكة عليهم السلام هو العالم الاكبر فثبت لجنس العلماء السجود فكان
شبهة وان كان المراد في الآية بالسجود الانحنا عند جماعة وان لم يكن هو السجود
له وانما كان قبله لسجودهم كما ان الكعبة قبله لسجودنا لصلواتنا ومن المكورات ايضا
السحر الذي فيه عبادة الشمس ونحوها فان خفي عن ذلك كان حراما لا كفرا فهو مجرد
لا يكون كفرا لم يضم اليه مكفر ومن ثم قال الماوردي مذهب السائغ في حق الله عند

مطلب مهم في عمل السحر

انه لا يكفر بالسكر ولا يجب به قتله ويصال عنه فان اعترف معه بما يوجب كفره
كان كافرا بمعتقده لا بسكره وكذا لو اعتقد تأثير السحر كان كافرا باعتقاد
لا بسكره فيقتل جسيما بما انضم الى السحر لا بالسحر هذا مذهبنا واطلق ماك وجاعة
سواه الكفر على الساحر وان السحر كفر وان الساحر يقتل ولا يستتاب سواء اسحر
مسلما او ذميا كالزندق لكن قال بعض ائمة مذهبه والصواب اننا لا نقضي بهذا حتى
يسين مول السحر اذ هو يطلق على معان مختلفة وسياتي بيانها في الخاتمة مع بيان ان
الصواب في هذه المسئلة مذهبنا كما اعترف به كثير من اصحاب ماك ومذهب احمد في
الساحر اقرب الى مذهب ماك فيه وسياتي في الخاتمة ايضا كلام اهل مذهبه في ذلك
ومنها القتل المصحف في القاذورات لغير عذر ولا قديرة تدل على عدم الاستهزاء وان
ضعفت والمراد بها الجاسات مطلقا بل والعذر الظاهر ايضا كما صرح به بعضهم قال
الرويان وكما لمصحف في ذلك اوراق العلوم الشرعية ويؤيده ما ياتي فيمن قال قصعة
شريد خير من العلم وكتب الحديث وكل ورقة فيها اسم من اسمائه تعالى اولي بذلك
في كون القائري في القدر مكفرا وهل مراد الرويان في العلوم الشرعية الحديث والتفسير
والفقه والاهتمام بالحو وغيره وان لم يكن فيها آثار السلف ويختص بالحديث و
التفسير والفقه الظاهر اطلاق وان كانت بعيد المدرك في ورقة من كتاب نحو مثلا
ليس فيها اسم معظم وعبارة الزكشي في هذا المحل ما ذكره اي الراعي في القام المصحف
في القاذورات ولا شك ان الحديث وما اشتمل عليه اسم الله تعالى اعظم انتهى
وفهم بعض المتأخرين من هذه العبارة انها تضعيف كلام الرويان وانت خبير
اذا تأملت ان الامر ليس كذلك وانما ذكرنا ذلك تقوية لما ذكره من الحاق
كتب الحديث بالمصحف فكما يقول هي اولي بالحكم مما ذكره الرويان فتعين
ذكرها كما ذكر الرويان في اوراق بقيقة العلوم الشرعية وان كانت داللة في كلامه
ومن ذلك يعلم ان كل ورقة فيها اسم معظم من اسماء الانبياء والملئكة يكون كذلك
وان المراد بالمصحف ونحوه كل ورقة فيها شيء من القرآن والحديث ونحوهما

لا يختص بالمصحف بل كتب الحديث
في معناه وقد لقي الرويان به
اوراق العلوم الشرعية

من اسمائه

سواء كتب القرآن للدراسة ام غيرها وان هذا المحل فارق فساد بيع ذلك من
كافر والدخول به بالخلا لخش ما هنا فان قلت قد بينا في ما تقرر قولهم
يحرم الاستنجاء بيد فيها خاتم عليه معظم وام يحيطوه كفرا قلت الفرق ان تلك
حالة خارجية وايضا فالما يمنع ملاقات الجاسة للمعظم فان فرض انه قصد
تضمينه بالجاسة ياتي فيه ما هنا على ان الحرمة لا تنافي الكفر كما مر وكما لقاه
المصحف ونحوه في القدر تليخ الكعبة او غيرها من المساجد بخمس ولو قيل
ان تليخ الكعبة بالقدر الظاهر كذلك امر بعد الا ان كلامهم ربما ياباه قال التام
الحرمين وفي بعض التعاليق عن شيعي ان الفعل مجرد لا يكون كفرا قال وهذا
زال عظيم من المعلق ذكرته للتنبيه على غلط انتهى واقوه الثبوت على ذلك
وهو جدير بالغلط وان نقل عن الشيخ ابي محمد ايضا وعن غيره خلافا لمن نظر
فيه بذلك وقول الاذرع لم لا يؤول ويحل على محل صحيح لا يخفى على الفقيه استحرام
كأنه يشير به الى ان حقيقة الفعل لا يمكن ان تكون كفرا وانما الكفر ما استلزمه
من التهاون بالدين ونحوه وهذا تاويل صحيح وبه يندفع الغلط الا ان المراد
لا يدفع الابراء ومنها القول الذي هو كفر سواء اصدد عن اعتقاد او عناد
او استهزاء فمن ذلك اعتقاد قدم العالم وحدوث الصانع ونفي ما هو ثابت
للقديم بالاجماع المعلوم من الدين بالضرورة ككونه عالما او قادرا او كونه يعلم
الجزئيات او اثبات ما هو منفي عنه بالاجماع كذلك كالألوان او اثبات الاتصال
او الانفصال له فان قلت المعتزلة ينكرون الصفات السبعة او الثمانية ولم
تكفروهم قلت هم لا ينكرون اصلها وانما ينكرون زيادتها على الذات حذرا
من تعدد القدم فيقولون انه تعالى عالم بذاته قادر بذاته وهكذا والجواب
عن شبهتهم المذكورة ان المعتزلة تعدد ذات قدما لا تعدد صفات قائمة
بذات واحدة قديمة وكذا يقال في اختلاف الساعة في نحو البقاء والقدم
والوجه واليدين وبهذا ان تأملت تعلم الجواب عن قول الحزبن عبد الصلار

والجيب ان الاشعية اختلفوا في كثير من الصفات كالقدم والبقا والوجه واليد
وفي الاحوال كالعالية والقادريه وفي تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر
بعضهم بعضا واختلفوا في تكثير نفقات الصفات مع اتفاقهم على كونه حيا قادرا متكلما
فا تفقوا على كماله بذلك واختلفوا في تعليقه بالصفات المذكورة انتهى فاخذ عدد
تكفير المعتزلة وغيرهم الذي هو الصحيح وان جرى قول بكفرهم عليه جماعة بل نقل عن
ائمة الاربعة انهم لم يسلكوا اعتقاد نقص الذات بل زعموا بذلك انهم الموحدين
المعطلون دون غيرهم واما القدم والبقا فاما سور اعتبارية فلا يلزم على نفيتها نقص
ايضا وكذا نفى الوجه واليد ونحوهما فانفع ما شئ عليه الاكثر وعدم تكفير بعض الاشعية
لبعض وقد اشار ابن الرضا الى مدرك القول بالكفر والقول بعدمه بما حاصله
ان المتخالفين لصفات البارئ تعالى الذي هو متصف بهما انما لم يحكم بكفرهم لانهم يعترفون
بأشياء الربوبية لذات الله تعالى وهي واحدة والقول بالكفر نظرا في تغيير الصفات
بما لا يعتبر فيه المظهر والعيان بمنزلة تغيير الذات فكفروا لانهم لم يعبدوا الله سبحانه
وتعالى المنزه عن النقص لانهم عبدوا من صفة كذا وكذا والله سبحانه منزه عن ذلك
فهم عايدون لغيره بهذا الاعتبار قال وهذا ما يحكي عن اختيار شيخ الاسلام ابن عبد
قدس من رده انتهى وميل كلام الرضا الى عدم التكفير وهو كذلك وان لم على
هذا الاعتقاد فنقص لان لازم المذهب غير مذهب كما سيأتي ومن ثم قال الاسنوي
المجسمة ملزومون بالالوان وبالانصال والانفصال مع اننا تكفرهم على المشهور كما دل
عليه كلام الشرح والروضة في الشهادات انتهى وسياتي الجمع بين هذا وقول النوري
في شرح المذهب بكفرهم فالخاص ان من نفى او اثبت ما هو صريح في النقص
كفرا وما هو ملزوم للنقص فلا معنى اثبات الاتصال والانفصال يرجع الى قول
من قال الباري تعالى لا داخل العالم ولا خارج ومن ثم قال الغزالي معناه
لان صحيح الاتصال والانفصال الجسمية والتحيز وهو محال فانك عن الضدين
كان انما دلا هو عالم ولا جاهل لان صحيح العلم هو الحيوة فاذا انتفت الحيوة

انتفى الصلوات وهذا كما ترى ظاهر في تكفير القائلين بالجهة لكن سئل الغزالي في كتابه
التفرقة بين الاسلام والزندقة والعز بن عبد السلام في فتاويه الموصلية وغيرها
على عدم كفرهم قال ابن عبد السلام لان علماء الاسلام لم يخرجوهم عن الاسلام بل حكموا
لهم بالارت من المسلمين وبالذين في مقامهم وتحريم دماهم واموالهم قال الزركشي
وهذا بناء الشيخ على تفسير المتكلمين الايمان بما علم انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم بالضرورة
وعلى هذا العلم يكون عالما بالعلم او عالما بذاته او كونه مرييا او غير مري ليس بداخل
في معنى الايمان وكذلك كونه في جهة او ليس في جهة انتهى وبه يتايد ما قد مر في
وجه عدم تكفير المعتزلة ونحوهم قاله الشيخ ومن زعم ان الله سبحانه وتعالى يحل في
سئل من احاد الناس وغيرهم فهو كما في لان الشرع انما عفى عن الجسمة لطلب النجيم
على الناس وانهم لا يفهمون موجودا في غير جهة بخلاف الحلول فانه لا يعي الا بقلابه
ولا يحظر على قلب عاقل فلا يعنى عنه انتهى وكالحلول والاتحاد كما ياتي في الحاصل
ان في كفر ماير الفرق خلافا بين ائمة السلف والخلف حروقه القاضي عياض اخر الشافعي
وهذه ههنا انه لا يكفر الا في العلم بالجزئيات او بالمعدوم وراعي قدم العالم او بقاء
او الشاك في ذلك ومنكر البعث او شئ من متعلقاته كما يعلم مما ياتي عن الروضة
عن القاضي عياض وراعي الحلول والاتحاد ونحوهم كالقائلين بالتناسخ وغيرهم من
الطوائف المذكورة في الشفا وغيرهم وانما تركت ذكرهم لان كفرهم معلوم بما قرره
في هذا الكتاب ومن ذلك محمد جواز بعثه الرسل وانكار نبوة بني من الانبياء المتفق
على نبوتهم صلوات الله وسلامه عليهم لا كما خضر وخالد بن سنان ولقمان وغيرهم
وكا نكار ذلك الشك فيه قال الخوارزمي في كافيته او انكار رسالة واحد من الانبياء
المعروفين انتهى وينبغي حمل قوله المعروفين على من اجمع السلفون على رسالتهم وراي
نفى الرسالة على ما يراي الا قول فانه قد وقع خلاف في تعريف الرسول ومن ذلك ايضا
تكذيب بني اوسيه نعم كذب اليه او محاربه اوسيه والاستخفاف به ومثل ذلك
كما قاله الخليلي ما لو تمنى في وقت بني من الانبياء انه هو النبي دون ذلك النبي وفي زمن

بنينا او بعده ان لو كان بنينا او ابنا صلى الله عليه وسلم لم تكن النبوة به فيكفر في جميع ذلك
والظاهر انه لا فرق بين تمني ذلك باللسان والقلب **تفسير** قضية قولهم او تكذب
بنى انه لا فرق بين تكذيبه في امر ديني او غيره وهو ما يصرح به كلام العراقي شارح
المعذب لكن كلامه غير مبني على ذلك اصل ذلك انهم صرحوا بان من خصايصه صلى الله عليه وسلم
ان يتزوج بلا شهوة لان اعتبارهم لا من الجسد وهو ما ثون في حقه صلى الله عليه وسلم ثم قالوا
والمرأة لو كذبت لم يثبت اليها وقال العراقي المذكور بل تكفر بتكذيبه فقضية كلام
غيره عدم كفرها لكن كلامه اوجه لان تكذيبه ولو في الامر الدنيوي صريح في عدم عصمة
عن الكذب وفي الحاق النقص به وكلاهما كفر ولا ينافي ذلك ما وقع من بعض جناسه
الاعراب مما يقرب من ذلك لانهم كانوا معذورين بقرب اسلامهم وصريح كلامهم هنا
ان يكون الاستخفاف بالنبي كفر لا يختص بنبينا صلى الله عليه وسلم ومنه يؤخذ اشكال في
عد اصحابنا كون الاستخفاف به كفرا من خصايصه وقد يجب اخذ من استقرار كلامهم
بانهم كثيرا ما يعدون شيئا من خصايصه ايضا ان من زنى بحضرة كفر ونظر فيه
في الروضة ويجب بان هذا ظاهر في الاستخفاف فكان كفرا ومنه يؤخذ ان
غيره من الانبياء كذلك ويعود الاشكال والجواب المذكوران ومن ذلك ايضا جحد
اية او حرف من القرآن صحيح عليه كالمعوذتين بخلاف السئلة او زيادة حرف فيه
مع اعتقاد انه منه فان قلت قد انكر ابن مسعود كون المعوذتين قرانا فكيف
تكفرا فيهما قلت قال النووي في المجموع ان نسبة ذلك لابن مسعود كذب عليه
فان قلت فهل فيه جواب على تقدير الصحة قلت قد انكر الجواب عنه انه لم يستقر
الاجماع عند انكاره على كونه قرانا واما الان فقد استقر وصارت قرائتها معلو
من الدين بالضرورة فكفرا فيهما عالما كان او عاميا مخالفا للمسلمين على ان ما
روى من انكاره انما هو انكار لرسمهما في مصحفه لا كونهما قرانا كما قاله الشيخ ابو
ابن ابي هريرة والقاضي ابوبكر الباقلي لان كانت المسنة عنده ان لا يثبت في المصحف
الاما امر النبي صلى الله عليه وسلم بانثائه او كتبه ولم يحده كتب ذلك ولا سماعه به

ويكون المراد به ما يختص به عن عبد النبي
من يقينه الامم وقد عدوا من خصايصه

وفي وجه حكاية القاضي حين في تعليقه انه يلحق بسب النبي صلى الله عليه وسلم سب
الشيعين وعثمان وعلى رضي الله عنهم فقال من سب الصحابة فسق ومن سب الشيعين
والحسنين يكفر ويفسق وجهان وصوابهما المختارين بمجتمعة فتوقفة فتونس
يعني عثمان وعلي رضي الله عنهما وبعبارة الجوى من انكروا خلافة ابي بكر مبدع ولا يكفر
ومن سب احدا من الصحابة ولم يستعمل يفسق واختلقوا في كفر من سب الشيعين قال
الزركشي كالسبكي ويشي ان يكون الخلاف اذا سمعها لا مريض بها اما لو سمعها
لكنها صحابيان فيسبني القطع بتكفيره لان ذلك استخفاف بحق العصمة وفيه تعريض
بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد روى الترمذي انه صلى الله عليه وسلم رأى ابا بكر وعمر
فقال هذان السبع والبصر وهكذا القول في شأن غيرها من الصحابة وقد ثبت عنه
عليه الصلاة والسلام انه قال يقول الله تعالى من أدى لي ولينا فقد آتته بالمحاربة
او بالحرب وفي رواية فقد استعمل محاربي ولا شك اننا نتحقق ولاية العشرة فمن
اذى واحدا منهم فقد اذى الله تعالى بالمحاربة فتوقيل يجب عليه ما يجب على
المحارب لم يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم الا من تحقق ولا يشك بانها الصادق انتهى
وما حجه من القطع بالتكفير ظاهر نقلا ومعنى ومن الطاق بالمحارب ظاهر دليله
لا نقلا ومن ذلك ان يستعمل مجرما بالاجماع كالحرق والتواط ولو في ملوكه وان قال
ابو صيفة لحد به لان ماخذ الحرمه عنده غير ماخذ الحد او جرحه خلا لا بالاجماع
كالنكاح او ينفي وجوب مجمع على وجوب ركعة من الصلوات الحسن او يعتقد وجوب
ما ليس بواجب بالاجماع كصلاة سادسة بان يعتقد فرضيتها كفرضية الحسن ليجز
معتقد وجوب الوتر ونحوه وكصور شوال هذا ما ذكره الرافعي زاد النووي
في الروضة ان الصواب تقييده بما اذا اجمعت مجتمعا عليه يعلم من دين الاسلام ضرورة
سوا كان فيه نص امر لا بخلاف ما لا يعلم كذلك بان لم يعرفه كل المسلمين فان
يجوز لا يكون كفرا انتهى وما زاده ظاهر وخرج بالجمع عليه الضروري استحقاق
بنت ابن السدس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المعتدة فلا يكفر جاحدها كما بينته

في شرح الارشاد مع بيان انه هل الكلام في باطل ما جهلا او عنادا ومع بيان رد قول
 الملقين ان نكاح المعتدة معلوم من الدين بالضرورة وانه قيد استحلال الدماء
 والاموال باليمناء عن تاويل طي البطلان كما يدل البغاة والضروري امثلة كثيرة
 استوعبتها في الفتاوى من ذلك ايضا ما لو اجمع اهل عصر على حادثة فانكارها
 لا يكون كفرا ومحل هذا كله في غير من قرب عهده بالاسلام ونشأ ببادية بعيدة والا
 عرف الصواب فأنكر بعد ذلك كفر فيما يظهر لان انكاره في تضييل الامامة
 وسياق عن الروضة عن القاضي عياض ان كل ما كان فيه تضييل الامامة يكون كفرا
 ثم ما ذكره الشبان كالمصحاب في استحلال الحرام استبعده الامام بان لا تكفر من رد
 اصل الاجماع ثم اول ما ذكره بما اذا صدق المجيعين على ان التحريم ثابت في الشرع ثم حله
 فان لم يكن رد الشرع قال الراجح وهذا ان صح فليحتمل في سائر ما حصل الاجماع على
 افتراضه او تحريمه فنفاه واجاب عنه ابو القسم الزنجاني بان ملحظ التكفير ليس
 مخالفة الاجماع بل استباحة ما لم تحريمه من الدين ضرورة ولهذا قال ابن دقيق العيد
 مسائل الاجماع ان صحبها التواتر كالصلاة كفر منكرها مخالفة التواتر لمخالفة
 الاجماع وان لم يصحبها التواتر فلا يكفرنا فيها وفرق الزكفي بين تكفير منكر
 الاجماع اى المجيع عليه وعدم تكفير منكر اصل الاجماع بان منكر الحكم وافق على كون الاجماع
 حجة ثم انكر اثره المترتب عليه فكفرناه بخلاف منكر اصل لم يوافق على نفي البتة
 انتهى وفي فرقته نظر لا يقتضيه ان منكر الحكم لا بد ان يسبق منه اعتراف بحجة
 الاجماع وهو خلاف قضية اطلاقهم وان من سبق منه الاعتراف بذلك يكفر
 وان لم يكن الحكم ضروريا وليس كذلك فالذي يتجه هو ما اشار اليه الجواب الاول
 من ان ملحظ التكفير انكار الضرورى سواء سبق منه الاعتراف بحجة الاجماع ام لا
 فان قلت هل بقي من فرق آخرين انكار اصل الاجماع حيث لم يكن كفرا وانكار الحكم
 المجيع عليه الضرورى حيث كان كفرا قلت نعم وتقدم قبله مقدمة وهي ان النظام
 وغيره انما انكره كون الاجماع حجة زعماء منهم انه لا يستحيل الخطا على اصل الاجماع

وانه لا دليل على عصمتهم قطعا اذا ما استدلل به على ذلك يحتمل التاويل فالاجماع
 الذى انكروه هو تطابق العلماء على تفرقهم وكثرتهم على رأى نظرى وهذا
 ليس كانكار الضرورى الذى هو تطابقهم على اخبار عن محسوس على نقل التواتر
 وذلك قطعى الحصول العلم الضرورى به والفتح فيه يسرى الى بطلان الشريعة من اصلها
 فتطابق العلماء على رأى واحد نظرى لا يوجب العلم القطعى مع الاعتراف بحجة مكفر
 على الاصح بخلاف انكار الضرورى فانه يحل انكار الشريعة بل الشرايع كلها فمن ثم كان
 كفرا كما تقرره فانفتح الفرق بين انكار اصل الاجماع او كونه حجة قطعية وبين انكار الضرورى
 وبما قرره يعلم رد تنظير الخزانى في كفر جاحد المجيع عليه بان النظام انكر كون الاجماع
 حجة فيصير مختلفا فيه ووجه رده ان النظام لا ينكر الحكم كما مر وعلى التزك فهو بهذا
 الانكار مستدع ضال فلا نظر لانكاره ولا بخلافه فان قلت نافي حكم الاجماع اخف حالا
 من جاحد المجيع عليه لان الاول ليس معه اعتقاد مخالف بخلاف الثاني فان الجحد
 يقتضى سبق الاعتراف والاعتقاد قلت اذا تأملت ما سبق من التقرير علمت ان
 الملحظ في التكفير انما هو انكار الضرورى لمشتكرا لا انكار الاجماع بخلاف انكار الاجماع
 من اصله او حجيته او المجيع عليه الغير الضرورى فانه لا يكون كفرا خلافا لما يوجهه
 كلام بعض المتأخرين وما يوضح هذا المقام ان من انكر ما عرف بالتواتر فان لم
 يرجع انكاره الى انكار شريعة من الشرايع كانكار غزوة تبوك او وجود ابي بكر وعمر
 وقتل عثمان وخلافه على وغير ذلك مما لم بالنقل ضرورة وليس في انكاره جحد
 شريعة لا يكون انكاره ذلك كفرا اذ ليس فيه اكثر من الكذب والعناد كانكاره
 وعباد وقعة الجمل ومخاربة على من خالفه فسمان اقترن بذلك اتهامه للمنافقين
 وهم السلوك اجمع كفر كما في الشفا وغيره لسراية الى ابطال الشريعة وليس هذا
 لمنكرى اصل الاجماع لانه لا يتهم جميع المسلمين بل ولا بعضهم وانما ينكر اجتماعهم
 وتوافقهم على شئ وان رجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد الدين او حكم من
 احكامه كانكارا لخارج حديث الرجم فان كان لا انكارهم الرجم كفرا لانه حكم من

احكام الشريعة مجمع عليها معلوم من الدين بالضرورة وان ائتمروا واقعه واعتزوا بان
بان الرحم ثابت في هذه الشريعة بدليل اخر لم يكفروا ما لم يقتربوا بذلك اثمهم للثقلين
وهم المسلمون اجمع واذا تدبرت هذا الذي قدرته واستحضرت قواعدهم ظهر لك انه
الحق بالاعتماد والتصويب مما ذكره بعض المحققين وغيرهم في هذا الجمل وسيات هذا
المبحث زيادة تحقيق وتبيين وفي تعليق البغوي من اكثر السنين الواثبة او صلاة العتيد
يكفر والمراد انكار مشروعيتهما لانها معلومة من الدين بالضرورة ولو انكرهية الصلاة
زعمنا منه انها لا ترد الا بحجة وهذه الصفات والشروط لا ترد بنص على متواتر
كفر ايضا اجماعا كما يؤخذ من كلام الشافعي قال القولي ومن ذلك اي محمد الضرر
ان يعتقد في شيء من المكوس انه حق قال في حرم تسميتها بذلك استتم وقصته
ان مجرد تسمية الباطل حقا لا يطلق انها كفر وهو ظاهر في نحو هذه المسئلة ما فيه
ضرب من التاويل وهو اخذ الامار له على نية الزكوة اما فيما لا تاويل فيه بوجه
فينبغي ان يكون تسمية حقا كفر ومن المكفرات ايضا ان يرضى بالكفر ولو ضمنا
كان يسأله كما في ريد الاسلام ان يلقنه كلمة الاسلام فلم يفعل او يقول له
اصبر حتى فرغ من شغلي وخطبى لو كان خطيبا وكان يشير عليه بان لا يسلم وان
لم يكن طالبا للاسلام فيما يظهر وكلام الخليلي الا في قريبا قديك على ان اشارته عليه
بان لا يسلم اذا كانت كونه عدوة فيشير عليه بما يكره وهو الكفر وينعده
ما يحبه وهو الاسلام لم يكفر وفيه نظروا الذي يظهر انه يكفر بذلك وان قصد
ما ذكر لا انه كان متسببا في بقائه على الكفر وليس هذا مسئلة الخليلي لانيته خلافا
لمن تهم لان تلك فيها مجرد من فقط وهذه فيها تسبب الى البقاء على الكفر
او على مسلم بان يرتد وان كان مريدا للردة كما هو ظاهر او يكرهه على الكفر
على الاصح او يطلب منه او من كفر الكفر كما صرح به الامام حيث قال في يهود في
تنصر فني قول يطالب بالاسلام او العود الى ما كان عليه والغير عن هذا القول يحتاج
الى تائق فلا ينبغي ان يقال هو مطالب بالاسلام او بالعود الى اليهود فان طلب الكفر

المتقين
النافع

كفر استتم بخلاف ما لو قال مسلم عليه اسم الايمان او الكفر لا رزقه الله الايمان فانه
لا يكون كفرا على الاصح لان ليس يرضى بالكفر وانما هو دعاء عليه بتشديد الامر والعقوبة
عليه هذا ما ذكره الشيخان وانت خبير من فهم ما لا يرضى بالكفر الخ ان محل ذلك
ما اذا لم يذكر ذلك يرضى بالكفر والاكفر قطعا والذي يظهر من نحو كلامه
انه لو اطلق فلم يقله على جهة الرضى بالكفر ولا على جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون
كافرا وهو ظاهر ولو رضى كافرا بالاسلام واكره كافرا اخر عليه او غيره عليه في المستقبل
لم يكن بذلك مسلما ويفرق بامر في الغفر على الكفر والعزم على فعل الكبيرة وليس من
الرضى بالكفر ان يدخل دار الحرب ويشرب معهم الخمر ولا ياكل لحم الخنزير اذا ارتكاب كبار
الحرمات ليس كفرا ولا ينسب بها اسم الايمان بل اسم المدح كقبي ودين وولي ومخلص
وموفق على الاطلاق فاذا مات فاسقام يخلد في النار خلافا للخارج فانهم يمكن
بكفره والمعتزلة فانهم يقولون انه فاسق ليس بمؤمن ولا كافر والفسق عندهم منزلة
بين الايمان والكفر ومنعا وصفه باسم مدح ما ذكر مطلقا ومقيدا **تنبيه**
ما ذكر في مسئلة عدم المطلقين وفي الاسارة هنا هو ما نقله الشيخان في الروضة
واصلها عن المتولي واقره وهو المعتمد به جزر البغوي واما ما في باب الفصل
من المجموع من ان الصواب انه ارتكب معصية عظيمة فضعف بل الصواب الاول
كما قال الزكفي خلافا لقوله الادري والقبوب ظاهر فيما سوى اشارته بان لا
يسلم ومن جزر ايضا بالكفر في ذلك الغفر الرازي ونقل عن بعض اهل العلم انه
ينبغي له ان لا يقول المدّة في كلمة لا يحصل الانتقال من الكفر الى الايمان على اسرع
الوجوه وما ذكر في مسئلة لا رزقه الله الايمان استشكل بما اذا قال مسلم يا كافر
بلا تاويل ويجاب بان الكفر انما جاء من تسمية الاسلام كفرا كما مر وهذا
ليس فيه ذلك وبهذا يزيد اتجاها ما قدمته من انه لو طلب ذلك الرضى بالكفر كان
كافرا وبوديه ايضا ما دل عليه كلام الخليلي من انه لو تمنى مسلم كفر مسلم فان كان
ذلك كما يمتنى الصديق لصديقه ما يستحسن كفره لان استحسان الكفر كفر وان

كان كما ينبغي العبد واحد ما يستغنى لم يكفر فاذا اسلم عدوه الكافر فخرت المسلم
لذلك وتنفى انه لم يكفر وود لو عاد الى الكفر لا يكفر لان استغياحه الكفر هو الذي
يجعله على ان يتناهى له واستغياحه الاسلام هو الذي يجعله على ان يكفره له وانما
يكون تنفى الكفر على وجه الاستحسان له وقد تنفى موسى صلى الله عليه وسلم على نبيا وعله ان
لا يؤمن في دعوت وزاد على التنفى فدعى الله بذلك بقوله ربنا اطعنا على اموالهم وامته
على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب اليم فلم يضره ذلك ولا عاتبه الله عليه ولا زجر
عنه انتهى لكن في الاستدلال نظر لان شرع من قبلنا ليس بشرع لنا ولا نه يجوز
ان موسى على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين افضل الصلاة والسلام علم
عندما يأتهم فساله قصدا والكلام فمن انظرت عاقبته وقد يحاسب بانه وان كان
شرعا من قبلنا الا انه لم يرد في شرعنا ما يخالفه فيكون حجة على الخلاف وبان
الاصل في السؤال طلب حصول ما ليست بحاصل فلا نظر للاختلاف المذكور على انه
ورد في القصة ما يخالفه وهو ان الاجابة لم تقع الا بعد اربعين سنة من السؤال
وايضا فقوله تعالى قد اجيب دعوتكما استسنان عليهما بالاجابة وما كان وقفا
قبل الاجابة في علم السائل لا يمتنع عليه بانه استجيب له فيه فان قلت ما تقرر
اولا في سلبه الله الايمان او لا رزقه الله الايمان ينافيه ما اقتضاه كلام الاحياء
من انه لو لعن كافر معين في وقتا كثر ولا يقال يلحق الكون كافر اني الحال كما
يقال للمسلم رحمه الله كونه مسلما في الحال وان كان يتصور ان يرتد لان معنى رحمة
تنبه الله على الاسلام الذي هو سبب الرحمة ولا يقال ثبت الله الكافر على الكفر
الذي هو سبب اللعنة لان هذا سؤال الكفر وهو في نفسه كفر انتهى قال
الشيخ عقيب فقض هذه المسئلة فانها غريبة وحكمها متجه وقد زل فيه جماعة
انتهى قلت لا منافات لما قررته ثانيا من التفصيل الذي ينبغي ان يجري مثله
هنا كما انه ينبغي ان يجري مثل هذا ثم يقال ان اراد بلفظه الله الذي الدعاء
عليه بتشديد الامرا واطلاق لم يكفر وان اراد سؤال ببقائه على الكفر والرضا

ببقائه عليه كفر وفي سلبه الايمان لمسلم ولا رزقه الله الايمان الكافر ان اراد سؤال
الكفر للمسلم او البقاء عليه للكافر او رضى بذلك كفر وان اراد الدعاء بتشديد
العقوبة او اطلق فلا فائدة بذلك حتى التدبر فانه تفصيل متجه وضعت به
كلماتهم واستشكل الفخر الرازي ما ذكر في اركان الكبار بانه ليس كفرا
بان الاعمال عند الشافعي رضى الله عنه من الايمان فكيف لا يستغنى عنها استغياها
لان المجموع المركب من امور اذا استغنى واحد منها لا بد وان يستغنى ذلك المجموع
فان كان العمل دخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفايه في حال الفاسق وطوار
التمسك في الجواب فقال والظن بالشافعي انه لم يحكم على الفاسق بخروجه عن
الايمان لكن لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان بعدم خروجه عن الايمان
بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعدمه وان كان يلزم من قوله ان الايمان
عبارة عن مجموع الامور الثلاثة الحكم بالخروج لكن ضمنا لا صريحا واما المغترلة
فقد طردوا اصلهم لانه لما كان العمل عندهم دخلا في حقيقة الايمان قالوا الفاسق
ليس بمومن ولا كما قال الشيخ في هذا الجواب لا ينفق في مثل هذا المضيق والعلل
ييسر حله انتهى واقول قد ييسر اسحله وهو ان يقال في جوابه ان الشافعي رحمه الله
عنه يقول ان الايمان يزيد بزيادة الاعمال وينقص بتقصها فان اراد الايمان
الكامل كانت الاعمال داخلة في حسابه ولزم انتفاؤه بانتفاؤها وانتفاء بعضها
ومصدق على الفاسق انه ليس بمومن بهذا الاعتبار وان اراد الايمان المتكفل بالنجاة
من النار المشار اليه بقوله تعالى اخبروا من كان في قلبه مثقال حبة من الايمان
فلا اعمال ليست داخلة في حسابه اذ هو التصديق بالقلب مع النطق باللسان بشرط
فلا يلزم من انتفايها انتفاؤه ويصدق على الفاسق انه مؤمن من اهل الجنة
نعلم ان معنى الاشكال على نوع من المخالطة وزيادة الايمان وان الشافعي رحمه الله عنه
لم يقل بالايمان بسائر انواعه عبارة عن مجموع الامور الثلاثة اعني التصديق بالقلب
والنطق باللسان والعمل بالجوارح خلافا لما يروه كلام ابن التمامي السابق وانه لا يلزم

على كلامه رضي الله عنه ما ذكره ابن التلمس في الاضمان ولا صريحا واعلم ان الشيعين
قالوا في كتب اصحاب ابي حنيفة رضي الله عنه اعتنا تام بتفصيل الاقوال والافعال
المقتضية للكفر والكفر بما يقتضي اطلاق اصحابنا الموافقة عليه واعترضوا الزكيات
من كلام شيخنا الاذري وغيره بان اكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق اصل ابي
حنيفة فانه صرح عنه انه قال لا يكفر احدا من قبلته بدين ولا يجوز الافتاء بذلك الا على
مذهب السلف في سكوت الرافي عنه ولا على مذهب ابي حنيفة لان ذلك مخالف لعقيدة
ومن قواعد ان معنا اصلا محققا وهو الايمان فلا زعمه الا بيقين مثله يضاده
وغالب هذه المسائل موجودة في كتب الفتاوى للحنفية ينقلونها عن مسانيدهم و
كان المتورعون من متأخري الحنفية ينكرون اكثرها ويكافونهم ويقولون هو لا
لا يجوز تقليدنا لانهم غير معروفين بالجمها ثم لم يجزها على اصل ابي حنيفة لانه خلاف
عقيدته وليستبه لهذا ويحذر من يبادر الى التكفير في هذه المسائل منا ومنهم فيجاء
عليه ان يكفرا لانه كفر مسلما ونحن لا نكفر الا من ساق النبي صلى الله عليه وسلم و
انكر ما يعلم بالضرورة من شرعه انه من الدين انتهى ولا يخفى عليك ان الشيعين هما
الحجة وعلى ما قاله المعول وان تعقبا بمثل هذه الكلمات والعجب من المتعقبين لذلك
والقائلين بهذه الكلمات حيث وافقوا الشيعين على اكثرها بل وقالوا في كثير ما قال
النووي وحده او مع الرافي انه ليس بكفر ان الصواب انه كفر وسنعمل ذلك جميع
ان صدق تاملك ما سماه عليه عليك مما تقر به عينك ولا تجده في كتاب غير هذا
الكتاب فان اكثر ما مر وما ياتي له اربابنا تعرض له ولهم لواء القوي والقدور
سبحانه عليه اتوكل واليه انيب فحيث مسكتا على شئ من هذه المسائل صحت نسبة ذلك
الشافعي وجاز الافتاء به ما لم يتفق المتأخرون على خلاف ما مسكتا عليه في المقتضى
ان يفتي بما اتفقوا عليه واما مذهب ابي حنيفة وكونه يقتضيها او لا فلا شغل
لنا به فمن تلك المسائل ما لو سخر باسم من اسما الله تعالى او بامر او بوعده
او وعيبيه كذا نقله عنهم واقره وهو ظاهر على ان محل ما ذكر كما يعلم مما ياتي

فمن لا يخفى عليه نسبة ذلك اليه سبحانه وتعالى ولا سيما الاسماء المشتركة فيستفسر
ويجمل بتفسيره ومنها ما لو قال لواحد من الله بكذا لم افعل او لو صارت القبلة في
هذه الجهة ما صليت اليها كذا نقله عنهم ايضا واقره وكنت الاذري انه ياتي فيها
التفصيل لما في ان اعطاني اسم الجنة وهو قريب وان امكن الفرق ومنها لو قال
لوا عطاى اسم الجنة ما دخلتها اقرهم الرافي زاد في الروضة قلت مقتضى مذهبا في
الحاوي على القواعد انه لا يكفر وهو الصواب انتهى وفصل غيره بين ان يقوله استهزاء
واظهار للعناد فيكفر والا فلا وهو متجه ويؤيده ما ياتي في مسئلة قلم الظفار ك
ومنها لو قال غيره لا ترك الصلاة فان الله يوافيك فقال لو اخذني الله بها مع ما
في من المرض والسدة ظلمي او قال المظاور هذا تقدير الله فقال الظالم انا افعل غير
تقدير الله كفر ولو قال لو شهد عندى المملكة والانبيا بكذا ما صدقتم كفر كذا
نقله عنهم واقره وهل لو قال المملكة فقط او الانبيا فقط يكفر ايضا الذي يظهر
نعم لان محظا الكفر كما لا يخفى نسبة الانبيا او المملكة الى الكذب فان قلت جرحي خلاف
في العصمة قلت اجمعوا على العصمة عن الكذب وسخوه والذي يظهر ايضا انه قال ان
بدل الانبيا كان كذلك وهل قوله لو شهد عند جميع المسلمين ما صدقتم كذلك او لا
الذي يظهر نعم لما مر من ان الشرع دل على عصمتهم من الاتفاق على الكذب ومنها لو
قيل له قلم الظفار فانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا افعل وان كان
سنة كفر اقرهم الرافي زاد النووي في الروضة المختار انه لا يكفر بهذا الا ان يقصد
الاستهزاء انتهى وما اختاره متعين وقص الظفار حلق الرأس كما صرح به الرافي
عنهم واقره لكن محله ان كان في نسك والا فلا لا خلاف العلماء في كراهته ومنها
قال الشيطان عنهم واختلفوا فيما لو قال فلان في عين كاليهودى والضمان في عين الله
او بين يدي الله تعالى فمنهم من قال هو كفر ومنهم من قال ان اراد الجارحة
كفر والا فلا قالوا ولو قال ان الله تعالى جس لا نصاف او قمار لا نصاف فهو كفر
واختلفوا فيما اذا قال الطالب ليمين خصمه وقد اراد الخصم ان يجلف بالله تعالى لا يريد

الحلف بالله تعالى انما اريد الحلف بالطلاق والعناق والصحيح انه لا يكفر واختلفوا
فمن نادى رجلا اسمه عبد الله وادخل في اخره الكاف التي تدخل للتصغير بالجمجمة
فقليل يكفر وقيل ان تعدد التصغير كفر وان كان جاهلا لا يدري ما يقول او لم يكن له
قصد لا يكفر واختلفوا فمن قال ربي اياك كروية ملك الموت واكثرم على انه لا يكفر
انتهى كلام السبعين رحمهم الله تعالى والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون
ان الجمجمة لا يكفرون لكن اطلق في المجموع تكفيرهم وينبغي حل الاول على ما اذا قالوا
لا كالا جسام والثاني على ما اذا قالوا جسام كالا جسام لان المنقص للارزاق على الاول
قد لا يلزمونه ومران لا من المذهب غير مذهب بخلاف الثاني فانه صريح في الحثوث
والتركيب والاولان والاتصال فيكون كفر الاندائست للقديم ما هو منفي عنه بالاجماع
وما علم من الدين بالضرورة استغناؤه عنه ولا ينبغي التوقف في ذلك وبذلك يعلم
انه مطلق الكفر ولا عدمه في مسئلة فلان في عيني الحق ومسئلة القيان والجوس المذكورين
والمقتضيل المنقول في مسئلة التصغير هو الذي يتجه والوجه ما قاله اكثرهم في مسئلة
روية ملك الموت ومنها قال المرافعي عنهم قالوا ولو قرأ القرآن على ضرب الدف
والقضيبي او قيل له تعلم الغيب فقال نعم فهو كفر واختلفوا فمن خرج لسفر فصالح
العققي فرجع هل يكفر انتهى ترد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في المسائل
الثلاث انتهى واعترض بقصوبه في الثانية لقضن قوله نعم تكذيب النص وهو قوله تعالى
وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو وقوله عز وجل علم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا
الا من ارضى من رسل ولم يستن الله غير الرسول وحجاب بان قوله ذلك لا ينافي في
النص ولا يتضمن تكذيبه لصدقه بكونه يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسول
بل يمكن وجوده لغيرهم من الصديقين على ان في الآية الثانية قولان الاستسنا
منقطع فتكون الرسل لغيرهم وعلى كل فلو ائس يجوز ان يعلموا الغيب في قضية
وقصا ياكما يقع لكثير منهم واشهر والذي اخص تعالى به انما هو علم الجميع وعلم
مفاتيح الغيب المشار اليها بقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيب الاية و

ينج

ينج من هذا التقرير ان من ادعى علم الغيب في قضية او قضايا لا يكفر وهو مجمع ما في
الروضة ومن ادعى علمه في سائر القضايا لا يكفر وهو محمل ما في اصلها الا ان عبارته
لما كانت مطلقة تشمل هذا وغيره ساءل النوى الاعتراض عليه فان اطلق فلم يرد
شياء فلا وجه ما اقتضاه كلام النوى من عدم الكفر لمالك الذي قال والظاهر
عدم كفره عند الاطلاق في جميع الصور سوى مسئلة علم الغيب انتهى ومراة بجميع
الصور مسألة الطالب ليمين خصه وما بعدها وما ذكره في الاطلاق في مسئلة علم الغيب
فيه نظر ظاهر بل الوجه ما قدمته من عدم الكفر ومنها قوله لو كان فلان نبيا ما امنت
به وان كان ما قاله الانبياء صدقا بخونا فيكفر كذا اقراه قال الاسوي الذي شاهدته
نخط المصنف امنت بدون ما الثانية قبلها وهو كذلك في بعض نسخ المرافعي وفي بعضها
ما امنت باثبات ماء وهو الصواب انتهى وما ذكر انه الصواب ظاهر ويغري بينهما
بان الاول فيه تعليق الايمان به على تعليق كونه نبيا وهو تعليق صحيح لما فيه من تعظيم مرتبة
النبوته وفي الثانية تعليق عدم ايمان به على كونه نبيا ففيه تنقيص لمرتبة النبوته حيث
اراد تكذيبها على تقدير وجودها وهذا فرق صحيح لا غبار عليه والذي يظهر انه لو قال
ان كان ما قاله النبي الفلاني صدقا بخوت او كفر مكنه او تخوذلك يكون كفرا ايضا
ولا يشترط ذكر جميع الانبياء ولا ان يكون ما قاله ذلك النبي يقطع به عن الوحي فان قلت
للابنبياء الاجتهاد وجرى قول في انه يجوز عليهم الخطا في الاجتهاد فاذا قال ذلك في
شيء يحتمل كونه ناسيا عن اجتهاده لا دعي كيف يكفر به قلت القول بعدم الكفر وان
كان له نوع من الظهور لكن القول بالكفر اظهر لان الايمان بان النبي للشك والتردد
في هذا المقام يشعر بترده في تطرق الكذب الى ذلك النبي وهذا كفر على ان القول بجواز
الخطا عليهم في اجتهادهم ترك بعيد ميجور فلا يلتفت اليه وعلى المتزل فقله ان كان
صدقا يدل على ترده في الكذب وهو غير الخطا لان الخطا هو ذلك خلاف الواقع مع عدم
التعمد بخلاف الكذب فانه يدل سرعا على الاخبار بخلاف الواقع نعم لا يفتي الكفر
بذلك وان قلنا بهذا القول البعيد الميجور لان قوله ان كان صدقا لا يتلاني بناؤه عليه

قوله

كما تقرره

محمل

لما تقرر واتضح وبه الحمد ومنها قوله لا ادري اكان النبي صلى الله عليه وسلم انسيا
او جنيا او قال انه جن او صغر عضوا من اعضائه على طريق الهانة كذا اقراه
واعترضنا بان الخليفة صرح بخلاف ذلك في الاول حيث قال من امن به عليه الصلاة
والسلام وقال لا ادري اكان بشرا ام ملكا ام جنيا ام يضره ذلك ان كان من لسر
يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم سوى انه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لو لم
يعلم انه كان سنايا او شيخا مكيا او عراقيا عربيا او عجميا لان شيئا من ذلك لا ينافي
الرسالة لا مكان اجتماعها بخلاف من قال امنت بالله ولا ادري اهو جسم ام لا لان
الجسم لا يمكن ان يكون لها انتهى وفي امالي الشيخ عز الدين عن ابن خزيمة ان من
قال او من بالنبي صلى الله عليه وسلم واشك انه المدفون بالمدينة وانه الذي نشأ بمكة
او او من بالحج الى البيت واشك في انه البيت الذي بمكة لا يكون كافرا في جميع ذلك
قال الشيخ والحق التفصيل فنكفوه في البيت دون ما عداه وذلك لا يكون كافرا الا بما
علم انه من الدين بالضرورة لا بما علم سوا اكان من الدين او لا وكون النبي صلى الله عليه وسلم
مدفونا بالمدينة ونشأ بمكة امر معلوم بالضرورة ولكنه ليس من الدين لاننا لم نتعبد
به فيكون جاحدا كجاحد بغداد ومصر فان يكون كافرا لا كافرا واما البيت فان الامة
اجمعت على التكليف بعين هذا البيت ومتعلقة من الدين لانه في شرط في الحج ادركن
فيه واياما كان يكون من الدين فجاحد يكون جاحدا لما علم من الدين بالضرورة فيكون
كافرا انتهى وسياتي عن الروضة عن القاضي عياض ما يرد كلامه كما يستحله
وجزم بعض المتأخرين بتكفير من اعترف بوجوب الحج ولكن قال لا ادري ابن مكة
ولا ابن الكعبة ولا ابن البلد الذي يستقبل الناس وتحتونه هل هي البلدة التي فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصف الله تعالى في كتابه لانه مكذب الا ان يكون هذا
الشخص قريبا العهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنده قال ولنا نكفركم لانكاره
التواتر فانه لو انكر بعض غزوات النبي صلى الله عليه وسلم او نكاهه بنت عمر او وجود
ابن بكر وخلافته لم يلزم منه كفر لانه ليس مكذبا باصل من اصول الدين يجب التصديق

به بخلاف الحج والصلاة واركان الاسلام انتهى وانت خبير من قول الخليفة ان كان
لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم وحماياتي ثم ومن قول هذا المتأخر الا ان
يكون هذا الشخص قريبا العهد بالاسلام ولم يتواتر بعد عنده ان محل ما قاله
الشيخان من تكفير من قال لا ادري اكان النبي انسيا او جنيا فيمن هو مخالط المسلمين
لان قوله ذلك ينبئ عن تكذيبه القرآن والسنة والاجماع بخلاف قريب العهد الذي
لم يكن مخالط للمسلمين فانه لا يكفر بالتردد في شيء مما هو ولا بانكاره كما يؤخذ
حماياتي عن الروضة عن القاضي عياض لعنده وهل قوله مخالط للمسلمين لا ادري اكان
شيخا ام شابا مكيا او مدافيا عربيا او عجميا او انه الذي نشأ بمكة او دفن بالمدينة يتاتي
فيه هذا التفصيل ولا يكفر به مطلقا للنظر فيه بحال وقضية كلام الخليفة الاول وقضية
كلام ابن عبد السلام الثاني وقد يوجه بان التردد في ذلك لا يترتب عليه تكذيب القرآن
بخلاف التردد في كونه انسيا ام جنيا فان قلت يتاتي في ذلك ما سياتي عن الروضة عن
القاضي عياض ان من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اسود او توفي قبل ان يلقي او قال
ليس بقريشي كقوله وصفه بغير صفة فيه تكذيب له قلت يمكن الفرق بانه هاهنا لم يخبر
بذلك وانما تردد بخلافه ثم فانه جزم بذلك وجزم به يستلزم التكذيب لمن هو بغير
تلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جزم بما ذكره هنا كان كفرا قياسا على ذلك
لكن سيعلم مما سياتي ثم ان الواجب انه حيث كان مخالط للمسلمين حتى ظن به علم ذلك
كفر بانكار ذلك وبالتردد فيه ومنها قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال كان
اي النبي صلى الله عليه وسلم طويل الظفر واختلفوا فيمن صلى بغير وضوء متعمدا او مع ثوب
نجس او الى غير القبلة زاد في الروضة قلت مذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفران لم
يستحله انتهى واعترضه الاسنوي وغيره بانه لا ينبغي ان يكفر وان استحل ذلك لما نقله
في المجموع عن جمع من المجتهدين ان ازالة النجاسة في الصلاة سنة لا واجبة والاعتراض
متجه للخلاف المذكور بل ذلك قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه فضلا
عن كونه معلوما من الدين بالضرورة قال الاذرعي وينبغي ان يستثنى ايضا صلاة الخائف

فقد ذهب الشيعي وغيره من السلف الى جوازها بغير وضوء ونسب للشافعي وان
كان غلطاً ولم يقربوا الشيطان ولا غيرها فيما رايت للراجح في المسئلة الاولى اعني
قوله طوبى للظفر والذى يظهر ان ان قال ذلك احتقاراً له صلى الله عليه وسلم واستهزاء
به او على جهة نسبة النقص اليه كفر ولا فلا بل يعزى التعزير الشديد ومنها
ما لو تنازع اثنان فقال احدهما لا حول ولا قوة الا بالله فقال الاخر لا حول لا يغني من جوع
كفر ولو سمع اذان المؤذن فقال انه يكذب كفر او قال وهو يتعاطى قدح الخمر
او يقدم على الزنا باسم الله استخفافاً باسم الله تعالى كفر كذا اقراء واعترض بان ابا
حنيفة صح عنه انه قال لا كفر احداً من اهل القبلة بذنب وهذا الاعتراض في غاية
السقوط اما اولاً فلانا وان سلمنا ان اباح وان صرح بكونه غير مكفر كذا لا ينظر
الى لان الشيعي وكفى بها حجة رضية واما ثانياً فلان كلام ابن حنيفة لا ينافي ذلك
لما مر من ان الاستخفاف بنحو امر تعالى او تصغير اسمه كفر عندهم فاولى الاستخفاف
باسم تعالى على ان قول ابن حنيفة المذكور ليس من خواص مذهب بل مذهبنا ذلك ايضا
والتكفير هنا لم يات من حيث ارتكبه لذنب بل من حيث استخفافه باسم الله تعالى المسلم
للاستخفاف به تعالى وهذا لا يتوقف احد في التكفير به ومنها لو قال لا اله الا الله
كفر كذا اقراء ومحل ان قصد الاستهزاء اما اذا اطلق او لمح سعة عفو الله تعالى حجة
وقوة رجائه فلا يكفر ومنها قال عنهم واختلفوا فيما لو وضع متاعه في موضع وقال
سلمته الى الله فقال له اخر سلمته الى من لا يتبع السارق اذا سرق ولم يرتكب شيئاً والذي
يظهر ان ان قال ذلك على جهة نسبة العجز اليه سبحانه وتعالى كفر وان اراد سعة
حلمه تعالى على السارق او اطلق لم يكفر ثم رايت في الدرعي قال الظاهر انه لا يكفر عند
الاطلاق وقوله لا يتبع السارق اي لستره اياه ويخون ذلك نعم ان ظهرت منه قرينة
استخفاف فالتكفير ظاهر انتهى ومنها لو حضر جماعة وجلس احدهم على مكان رفيع
تشبهها بالمدكرين فساوا السائل وهم يضطكون ثم يضربون بالجراف او تشبه بالعلين
فاخذ خشبة وجلس القوم حوله كالصبيان فصيحوا واستهزوا وقال قصعة من شيد

خير من العلم كفر زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسلق التشبيه انتهى
ولا يغتر بذلك ما يفعله اكثر الناس حتى من له نسبة الى العلم فانه يصير مرئياً
على قول جماعة وكفى بهذا خساراً وتقرطاً وظاهر كلام النووي رحمه الله ورضي عنه
المقير على المسئلة الثالثة ولا يبعد ان يقيد بما اذا قصد الاستهزاء بالعلم بساير
انواعه او انه اراد انها خير من كل علم لشموله العلم بالله وصفاته واحكامه فلا ينبغي
ان يكون ذلك كفراً لانه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقيصه بخلاف ما اذا
اطلق او اراد العلم المتعلق بالله وبصفاته او باحكامه لان ذلك نص في الاستهزاء
بالعلم وبالدين فكان كفر ومنها لو دام مرضه واشتد فقال ان شئت تقف
مسلياً وان شئت تقفني كافراً كفر وكذا لو ابتلى عصاب فقال اخذت مالي واخذت
ولدي وكذا وكذا وماذا تفعل ايضا او ماذا بقي لم تفعله ووجه الاول ما مر من ان
تغنى الكفر والرضى به كفر ووجه الثاني نسبة الله سبحانه وتعالى الى الجور ومنها لو
على ولده او غلامه فضر به ضرباً شديداً فقال له رجل استعظم فقال لا متعبد لكفر
ولو قيل له يا يهودي يا مجوسي فقال ليك كفر زاد النووي قلت في هذا نظراً اذا
لم ينوشوا انتهى والنظر واضح فلا وجه ان نوى اجابته واطلق لم يكفر وان قال
ذلك على جهة الرضا بما نسب اليه كفر ثم رايت في الدرعي قال والظاهر انه لا يكفر اذا لم
ينو غير الداعي ولا يدعي الداعي بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام يصدر من العاجي على
سبيل السب والشم للمدعو ويريد المدعو اجابة دعائه بليك طلباً لرضائه انتهى
ومنها لو اسلم كافراً فاعطاه الناس اموالاً فقال مسلم استغنى كافراً فاسلم فاعطى قال
بعض المشايخ يكفر زاد النووي قلت في هذا نظراً لانه جازم بالاسلام في الحال والمستقبلاً
وثبت في احاديث صحيحة في قصة اسامة رضي الله تعالى عنه حين قتل من نطق بالشهادة
فقال له صلى الله عليه وسلم كيف تصنع بلا الله الله اذ اجأت يوم القيامة قال حق نيت
اني لم اكن اسلمت قبل يومئذ ويكن الفرق بينهما انتهى وما اشار اليه اخيراً من
الفرق بين الصورتين هو الظاهر المعتمد فان ما هنا فيه تصريح بكفر الدنيا واما

اسامة رضي الله عنه فلم يمتنع وانما ورد انه لم يكن اسلم الا ذلك اليوم حتى انه
لم يكن يقتله لانه لم يكن حربيا عليه او ان الاسلام يجب ما قبله فيسلم من تلك
المعصية العظيمة وليس في ذلك شهوة الكفر ولا تحية فيما مضى البتة لان سبب
وَدَّ وما تقرر وكانما استصغر ما كان منه من الاسلام والعمل الصالح قبل ذلك في
جنب ما ارتكبه من تلك الخيانة لما حصل في نفسه من شدة انكار النبي صلى الله عليه وسلم
وغضبه ومنها قال الشيطان تقلا عنهم لو تقي ان لا يحرم الله الحرام ولا يحرم الحرام
بين الاخ والاخت لا يكفر ولو تقي ان لا يحرم الله تعالى الظلم او الزنا وقتل النفس
حق كسر والضابط ان ما كان حلالا في زمان فتحن حله لا يكفر ولو شد الزنا
على وسطه كسر واختلفوا فمن وضع فلسفة الجوس على راسه والصحيح انه لا يكفر
ولو شد على وسطه حلا فيل عنه فقال هذا زنا فلا كثرون على انه يكفر ولو شد على
وسطه زنا را ودخل دار الحرب للتجارة كفر وان دخل تخليص الاسرى لم يكفر زاد في
الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسئلة القتل وما بعدها اذ لم تكن شية انتهى
اي نحيث لم ينو بتسمية ذلك جميعه سوا كان حلالا في مله ام لا ما يحرم الى الكفر
من شبهة الله سبحانه الى الجور او عدا اعداء او نحو ذلك بتحريمه ذلك علينا لم يكفر
والاكفر وتني تغيير الاحكام حرام كما صرح به الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامرو حيث
ليس رى الكفار سواء ادخل دار الحرب ام لا بسية الرضى بديتهم او الميل اليه او تهاونا
بالاسلام كفر ولا فلا واعترض ما ذكره النووي في مسئلة رى الكفار بان القاضي
حسين نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه لو سجد لصنم في دار الحرب لم يحكم برده وان ليس
رى الكفار بدار الاسلام حكم برده ونقل في المطلب عن القاضي الارتداد في المسلمين
لان الظاهر انه لا يفعله الا عن عقيدة ويحجب بحل هذا الاطلاق على التفصيل الذي اشار
اليه النووي وقد بينته وقولي فيها وتهاونا بالاسلام هو ما صرح به النووي
في كافي حيث قال لو وضع على راسه غيارا هل الذمة تهاونا بالاسلام صار كافرا
انتهى وفهم ابن الرفعة من قول الرافعي السابق والصحيح انه اشارة الى وجه

في الفلسفة وليس كما فهم فان الرافعي لما حكى الخلاف فيه عن الحنفية وهذه الفروع
كلها من كتبهم ولم ينقل منها عن اصحاب قال الاذري واعلم ان اكثر العامة
يسمون ما يشبهه الانسان وسطه من جبل ونحوه زنا را ولا ينحل في اطلاق هذا
منهم كفر انتهى ومنها قال الشيطان تقلا عنهم قال معلم الصبيان اليهودي من
المسلمين بكثير لانهم يقضون حقوق معلى صبيانهم كفر قالوا ولو قال النصرانية
خير من الجوسية كفر ولو قال الجوسية شر من النصرانية لا يكفر زاد النووي قلت
الصواب لا يكفر بقوله النصرانية خير من الجوسية الا ان يريد انها دين حتى اليوم انتهى
وظاهر كلامه تقرير الرافعي على تقريره لهم في كفر المعلم لكن ينبغي ان محله ما اذا قصد
التخيرية المطلقة فان اراد التخيرية في الاحسان للمعلم ومراعاة لم يكفر وان اطلق فهو
محمل نظر والا قرب عدم الكفر ومنها قال عنهم قالوا لو عطس السلطان فقال له
رجل يرحمك الله فقال له اخر لا تنقل للسلطان هكذا كفر اخر زاد النووي قلت الصواب
لا يكفر بمجرد هذا انتهى ووجهه انه انما انكر هذا عليه من حيث عدم تعظيم السلطان
بل هذا هو الظاهر فان كان الانكار من حيث ان السلطان عني عن الرحمة او نحو ذلك
كان كفرا كما لا يخفى ومنها قالوا لو سقى فاسق ولده خمر فتشرقق اناؤه المم
والسكر كفروا قال قلت الصواب انهم لا يكفرون ومنها لو قيل لعبد صل فقال لا
اصلي فان الثواب يكون لمولى كفرا حرم الرافعي وفيه نظر ولا يبعد ان الصواب
انه لا يكفر الا ان قصد مع ذلك الذي اعتقده نسبة الله تعالى الى الجور او نحو ذلك
ومنها قال عنهم قالوا ولو قال كافر اسلم عرض على الاسلام فقال حتى ارى
او اصبر الى الغدا وطلب عرض الاسلام من واعظ فقال اجلس الى اخر المجلس كفر
وقد حكينا نظيره عن المنولي قالوا لو قال لعده لو كان لم او من به او قال لم يكن
ابوبكر الصديق من الصحابة كفرا قالوا ولو قيل لرجل ملايمان فقال لا ادري كفر
كفر ولو قال ازوجت ان احب الي من الله تعالى كفر وهذه الصور تتبع فيها
الالفاظ الواقعة في كلام الناس واجابوا فيها اتفاقا واختلافا بما ذكر ومذهبنا

يقضي موافقتهم في بعضها وفي بعضها بشرط وقوع اللفظ في معرض الاستهزاء
استهزاء كلام الشيخين وقد قدمنا ما يحتاج الى التنبيه عليه حكما وتفصيلا ونقدنا
وردا واتقاها واختلافنا في جميع المسائل السابقة والله الحمد وبقي الكلام في هذه
المسائل الأخيرة فاما مسئلة تأخير عرض الايمان فقد مر تحقيقها عند ذكر كلام
المثولي واما مسئلة لو كان نبيك اومن به فقد مر ايضا والتكفير فيها واضح لانه
رضي بتكذيب النبي واما ما قالوه في انكار صحبة ابي بكر فظاهر بل ليس ذلك من خصوص
حيث ينقل عنهم فقط بل ينسب عليه الشافعي رضي الله عنه كما حكاها العبادي وحكاها
ايضا الخوارزمي في كافيته وعبارته لو انكر كون ابي بكر الصديق صحابيا كان كافرا
نفس عليه الشافعي لان الله تعالى قال اذ يقول لصاحبنا لا تخرجن كلامهم ان
انكار صحبة غير ابي بكر لا يكون كفرا لكن اختار بعضهم ان انكار صحبة غيره المجمع
عليها المعلومة من الدين بالضرورة كفر ويجاب بان شرط انكار المجمع عليه الضروري
ان يرجع الى تكذيب امر يتعلق بالشرع كما في انكار مسكة بخلاف انكار ما يتعلق بذلك
كما مر ذلك مستوفى وانكار صحبة غير ابي بكر لا يتعلق به ذلك بخلاف انكار صحبة
ابي بكر لان فيها تكذبا للقرآن وقد مر ما يؤيد ذلك ويأتي ما يؤيده ايضا قال في
الكافي ايضا ولو قد فاعيشه رضي الله تعالى عنها صار كافرا بخلاف غيرها من
الزوجات لان القرآن العظيم نزل ببرائتها انتهى واما ما قالوه فمن قال ما
الايمان فاعترض بان الصواب مخالفتهم فيه لان كثيرا من العوام جبلت فطرتهم
على الايمان ولا يقدح لهم عبارة عنه وقد قال الخزاز في كتابه المتفرقة ذهبت
طائفة الى تكفير عوام المسلمين لعدم معرفتهم اصول العقائد بادلها وهويده
نقلنا وعقلا وليس الايمان عبارة عما اضطلع عليه النظر بل نور يقذفه الله
تعالى في القلب لا يمكن التعبير عنه كما قال تعالى فمن يرد الله ان يهديه يشرح
صدره للاسلام وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بان من كلف بلفظ التوحيد اجري
عليه احكام المسلمين فثبت ان ما أخذ التكفير من الشرع لا من العقل لان الحكم

باباحة الدم والخلود في النار شرعي لا عقلي خلافا لما ظنه بعض الناس وبقي في الراضي
فروع اخرى ما نقله عن الحنفية حذفتها من الروضة لانها بالفارسية وقد نقل
القول بتقريبها عن بعض فقهاء عام فذكر تقريبها معقبين كلامها بما يقيد
او يضعفه او يوضحه فمنها لو قال على الله في حق كل خير وعمل الشرائع كفر ونظر فيه
الراضي بقوله تعالى وما اصابك من سية فمن نفسك والنظر واضح حيث اطلق ولو
قصد انه يخلق افعال نفسه بالمعنى التي يقوله المعتزلة اما ان اراد استقلاله بالخلق
فلا شك في كفره ومنها ما لو قال لزوجته انت ما تودين حق الجار فقلت لا فقال
انت ما تودين حق الله فقلت لا كفرت انتهى والوجه خلافه لان ارادت بذلك
بجدد سائر الواجبات ومنها لو قال جوابا لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
اكل لحس اصابعه هذا غير ادب كفر وقد يوجه بان هذا انكار لصفة لعق الاصابع
ورغبة عنها فيا في ما مر فمن قبله قصص اظفارت فقال لا افعله رغبة عن
الجملة ومنها لو قال جوابا لمن قال فلان بين يدي الله يد الله طويله فيقول يكفر
وقيل ان اراد الجارحة كفر ولا فلا وقد مر الكلام في الجملة فيا في هنا ان اراد الجار
اما لو اطلق او لم يرد ما فلا يكفر ومنها لو قال الله في السماء فيقول يكفر وقيل
لا وقد مر ان القائلين بالجملة لا يكفرون على الصحيح نعم ان اعتقدوا لازم قولهم
من الحدود او غيره كفرا اجماعا ومنها لو قال الله ينظر من السماء او من العرش او
الله يظلمك كما ظلمني كان حكمه كسا بقه اما في غير الأخيرة فواضح لانه مجسم او جهوى
واما في الأخيرة فالكفر فيها واضح نعم ان اول تاويل اقربا احفل ان يقال بعدم
كفره ومنها لو قال الله يعلم اني دائما اذكرك بالدعاء او اني احركك وفرحك مثل
ما انما يحرك وفرحي او قال لمن قال لا تقر القرآن او لا تصلي اني شيعت من
القرآن او من فعل الصلاة او الى متى عمل هذا او العجايز يصلون عنا او الصلاة
المعمولة وغير المعمولة واحد او صليت الى ان ضاق قلبي او قال لمن قال له صل حتى تجد
حلاوة الصلاة صل انت حتى تجد حلاوة ترك الصلاة وفي الحكم بالكفر في جميع هذه

المسائل نظر والوجه خلافه ما لم يرد بقوله العجايز يصلون عنا او بقوله المعول
 وغير المعول واحد عدم وجوبها عليه لما مر ان انكار الصلاة او نحو سجدة منها
 كفر ولو اراد الاستخفاف بشئ ما قاله في المسائل كلها كفر ومنها لو قال لمحوّل
 لا حول اى شئ يكون اى شئ يعمل كفر والتفرقة وجه قياسا على ما مر في لا حول
 لا يقى من جوع الا ان يفرق بان تلك اتي ومنها لو قال عند سماع المؤذن هذا صوت
 الجرس كفر وفيه نظر والوجه خلافه الا ان اراد تشبيه الاذان بناقوس الكفرة
 ومنها لو قال ظالم لمن قال له اصبر الى المحشر اى شئ في المحشر هو ظاهر ان اراد به
 الاستخفاف ومنها لو قالت لزوجها وقد رجعت من مجلس العالم لعنة الله على كل عالم
 وفيه نظر والوجه خلافه ما لزم الاستغراق الشامل لاحد من الانبياء صلوات الله
 وسلامه عليهم ومنها لو اتى فتوى اعطاها له خصمه وقال اى شئ هذا الشرع وهو
 ظاهر ان اراد الاستخفاف ويحتمل الاطلاق لان قرينة ريمها تدل على الاستخفاف
 ومنها لو قالت لزوجها وقد قال لها يا كافرة انا كما قلت وهو ظاهر ولا يتأتى فيه
 التفصيل فيمن اجاب من ناداه بيا يهودى كما هو ظاهر ومنها لو قال لمن قال له هو
 يرتكب الصغائر رب الى الله تعالى اى شئ علمت حقاً اتوب وفيه نظر ظاهر فالوجه
 خلافه ومنها لو قال فلان كافر وهو الكفر منى وهو ظاهر لانه اقربا لكفر على نفسه
 ومنها لو قال لمحوّل لا حول لا يسير في الزيدية او العلم لا يسير فيهم بريداً او قال
 لمن امره بحضور مجلس العلم اى شئ عمل بمجلس العلم او قال اذهب اعلم بالعلم في
 الزيدية او قال في حق فقيه هذا هو شئ وفي الاطلاق الكفر بجميع ذلك نظر فالوجه
 انه لا كفر عند الاطلاق وبعد ان اكلت هذا التاليف رايت كتاباً مؤلفاً في هذا
 الباب لبعض الحنفية ما في فيه جميع ما مر عن الحنفية وزيا ذات كثيرة فاجبت
 ذكرها في هذا المحل تبصيرا للمائدة فانها اشتملت على غريب وعجائب من ذكر
 كثير من مجاورات الناس في حيز المكفرات وفي هذا التاليف تسامح فاسد
 جعله تلك فصول فصلا في الالفاظ المتفق على انها كفر وفصلا في الالفاظ اختلف

مطلب المؤلف لبعض الحنفية وفيه
 الذي اراده المؤلف تعميلا لله به
 ورفعه عن غيره
 ابي

فيها وفصلا في الالفاظ يخشى على من تكلم بها الكفر وحكى في الفصل الاول كثيرا
 من المسائل التي مر ان الحنفية اختلفوا في انها كفر او لا وفي الفصل الثاني ما
 اجمع على انه كفر وفي الثالث ما هو ظاهر في الكفر على قواعدهم وستعلم ما في كل
 ذلك من سياق لغالب ما فيه وان مر بعضه متقبلا فلا من مسائله بما يبين
 ما فيه وان تواعدنا بواقعه او تخالفه فمن مسائل الفصل الاول المعقود المتفق
 على انه كفر في زعمه ان من تلفظ بلفظ الكفر يكفر وان لم يعتقد انه كفر
 ولا يعذر بالجهل وكذا اكل من ضحك عليه واستحسنه ارضى به يكفر ان شئ
 واطلاق الكفر مع الجهل وعدم العذر به بعيد وعندنا اذا كان بعيدا لارعن
 المسلمين بحيث لا ينسب لتقصيره في تركه المضي الى دارهم للتعليم اركان قريب العهد
 بالاسلام يعذر بجهله فيعرف الصواب فان رجع الى ما قاله بعد ذلك كفر وكذا
 يقال فيمن استحسن ذلك ارضى به قال ومن اتى بلفظ الكفر جحط عمله وتقع
 لفرقة بين الزوجين ويحدد النكاح برضى الزوجة ان كان الكفر من الزوج وان
 كان من الزوجة تجبر على النكاح وهذا بعد تجديد الايمان والتبري من لفظ
 الكفر حتى ان من اتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع عنه الكفر
 ويكون وطئه زنا وولده ولد الزنا وعند الشافعي رضاه عنه لو مات على الكفر
 جحط عمله ولوندم وجدد الايمان لم يجحط عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو
 وابو صلى صلاة الوقت ثم اسلم لم يقضها وعندنا يقضيها وكذا الحج فلو اتى بكلمة فحري
 على لسانه كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر انتهى وما ذكره من الخلاف في احباط العمل
 عندنا وعندهم محله في قضاء ما سبق زمن الردة فعندهم يجب وعندنا لا يجب
 لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاوليك جحطت اعمالهم
 في الدنيا والاخرة فقيد الاحباط بالموت الى الردة وبترتيب احباط العمل بالردة
 في الاخرى وهي قوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد جحط عمله وهو في الاخرة
 من الخاسرين للقاعدة الاصولية ان المطلق يحل على المقيد لا يقال التقييد بالموت

تجديد

على الردة في الآية الاولى انما هو لاجل قوله وانك اصحاب النار هم فيها خالدون لا نأ
نقول كونه قيدا في احباط العمل محققا واما جعله قيدا لما بعده فهو محتمل فاخذنا
بالمحقق وتركنا المحتمل على ان الآية الثانية فيها التصريح بالقييد بالموت من
جهة انه حكم على من كفر بالايان بان يحبط عمله وبانه في الآخرة من الخاسرين
وهذا مستلزم لموته على كفره اذ لو سلم ومات مسلما لم يقبل في حقه انه في الآخرة من
الخاسرين وانما يقال ذلك للكافر فقط كما يشهد له استقرار النصوص ومن ادعى خلافه
فعلية البيان اما بالنسبة لتوابع اعماله التي سبقت الردة فانه يحبط اتفاقا منها
ومنهم ما عندهم فواضح لانه اذا وجب القضاء صارت تلك العبادات كأنها لم تفعل
واما عندهنا فكذلك كما مضى عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامم ويفرق على طريقة
بين عدم وجوب القضاء واحباط الثواب بان ملحظ وجوبه عدم الفعل بالكلية او وقوعه
مع عدم الاجزاء ولا شيء من هذين ههنا لان الغرض ان حال اسلامه فعل الواجبات
بشرطها فوكت مجزية فلا يجب قضاؤها الا بنص صريح في ذلك وقد علمت ان
الآية المقيدة ناصة على خلافا واما ملحظ الثواب فهو القبول بمعنى الثابت وبالذ
يبين ان لا قبول لانه وجدت منه الاحاطة بما في تاهله للثواب من كل وجه
فسقط حينئذ وبعد سقوط الأصل عدم عوده له حتى يدل دليل على عوده بالاسلام
فتأمل هذا الفرق فانه دقيق ولم ار من عام حوله ولا باد ان اشارة ومحل الخلاف
ايضا فيما قبل الردة كما مر فيما مضى عليه فيها يلزمه اعادته قطعاً وما ذكره في
الفرقة بين الزوجين عند نفيه تفصيل غير تفصيل وهو ان الردة ان كانت قبل
الدخول ابطلت النكاح سواء ارتدا ام احدهما معا او مرتبا لان النكاح الى ان
ضعيف لخلوه عن المقصود به وهو الوطى وان كانت بعده وقف على انقضاء
العدة فان جمعهما الاسلام قبل انقضاءها فالنكاح بحاله والا بان انفساخه
من حين الردة وما قاله من تجديد الايمان من انه لا يكفي مجرد لفظ الشهاد
بل لا بد معه من التبري ما كفر به ظاهر موافق لمذهبنا فينبغي التشبيه لهذا

المسئلة فانها مهمة وكثير ما يفعلونها ويظنون ان من وقع في كفر ما مر او يأت
يرتفع حكمه عند مجرد تلفظهم بالسها دين وليس كذلك بل لا بد مما ذكر وما ذكره
من ان من سبق لاسانه لمكفرا لا يفرط ظاهر موافق لمذهبنا ايضا وذلك بالنسبة للبيان
اما بالنسبة للظاهر فظاهر ما ذكره ايضا في باب الطلاق انه لا يصدق في ذلك الا
بقية قال ومن وصف الله بما لا يليق به او سخر باسم من اسمائه تعالى او بما مر من امره
او نهي من نواهيه او انكر امره او نهيه ووعده ووعيده او قال في عيني كيهودي في عيني
الله او قال يدا الله وعني الجارية او قال الله تعالى في السماء عالم او على العرش وعني
به المكان او ليس له يمينه او قال ينظر اليها وبصرنا من العرش او قال هو في السماء
او على الارض او قال لا يخلو منه مكان او قال الله فوق وانت تحته او قال انصف الله
بينك يوم القيامة او قال الله قاتل او نزل او طس للانصاف انتهى وما ذكره او لا
قوله ووعده مرعهم بعيده وما ذكره فيمن قال فلان في عيني الخ من انه كفر اتفاقا في
الاتفاق نظر بل يصح وكذا في اطلاق الكفر لاننا ياتي على كغير الجملة والجهوية
ومر ما فيه من الخلاف والتفصيل وما ذكره في ليس له يمينه في الكفر نظر فضلا عن كونه
متفعا عليه لان النية القصد وقد ذكرنا النوى في شرح المذهب انه يقال قصد الله
كذا بمعنى اراده فمن قال ليس له يمينه اى قصد فان اراد انه ليس له قصد كقصدنا فواضح
وكذا ان اطلق او اراد انه لا ارادة له اصلا فان اراد المعنى الذي تقول المعزلة فلا
كفر ايضا او اراد سلبها مطلقا لا بالمعنى الذي يقولونه فهو كفر وما ذكره في انصف الله
ينصفك يوم القيامة من انه كفر فيه نظر ظاهر لان اراد به انك ان اطعته اياك
فواضح انه غير كفر وان اراد حقيقة الانصاف المشعرة بالاحتياج الى الله الكفر
لان من اعتقد ان الله محتاج الى احد من خلقه فلا شك في كفره وان اطلق تردد
النظر فيه والظاهر انه غير كفر لان الانصاف لا يستلزم ذلك وعلى تسليم انه
يستلزمه فلا بد من قصد ذلك اللازم كما علم مما مر في الجملة قال او قال ياد
اكفنا راسا براس او قال انا كافر او برى من الله او من النبي او من القرآن او من حدود الله

تعالى او من الشرايع او من الاسلام ولم يعلق بشئ او قال بينك والضراط سواء او قال
له خصمه احكامك يحكم الله تعالى فقال لا اعرف الحكم او ما يحري الحكم هنا او ليس هنا
حكم ما هنا الا بنوس ايض يحل الحكم انتهى وما ذكره في يارب اكفنا راسا براس
في كونه كقرا مطلقا نظر فضلا عن كونه متفقا عليه فقد نقل عن الشيخ الامام الحجة
الجويني والداما مر الحزمين الذي قيل في ترجمته لوجاز ان يرسل الله نبيا في زمن ابي
محمد الجويني لكان هو ابا محمد الجويني انه كان يحكي الليل ثم يقول عند البحر سواء
اي لا شئ لي ولا شئ على ولك ان تفرق بين هذا اللفظ واكفنا راس براس بان ذكر
الكفاية يستدعي انك كما تكفيها تكفيك فبيد اشعار باحتياج الله سبحانه اليها فكان
الحنفية نظروا لذلك ومع ذلك ففي اطلاق الكفر نظر بل ينبغي التفصيل بين ان يريد
هذا المعنى فيحكم بكفره وبين ان يريد اكفنا سواء اي لا شئ لنا غير طلب الكفاية
كما لا شئ علينا فلا كفر وكذا ان اطلق لان اللفظ ليس نصا في المعنى الاول بل ولا ظاهرا
فيه وما ذكره فيما بعد ذلك ظاهرا قد مر ما يوافق وما ذكره في بينك والضراط
سواء انما يتجه ان اراد باليمين المقسم به الذي هو اسم من اسماء الله او صفة من
صفاته اما لو اقسم بنحو طلاق او عتق فلا كفر كما هو ظاهر وكذا ان اقسم بالاول
واراد بيمينه فعلم الذي خلفه دون المحلوف به ويتردد النظر هنا فيما لو اطلق
وقد اقسم بالاول ويظهر انه لا كفر لما علمت ان اليمين مترددة بين الفعل
والمحلوف به وتبادرها الى المحلوف به ان سلم لا يقتضي الحكم بالكفر عند الاطلاق
لما علمت من انها مع ذلك محتملة احتمالا غير بعيد وعند وجود الاحتمال الذي
هو كذلك لا يتجه الكفر وذكر اسم بنى او ملك في اليمين كذكر اسم الله تعالى
فيما ذكرته فيه من التفصيل ولا يمنع من ذلك كراهة الخلف به لانها لمعنى اخر غير ما
نحن فيه وما ذكره في لا اعرف الحكم وما بعد انما يتجه الكفر فيه عندنا ان اراد
الاستهزاء بحكم الله او استحقاقه قال او قال انت احب الى من الله او من النبي
او من الدين قالوا او قال لو كنت لها اخذ ظلي منك او قال ظلي الله او هو ظاهر

او قال

او قال الله تعالى جعل الاحسان في حق جميع الخلق والسنن في حق او قال انا لا اله
الا الله او الله في ست جهات او يوجد في كل مكان او انكر الله او شك فيه او في
اياته وسخر بها انتهى وما ذكره في انت احب الى من الله او النبي محتمل وكذا من الذين
ان اراد تنقيصه بذلك بخلاف ما لو اطلق او اراد الاخبار عن قبح خلق نفسه من ان
ميلها الى ما يضرها اكثر منه الى ما ينفعها وما ذكره من الكفر في بقية الصور واضح
وقد مر بعضه نعم ما ذكره الله في ست جهات او يوجد في كل مكان مرة لا ياتي
الا على الضعيف من اطلاق كفر الجحمة قال او قال ذهب بخدي قل هو الله احد
وقال اخذت بريق الكرا او قال يا قصر من انا اعطيناك الكوثر انتهى وهذا ما رايته
في النسخة التي اطلعت عليها وهو كلام مظلم يكا لا يكون لا معنى له ولعله تحريف
من ناسخ ويمكن ان يكون في الاول اشارة الى ان من قال وقع بخدي اي فكرى
مثل سورة قل هو الله احد كان كافرا ولا شك في ذلك لا نراد الجور على نفسه انه
يأتي بمثل تلك السورة ابطال اعجاز القرآن وانكار اعجازه كفروا ان يكون في الثاني
اشارة الى ما وقع في شعر بعض المجازيين المتهورين من انه يريد من محبوبه شفا
اول البقرة بأول سورة الاعراف اي شفا اليه بالمص من ريق محبوبه فصنف الحمد
المقطعة اول الاولى بالم واول الثانية بالمص مصدر مص وهذا تهو فاحش و
مع ذلك اطلاق الكفر فيه بعيد الا فيمن قال ان هذا معنى تلك الحروف لا نرجح
مكذب ببعض القرآن وان يكون في الثالث اشارة الى ان من ادعى ان الاعجاز وقع
يا قصر من سورة انا اعطيناك وزعم ان هذا كفر ليس في محله فقد قال بعض
الائمة ان الاعجاز وقع باية وهو قول شهير وله وجه ظاهر فلا يتصور القول
بان كفر بل يعد من محاسن قايله وان كان الجمهور على خلافه قال او قر القرآن
على ضرب دف او مزمار او غيره انتهى ومر عن الروضة تصويب عدم الكفر
قال او قال من قرع عند المريض يس لا يصح او قال القاري لا نقل عنه يس
او قال لمن يقرأ القرآن بالاستهزاء والتفت الساق بالساق او ملا قدحا فقال كاسا

دها قافرا فرغ فقال فكانت سرايا او قال بالاستهزاء عند الفرس والكيل واذا
 كالهم او وزنهم تحسرون او اراى جمعا فقرا بالاستهزاء وخيرا فلم تغادر
 منهم احدا او قال لجعل بينا مثل السماء والطارق وكذا في نظايرها او دعى الى
 الصلاة فقال انا اصلي وحدى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر او قال كل
 التفتيشية لندفب الريح قال الله تعالى فتفتشوا وتذهب ريحكم انتهى وفي الكفر
 في صورة ليس بنظر فضلا عن كونه متفقا عليه بل الصواب انه لا يكفر الا ان اراد
 بذلك الاستهزاء والاستهزاء بخلاف استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن
 لا يبعد حرمة وليس كالتضمن كاهو ظاهر على ان جمعا قالوا بحرمة التضمن
 ايضا كما بينت ذلك بقواعد نفيسة لا يستغنى عنها في شرح اعقاب قبيل لغسل قال
 او قال المصحف ان الفساد واللهو او لم يقرب بكتاب الله تعالى او قال القر
 حكايات جبريل ويكرهى الرب الجليل وشتم ملك الموت ولم يقرب بالانبياء
 والملكوت واعتاب نبيا او صغرا سمع او لم يرض بسنته او قال لو كان فلان نبيا
 لا اومن به او قال لو اسرته بكذا لم افعل او قال لو صارت القبلة الى هذه الجهة
 ما صليت اليها انتهى وما ذكره في المصحف والقران ظاهر على وفي شتم ملك الموت
 غير بعيد ويلحق بالانبياء والملئكة النبي الواحد اذا جمع على نبوته وعلمت من الدين
 بالضرورة وكذا في الملك الواحد لجبريل وكا غيبا به النبي ذكر كل منقص له كما
 يحل مما مروى ياتي وما ذكره في تصغير اسمه من تقييده بما اذا قصد به احتقاره
 وفي عدم رضاه بسنته ان اراد به نبيا صلى الله عليه وسلم فظاهر انه يجب
 الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا او غير من يقية الانبياء وهو ما يصرح به كلامه
 ففي اطلاق الكفر نظر لان الايمان انما يجب بيقية الانبياء اجمالا فقط فالذي
 يتجه انه لا يكفر الا ان اراد بسنته طريقته لان عدم الرضا بطريقته يشمل
 عدم الرضا بنبوته وايضا فالانبياء متفقون في اصول التوحيد والعقائد وانما
 الخلاف بين شرايعهم في الفروع فقط لان مدارها على المفسد والمصلح وهي

تقيد الذي ذكره وهو ان يستعمل الختان في غير ما ذكره
 في الصورة وما ذكره في الصورة

تختلف

تختلف باختلاف الزمنة والامكنة بخلاف مسائل اصول الدين فانها لا تختلف بذلك
 فمن ثم لم يختلفوا فيها وح فعدم الرضا بطريقة واحد منهم يستلزم عدم الرضا بجميع
 اصول الدين لما علمت ان طريق كل منهم مشتملة على جميع تلك اصول وما ذكره في
 لو كان نبيا والمسلمين بعده من ذلك بما فيه من التقييد والمقتضى فراجع قال او قال
 لا اعرف النبي انسيا او جينا او قال استخفا قال النبي طويلا الطفر خلق الشباب طابع البطن
 كثير النساء او قيل له قص شاربك فانه سنة فقال بلا نكاح لا افعل او كان النبي يجب
 القرع او الخلل فقال لمرارها او لا اري نهما شيئا او قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم فقال اخر لا حول ما تعنى او ما تنفع او ايش تعمل بها ولا تعنى من جوع ولا عطش
 او لا تؤمن من خوف او لا تردني قصعة انتهى والمصلحة الاولى تقدمت بما فيها وكذا
 الثانية وتقييدها بالاستهزاء من ولا يشترط الجمع بين الالفاظ المذكورها فيها
 بل واحد منها او من غيرها مع الاستهزاء كقوله وما ذكره في قص السارب مرثله
 في نحو قلم الاظفار بما فيه وما ذكره في القرع اي الدبا والخل فيه نظر ويتجه انه
 لا كفر ان اراد الاخبار عن طبعه او اطلق بخلاف ما لو اراد بعدم محبة لهما او لاحد
 عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يجب ذلك لان ارادة ذلك فيها استهزاء به
 صلى الله عليه وسلم واحتقاره وما ذكره في لا حول الخ من تقييده لكن هنا زيادة صور
 ولما فيها بما الذي جرى عليه هذا الخفى ظاهر قال وكذا لو قال عند التسبيح او التلذذ
 او التكبير والاستغفار او سماح علم غضبا سمعت هذه الكلمات كثيرا او قال بسم الله
 عند اكل حرام او شربه او سمع الغنا فقال هذا ذكر الله او سمع الاذان فقال هذا
 صوت الحمار والجرس انما احبه او سمع حديث بين قري ومبرى روضة من مباحض
 الجنة فقال كذب او اعاده على وجه الاستهزاء او قيل له قل لا اله الا الله فقال ايش من
 هذه الكلمات حتى قول لا اله الا الله او قيل ذب قل استغفر الله فقال استخفا
 ايش فعلت لو ايش قلت حتى قول استغفر الله انتهى وقوله غضبا راجع الى جميع ما بعد
 كذا والكفر ح واضح لان قوله سمعت هذا كثيرا مع الغضب يدل بطريق التصریح او

لما علم

قريب منه على الاستخفاف بالذكر ولا شك ان الاستخفاف به من حيث هو ذكر
كفر بشرط الكفر بالبسملة عند الحرام ان يقصد الاستخفاف بها كما علم مما مر
وبقوله في الغنا هذا ذكر ان يقصد انه مثله من كل وجه استخفافا بالذكر فان اطلق
او قصد ان بينهما مساوية مما لم يتجه الكفرح ومسيلة سماع المؤذن مرت بها
فيها لكن في هذه زيادة ان لا احبه والظاهر ان هذه الزيادة لا تقتضي الحكم بالكفر
مطلقا بل لابد ان يقصد انه لا يجبه من حيث انه ذكر في الكفر محتمل وقوله عند سماع
ذلك الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على النبي صلى الله عليه وسلم ككفر مطلقا وكذا لو اعاد
على وجه الاستهزاء مع علمه بان حديث بخلاف ما لو اعاد الضمير على المتكلم او اعاد
لفظ الحديث على وجه الاستبعاد لجهله المعذورة فانه لا يكفر ووقع قريبا ان اميرا
بنى بيتا عظيما فدخله بعض المجازفين من اهل مكة فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد وانا اقول وتشد الرحال ايضا الى هذا البيت ايضا
وقد سئلت عن ذلك والذي يحرر فيه انه بالنسبة لقواعد الحنفية والمالكية وتشدد يداهم
يكفر بذلك عندهم مطلقا واما بالنسبة لقواعدنا وما عرف عن كلامنا السابق
واللاحق فظاهر هذا اللفظ انه استدراك على حصره صلى الله عليه وسلم وانه ساخر به
وانه مشرع شرعا اخر غير ما شرعه نبي الله صلى الله عليه وسلم وانه لفتى هذا البيت بتلك
المساجد الثلاث في التخصيص عن بقية المساجد بهذه التهمة العظيمة التي هي التقرب
الى الله تعالى بشد الرحال اليها وكل واحد من هذه المقاصد الاربعة التي دل عليها
هذا اللفظ القبيح الشنيع كفر بلا مرتبة فحق قصد احد ما فلا نزاع في كفره وان اطلق
فالذي يتجه الكفر لما علمت ان اللفظ ظاهر في الكفر وعند ظهور اللفظ فيه لا يحتاج الى
نية كما علم من خروج كثيرة مرت وتقال وان اول بان لم يرد الا ان هذا البيت لكونه عجوبة
في بلده يكون ذلك سببا محجبا للناس الى رؤيته كما ان عظمت تلك المساجد اقتضت
شد الرحال اليها قيل منه ذلك ومع ذلك فيعزر التعزير البالغ بالضرب والجس ونحوها
بحسب ما يراه الحاكم بل لو راي افضاء التعزير الى القتل كما سياتي عن ابي يوسف للاح

الناس من شره ومجازفته فانه بلغ فيها الغاية لتقصي تاب الله علينا وعليه
امين وما ذكره من كفر من قيل له قل لا اله الا الله فقال ما مرايا يتضح ان نوى بذلك الاستهزاء
والاستخفاف نظير ما قاله بعده فمن قيل له قل استغفر الله قال او سخر بالشريعة او
يحكم من احكامها او قال بعد صلاة غملت مسخرة اي من التسخير في الاعمال المشاقه
ظلم اول زمان ما غملت مسخرة او قال اكلت قواد ان صليت وطول الامر على نفسي
او قال من يقدر ان يتم هذا الامر او قال العاقل لا يشرع في امر لا يقدر ان يتمه او قال
الناس يجعلون الصلاة لاطل او قال غسلت راسي من الصلاة او قال اعطيتها للزراعة
حتى يزرعوها او قال او خرجت في رمضان اصلي جميعا او قال كرم صليت ما اصبت خيرا
او قال اي وحي بعيشا فلما صليت ما تا او قال الصلاة لا تصلح لي اذا صليت هلك مالي
او قال ان صليت اوم اصل سوا او قال لا اصلي حتى اجلس صلاة الايمان او قال كرم هذه
الصلاة اصلي قلبي يفر منها او قال بلا استهزاء في رمضان هذه صلاة كثيرة وزيادة او
قال صلاة ليست بشئ لو بقيت تحض او تمنن او لا يتغير عجبها او قال هذه فعل
الكلان او فعلك وليست فعل احد غيرك او قال ليت رمضان لم يكن فرضا اخر او قال
هذا الصوم يفر قلبي منه وهو ضيف ثقيل انتهى وما ذكره من كفر من سخر بالشريعة
او حكم منها اتفاقا ظاهر بخلاف جميع ما ذكره في مسايل الصلاة والصوم فان الاطلاق
يكفر قائل واحدة من تلك الصور لا يظهر وجهه فضلا عن كونه متوقفا عليه بل كثير
منها لا وجه للحكم بكفر قائله الا بتوقع تكلف وتقصير فالذي يتجه فيمن قال عن
الصلاة او غيرها من الطاعات انها مسخرة انه يكفر سواء اراد حقيقة السخرة السابقة
ام اطلق اما الاول فواضح لا بد نسب الله تعالى الى الجور والظلم واما الثاني فلان
ذلك هو وضع السخرة فلم يتجه الى قصده بخلاف ما لو قصد انه بعد من شؤعه مثلا
لا ثواب له في صلاته فاشبهت السخرة حج فانه لا يبعد قبول تأويله وفي مسيلة القيا
وما بعد ها لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستخفاف والاستهزاء بالصلاة او الصيام او
استحل ترك احدهما غير عذر او ان الصلاة يتشام بها من حيث كونها صلاة فح يكفر

بخلاف ما لو اطلق او قصد معنى اخر ومنه من اللفظ مسائل من ذلك عنهم مع
تعلقها فلا يجب عنده استحضارها قال او قيل له لم يردنا من المعروف ولا تنه عن
المنكر فقال ايش عمل في هذا او ما يجب او قال هذا فشا راوغنا وهدياره
على وجه الامكان او قال ايش فضولى انا او قيل له كل خلا لا فقال الحرام يجب الى اوقاف
هات اكل الحلال استحب له او قال يجوز الحرام او قال ليت الزنا ان اللواط او
الظلم حلال او دفع لفقير حراما من مال مسلم او ذمى وهو يعلم ورجا ثوابه او دعا
الفقير او قال لم تثبت حرمة الخمر في القرآن او ايش عمل بالشرعية وعندي الدبوس
او قال اى وقد اخذت دراهم بقوة حين اخذت المدايم اى كانت الشرعية والقاضى
اوانا اريد الذهب والفضة ايش عمل بهذه الاحكام او صدق كلام اهل الاهواء او قال
عن كلامهم كلام معنوى او معناه صحيح او حسن رسوم الكفار او قال بارك الله في
كذبك او قيل له لا تكذب فقال قلت فى كلمة الاخلاص استتمى وما ذكره قبل مسئلة
التمنى فى اطلاق الكفرية بنظر ظاهر والذى يتجوز فى مسائل الامر بالمعروف انه لا كفر
فيها الا ان قال لما من ذلك على وجه الاستهزاء لما مر ان من سخر حكم من احكام الشرع
كفر ولا شك ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حكم شرعى فمن قال فيه شيئا من ذلك
استهزاء او سخرية كفر ولا فلا وان قال ما يجب لانه غير معلوم من الدين بالضرورة والذى
يتجوز ايضا فى الحرام يجب الى انه لا يكفر الا ان اراد انه يجب سائر انواع الحرام دون
سائر انواع الحلال الصادق بالمباح والمندوب والوجوب والوجه انه لا كفر ايضا
بهايات اكل الحلال اسجد له لان نفس السجود لا ضمان اخر لا يكون كفر مطلقا بل فى
بعض صوره كما صرح به الامية ومنه فى ذلك مزيد بحث وتفصيل فاذا كان هذا فى
السجود له بالفعل فما ظنك بالغير عليه على ان ذلك انما يراد به الدلالة على استبعاد
وجود شخص لا ياكل الحلال الصريف او على تعظيمه فلا وجه لاطلاق الكفر به والوجه
ايضا انه لا يكفر من قال يجوز الحرام الا ان نوى العموم والحرام المعلوم من الدين
ضرورة واما مسئلة التمنى فقد مر الكلام فيها مستوفى ورجا الثواب على الحرام انما

يتجوز

يتجوز كونه كفرا ان اعتقد انه يثاب على الحرام من حيث كونه حراما لانه مكذب للفقير
ح بخلاف ما لو نوى ان الثواب من جهة اخرى غير جهة كونه حراما فان ذلك لا
يخذل فيه اذ المحققون على ان الصلاة فى الدار المغصوبة والثوب المغصوب او
الخبر او نحوه ذلك فيها الثواب وان كانت حراما لانها كمال البهية وما ذكره فى رجاء دعا
الفقير بعيد بل وجه له فالصواب انه لا كفر به وكفى نداء ان لا نص فى القرآن على تحريم
الخمر ظاهرا لانه مسئلة من تكذيب القرآن الناص فى غير ما ايت على تحريم الخمر فان قلت غاية
ما فيها انه مكذب وهذا يقتضى الكفر قلت ممنوع لانه كذب مسئلة انكار النص المجع
عليه المعلوم من الدين بالضرورة ومن ثم يتجوز انه لو قال الحرام حرام وليس فى القرآن
نص على تحريمه لم يكفر لانه ان محض كذب وهو لا يكفر به وما ذكره من الكفر
فى مسئلة الشرعية والقاضى والاحكام المذكورة ظاهرا ان قال ذلك استهزاء او
استخفافا وكذا ان اطلق على احتمال فيلان اللفظ ظاهرا فى الاستخفاف او الاستهزاء
وما ذكره من الكفر فى تصديق اهل الاهواء انما يتجوز ان اراد بهم ما يعبر من كفرهم
ببدعتهم اما من لا كفرهم فتصدق بغير كفر وما ذكره من الكفر فى برك الله فى
كذبك لا يظهر له وجه الا ان اراد ان الكذب من حيث هو كذب قرية بما يراعى اعتبار
تطلب البركة فيها من الله تعالى وما ذكره فى المسئلة الاخيرة ظاهرا ان اراد ان ما قاله
الموصوف بالكذب من اجزاء كلمة الاخلاص بخلاف ما اذا اطلق لان اللفظ ليس ظاهرا
فى الاول او اراد الرد على من نسب الكذب بان ما يقوله حق كما ان سورة الاخلاص حق
فانه لا يكفر بذلك كما هو ظاهر لا حتمال اللفظ لذلك احتملا قريبا قال او قال
العلم الذى يتعلمونه اساطير وحكايات او هذيان ارجها او تزيير او قال ايش
مجلس الوعظ او العلم والعلم لا يثرد او وعظ على سبيل الاستهزاء او فكيف على وعظ
العلم او قال لرجل صالح كن سائحا حتى لا تقع وبالجنة او قال ايش هذا القبيح الذى
خففت شاربك او قال بيس ما اخرجت السنة او قال الكفر واليمان واحد او الاذى
باليمان او ادرى اين مصير الكافر واهل الاهواء او قال سخي الكفا واهل الاهواء

الكفر

تدخل الجنة او يرى سلطانا فقال الله عظيم اوقال بالفارسية خدای بزرگ وهو يعلم
تفسيره انتهى وما ذكره من تلك الاوصاف التي العلم ظاهر لكن ان اراد العلم من حيث هو
او خصوص علم اصول الدين او علم التفسير والحديث او الفقه وما ذكره في ايش مجلس الوعظ
الحج انما يتجه ان اراد الاستهزاء وكذا ان اطلق على احتمال قرى فيه لظهور هذا اللفظ
في الاستخفاف بمجلس الوعظ والعلم وقدم في قصعة من تريد خبر من العلم كلام استحسن
هنا وما ذكره في الوعظ استهزاء انما يتجه ان اراد الاستهزاء بالوعظ من حيث هو وعظ
اما لو اراد الاستهزاء بالوعاظ او بكلامه لا من حيث كونه واعظا فلا يتجه الكفر وكذا
يقال في الضحك على الوعظ وما ذكره في كن ساكتا الى اخره انما يتجه ايضا ان اراد
الاستهزاء بالجنة او بالعمل المغرب اليها والا فلا وجه لاطلاق الكفر فيه فضلا عن
كونه متققا عليه كسابقة ولا حقه وما ذكره من الكفر في مسئلة الشارب لا يظهر
ايضا الا ان اراد عيب السنة او نحوه نظير ما مر في قص اظفارك وما ذكره من اطلاق
الكفر في بئس ما اخرجت السنة والمسائل بعده الى قول انتهى ظاهر لانه صريح
في الاستهزاء بالدين نعم ما ذكره في اهل الاهواء انما يصح ان ارادهم الكفرة او باجمهم
نظير ما مر لا المسلمين منهم والظاهر انه لا يقبل تأويله في كل هذه المسائل لان
لفظها ياباه نعم ان قال المراد بقول الله عظيم او خدای بزرگ اي الله كبير الا ان معطى
هذا الملك لهذا الرجل الله عظيم او الله الكبير قبل من لا ان الفرض انه لم يقل هذا
الله عظيم ولا هذا خدای بزرگ وحين لم يقل ذلك قبل لادته ما ذكره بل لم يقل لا ينبغي
ان يكفد الا ان قصد ان قوله الله عظيم او خدای بزرگ وصف للسلطان الذي راه
لم يجد قال اوقال له كما فرأى على الاسلام فقال لا ادري صفة الايمان اوقال
اذهب الى فلان الفقيه واسم كما فرمات ابوه فقال ليستوف اسم لاجل الميراث او
نادى مناديا كما فر فقال لبيك اوقال انا كما فر ايش عليك اوقال علمت في عملا
حتى كبرت او علم الارتناد المطلقه بالثلاث لتحل لزوجهها بلا محلل ارتد وارضيت
هي ارتدت ولم تحل لزوجهها وكذا لما ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سبيت فاشترها

مظنها

قضى

مطلقها ثلاثا لم يبطأها بالاحتليل من مسلم بعد اسلامها عند اهل السنة خلافا للروايات
والفلاسفة وقال لمن اسم اي ضرر لحقك في دينك حتى انتقلت عنه الى دين
الاسلام اوقال هذا زمان الكفر ما بقي زمان الاسلام اوقال لولده ولد الكافر
اوشدني وسط زيار بالاختيار او دخل دار الحرب وليس ثوب الكفار مختلفا لاختصاص
الاسرى وبخلاف ما لو لبس السواد في الدارين لان لبس السواد خلال والبياض افضل
انتهى وما ذكره في المسلمين الا واثين هو المعتمد كما قدمته بما فيه لما مر انه متضمن
للمرضى ببقاياه على الكفر ولو لحظة والرضى بالكفر كفر ومسئلة متى الكفر مرت ايضا
بما فيها وكذا مسئلة المجابة بليبيك مرت بما فيها فراجع ذلك والكفر في قوله انا كافر
واضح وكذا فيما بعدها الى الفلاسفة وكفر من قال لمن اسم ما ذكر ظاهر ان اراد
الرضى ببقاياه على الكفر لا مطلقا لما علم بما مر واطلاق الكفر فيمن قال هذا زمان الكفر
الحج لا يظهر الا ان اراد تسمية الاسلام ككفرا او بخلاف ذلك بخلاف ما لو اطلق
او اراد انه غلب على اهل الكفر فان الوجه انه لا يكفر بذلك وقوله لولده ولد الكافر
لا يتجه اطلاق الكفر فيه ايضا بل لا بد ان ينوي بالكا فر نفسه فان اطلق فالكفر
بعيد وان اراد انه يشبه ولدا الكافر قبل ولا كفر ومسئلة شد النار تقدمت ايضا
بما فيها قال اوقال ان اعطاني الله الجنة لا اريد بها دينك ولا ادخلها ودينك
اوقال ان امرني الله بدخول الجنة معك لا ادخلها اوقال ان اعطاني الله الجنة
لا جلك ولا جل هذا العمل لا اريد بها انكر القيمة او المصراط او الميزان او الحساب او
الكتاب او الجنة او النار او المصحف او المرح او القلم ان العلم اوقال الله لا يرى
او لا يراه احد وشبهه بشئ او وصفه بامكان او الجاهات اوقال الله لا يخلق فعل العبد
او انكر روية الله بالعين في الجنة او شك في رسالة المرسلين او شك في ثبوت وعده
ووعيده او وصف محدثا بصفاته او اسمائه اوقال لا يضرب المسلم ذنب او يرى
خطود المذنب في النار او شك في فرائضه او احب ما بغضه الله ورسوله او بالعكس
او ليس من الثواب او آمن من العقاب او انكر الحرام والحلال او اعتقد قدم الزمان

بئس

والروح والافلاك انتهى وسيل دخول الجنة من عن الروضة انه صوب عدم الكفر في
بعضها ويقاسر بالمباقي ومرايض ان الاوجه في ذلك تفصيل فراجعه وما ذكره من
الكفر بانكار القيمة واضح كانكار حشر الجساد واما انكار الصراط والميزان ونحوها
فما تقول المعتزلة فيهم الله بانكاره فانه لا كفر به اذ المذهب الصحيح انهم وما يرتب
لا يكفرون وانكار الجنة والشارع ان لا كفر به لان المعتزلة ينكرونها الا ان واما انكار
وجودهما يوم القيامة فالكفر به ظاهر لا نرتكب للنصوص المتواترة القطعية وانكار
الحصن بمعنى القرآن كفر اجما بخلاف انكار صحف الاممال وما ذكره في انكار النوح
والقلم وروية الله مطلقا او في الجنة فيمنظر فان المعتزلة قائلون بذلك ولم يكفروا
به وتشبيه الله بحادث ووصفه بما يستلزم للجنة لا كفر به الا ان اعتقد ثبوت لازم ذلك
تعالى من الحدود ونحوه وزعم ان الله لا يخلق فعل العبد لا كفر به ايضا لا مذهب المعتزلة
نظير ما مر والشك في رسالة المرتلين بل او رسالة من علمت رسالة منهم ضرورة كفر
بلا نزاع بخلاف الشك في ثبوت وعد وعيده فان في الاطلاق كونه كفر نظر الا ان يوجد
شرا دخول كافر الجنة او تخليد مسلم مطيع في النار وفي وصف محدث بما يستلزم قدومه
انما يتضح كونه كفر ان اعتقد ذلك اللازم لما مر ان الاصح ان لازم المذهب ليس بهذا
لان القابل بالضرورة قد لا يخطر له القول بلازمه وزعم انه لا يضر المذهب ذنب
او انه يخلد في النار لا كفر به لان الاول مذهب المرجية والثاني مذهب المعتزلة وقد
مر انهم لا يكفرون والشك في الفرائض الكفر به واضح لا يستلزم الشك في الضرورة
المعلومة من الدين وهو كفر كانكارها بخلاف محبة ما ابغض الله او رسوله او علمه
فانه لا يجر فيه الكفر الا ان احب ذلك من حيث كون الشارع يبغضه او ابغضه من حيث
كون الشارع يحبه بخلاف ما لواجه او ابغضه لذاته مع قطع النظر عن تلك الخشية
فانه لا وجه لاطلاق الكفر وجرى على هذا الخشنة في الاطلاق الكفر بالياسين
ولا من المذكورين على اطلاق الحديث للكفر عليهما لكن قال ايستأ غيرهم المراد
به كفر النعمة او ان استحل وانكار الحرام والحلال الكفر به ظاهرا ولا خصوصية

لها بذلك بل من انكر حكام الاحكام الخمسة الواجبا والحرام والمباح والمندوب او
المكروه من حيث هو كان انكرا لوجوب من حيث هو والتحريم من حيث هو وكذا الباقي
كان كافرا واعتقاد قدم العالم او بعض اجزائه كفر كما صرحوا به قال اوقيل
دع الدنيا لتسال الاخرة فقال اترك ذلك سنة اوقيل له ان تعلم الغيب قال نعم او
قال انا اعلم بما كان وما لم يكن او قال فلان مات وسلم روحه اليك او كان اذا شرع
في الفساد قال تعالى احق نطيب او عيش ليبي او قال ان احب الخمر ولا اصبر عنها او قال
افعل كل يوم مثلك من الطين او قال اريد خيرا او راحة في الدنيا وادع ما يكون في الاخرة
ايش ما يكون اوقيل له انصرفي بالحق فقال انصرفك بالحق وبغير الحق انتهى والاطلاق
الكفر في المسئلة الاولى فيه نظر والذي يتجه انه لا كفر بذلك الا ان اراد الاستهزاء
بالاخرة ومسئلة علم الغيب مرت بما فيها من الخلاف والتفصيل والاطلاق الكفر في بقية المسائل
كلها فيه نظر والوجه انه لا كفر بشئ من ذلك الا ان اراد بقوله فلان مات الخ ما يقوله
اهل التسامح فان القول بكفره وان اراد بقوله تعالى احق نطيب الخ استباحة الفساق
الجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة وبقوله احب الخمر استباحتها من حيث هي سائر
اعتباراتها وبقوله افعل مثلك من الطين ان له قدرة على الخلق بمعنى الاجساد وبقوله
اريد خيرا الخ الاستخفاف بالاخرة وبقوله انصرفك بغير الحق استحلال ذلك من حيث هو
فالكفر في جميع هذه الصور عند المادة ما ذكرناه او نحوه واضح خلافا عند التاويل
بمعنى صحيح وكذلك عند الاطلاق فانه لا وجه للكفر بشئ من ذلك قال الفصل
الثاني في الاختلاف لو قال انا بري من الله ان قطعت كذا ثم فعلت كذا ولا يكفر وكذا
لو قال ان فعلت كذا فانا كافر ففعله وقيل ان كان عالما لا يكفر وان كان جاهلا
يكفر في الماضي والمستقبل ولو رضي بكفر غيره قال بعضهم يكفر وكذا لو قال الله تعالى
يفعل كذا ففعلت او قال يعلم الله ان لم افعل كذا فهو قد فعل او قال انكسر لا اريد
يمينه بالله بل اريد بالاطلاق اوقيل له احسن كما احسن الله اليك فقال ما ذا اعطاني
او قال المعوذتين يستأمن القرآن او قال شعر النبي صلى الله عليه وسلم شعير او قال

لولا مريد يأكل ادم الخطية ما وقعنا في هذا البلا او ادعى النبوة فطلب اخر منه معجزة
او رد حديث النبي صلى الله عليه وسلم او قال بعد اكل الحرام او شره الحمد لله او قيل له قل
لا اله الا الله فقال لا اقول او قيل له صل قال لا اصلي او صليت بغير طهارة او قيل له
اد الزكاة فقال لا اودي او قال الصوم يضرا وقال الفقيه وجهها شرعا فقال هذا
الذي قلت على السفهاء او قالت المرأة لزوجها يا كافر فقال لم صحبتني او ان كنت هكذا
لا تسكني معي او وضع على راسه قلنسوة الجوس بلا ضرورة او قال الجوس خير من
المضرا في ابا المضرا في خير من الجوس او قال اخذ حتى يوم المحشر فقال لا يش شغل مع
المحشر او قال تجرد في ذلك الجمع او قال اعطني حتى والا اخذ منك يوم القيمة عشرين
او قال عند المباينة الكفر خير ما يفعل او قال اطيب الحلال ان لا اصلي او سجد للسلطان
او غير او قيل لا ارض قيل وهو قريب من السجود او قال ما دام هذا المذهب معي ما يعود
لي رزقي ففي هذه المسائل قيل يكفر وقيل لا يكفر انتهى ومنه هنا ان من قال ان
فعلت كذا فانا كافران اراد به العلق كفر حلا لا بتعديده نفسه لم يكفر وكذا ان اطلق
ويس لمر ان يستغفر الله وان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله وسخر وجا من خلاف من قال
يكفره بذلك وما ذكره في الرضى يكفر الغير من الخلاف فيه بنا فيه جزم ما يكفر فيما لو
قال له كافر اعرض عن الاسلام فقال اذهب الى فلان الفقيه وليس علمه الكفر ثم ارضاه
ببقائه عليه تلك المدة فالصواب ان الرضى بكفر الغير كافر وكذا من قال فليكن الله الا ان
يفرق بانه هنا يحتمل ان من باب المشاكلة نحو مكر ومكر الله والذي يتجه ان ان نوى
هنا بظلمك يخلص حتى منك وانما سماه ظلما للمشاكلة لا يكفر وكذا ان اطلق للقرينة
بخلاف ما اذا اراد حقيقة الظلم لا استقامة على الله تعالى اذ هو اما مجاوزة الحد
او المصروف في ملك الغير وكل منهما محال اما الاول فلانه تعالى ليس فوقه من يحده
بشيء شيئا واما الثاني فلان العالم كله ملكه تعالى واضافة الاملاك الى غيره وانما هو
بطريق الصورة دون الحقيقة ثم راسي فيما سبق ذكرت في هذه ما يقتضي الكفر
عند الاطلاق ولعل ما هنا اقرب ومرة ان الراعي حتى عنهم كفر من قال الله يعلم

دايما اني اذكرك بالدعاء وهو صريح في كفر من قال الله يعلم اني ما فعلت كذا وقد
فعله لا نه نسب الله الى الجهل لا نه نسب اليه انه يعلم الشيء على خلاف الواقع ومرة ان
الصحيح فيمن قال لا اريد يمينه بالله بل بالطلاق انه لا يكفر نعم ان اراد بذلك الاستخفاف
بامم الله كفر كما هو واضح والذي يتجه فيما ذا اعطاني انه لا يكفر به الا ان قاله استخفا
بالمنحة من حيث نسبتها الى الله تعالى وانكار المعوذتين وتصغير نحو شعرة صلى الله
عليه وسلم من الكلام فيهما والذي يتجه في لولم يأكل ادم الخ انه لا يكون كفرا الا ان قصد
بذلك تنقيصه صلى الله عليه وسلم وروايت تنقيص مدعي النبوة ويظهر كفر من
طلب منه معجزة لا نه يطلبه لها منه مجوز لصدقه مع استقامة المعلومة من الدين بالضرورة
نعم ان اراد بذلك تنقيصه وبيان كذبه فلا كفر ورد حديثه صلى الله عليه وسلم ان كان
من حيث السند فلا كفر به مطلقا ان من حيث نسبتته صلى الله عليه وسلم كفر مطلقا كما
هو ظاهر فيها وقول الحمد لله بعد تناول الحرام ياتي فيه ما مرق في التسمية على نحو الخمر
ويحتمل الفرق ويتجه في لا اقول ولا اصلي ولا اركي ولا اصوم او الصوم يضرا ولا اخرج
انه لا كفر فيها الا ان اراد الاستخفاف بكلمة الشهادة او بالصلاة او الزكاة او الصوم
او الحج وحكم الصلاة بلا طهر من تفصيله ويظهر في هذا الذي قلت عمل المعنى انه
لا كفر به الا ان اراد الاستخفاف بالحكم الشرعي من حيث كونه حكما شرعيا وفي قوله النزع
ان كنت الخ انه لا كفر به ايضا الا ان قصد العلق او قال ذلك رضى بوصفها له بكافر
ووضع قلنسوة الجوس من حكمه وما فيه وكذا الجوس خير من المضرا وما بعد صر
حكمه ايضا ويظهر انه لا كفر بایش شغل مع المحشر الا ان قصد الاستخفاف به ولا
باين تجرد في الخ الا ان اراد ان الله لا يقدر على ان يجمعه به في ذلك اليوم بخلاف ما اذا
اراد ان له ذنوبا يذهب به بسببها الى النار ابتداء فلا يجمع به والقول بالكفر في
اعطى حتى والا اخذ منك الخ لا وجه له ومن قال الكفر خير ما يفعل ان اراد ان
في الكفر خيرا ولو بوجه ما كان كافرا ولا فلا ومن قال اطيب الحلال ان لا اصلي
الظاهر انه لا كفر به لا نه جعل ترك الصلاة من حيث هي من الحلال بل الجيب وهذا كفر

بلا تراج لان فيه انكار وجوب الصلاة الشاملة للخمس وذلك كفر والسجود السلطان وغيره
مرحله وما فيه وعجيب من هذا المصنف حيث حكى فيما مر اتفاقا على كفر من قال مات
اكل الحلال استجد له وحكى الخلاف في السجود نفسه للسلطان او غيره مع ان هذا فيه
السجود الحقيقي بخلاف ذلك والوجه انه لا كفر بتقيل الارض ولا بما بعده قال الفصل
الثالث فيما يخشى عليه الكفر اذا شتم رجلا اسمه من اسماء النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا
ابن الزانية قلنفسه وهوذا النبي صلى الله عليه وسلم اوقال له فيه وجهها شرعا فقال هذا عمل
الفقهاء وتعمل معي على السفها او بغض ظاهرا من غير سب ظاهرا وسمع الاذان والقرآن فكلم
بكلام الدنيا او قال للقرا هؤلاء اكلوا الربا او قال لصالح وجهه عندي كوجه الخنزير او
قال اريد المال سواء كان من حلال او حرام او قال احب ايهما اسرع وصولا او قال ما
نقص الله من عمر فلان زاد الله في عمره او قال من ليس له درهم لا يسوى درهما ففي هذه
المسائل يخشى عليه الكفر انتهى ووجه خشية الكفر في كل هذه الصور ان كلامها
يحتمل لكن احتملا بعيدا وربما مال خاطره الى ذلك الاحتمال فيكون ح كافرا وبهذا
يعلم ان ما في معنى هذه الصور من كل ما يحتمل الكفر احتملا بعيدا يكون مثلها فينبغي تجنب
اللفظ بجميع ذلك اي يندب تارة لتجنب كلام الدنيا عند سماع القرآن والاذان وتجنب
اخرى كالكثر الصور الباقية قال فصل اخر في الخطا او قال الله يطلع من السماء او من
العرش او قال بين يدي الله او قال يا رب لا ترض بهذا الظلم او قال فلان فصا سوا او
قال اعطيت واحدا ولخذته من واحد او قال تاخذ من له واحد ولا تاخذ من له عشرة
او قال الفقر شقاوة فهذه المسائل خطا لا يكفر به والله الهادي الى الصواب انتهى
وجعله ما في الفصل الثالث مما يخشى منه الكفر دون ما في هذا الفصل فيه نظرتان هذه
الصور التي في الرابع اقرب الى احتمال الكفر من الصور التي في الثالث بخشية الكفر فيها
اقرب على انه قدم في الفصل الاول المعقود لما هو كفر اتفاقا بحسب زعمه كفر من قال
الله ينظر الينا ويصننا من العرش وهذه مثل الله يطلع من السماء او من العرش يجعله
تلك كفر اتفاقا وهذه غير كفر اتفاقا كما اخبره صميم فانه لم يجعلها في الفصل الثاني

المعقود

ع

الربيع
الاربع
الاربع

المعقود لبيان ما اختلف في انه كفر وظاهر ان المسلمين حكمها واحد وان المارقة
بينها التي زعمها هذا المصنف عجيبه واذا انتهى الكلام على ما في كتابه هذا فليرجع
الى سوق بقيه كلام الروضة التي انفرده عن الراعي فنقول في الروضة فروع زائدة
نقلها عن الشفا فنسوقها بلفظها ثم نكلم على ما فيها وعبارته قلنت قد ذكر القاضي
الامام الخافض ابو الفضل عياض رحمه الله في كتابه الشفا بتعريف حقوق نبينا
المصطفى صلى الله عليه وسلم جملة من الالفاظ المكفرة غير ما سبق نقلها عن ائمة اكثرها
مجمع عليه وصرح بنقل الاجماع فيه فيها ان مريضا شفي ثم قال لقيت في مرض هذا ما لو
قتلت ابا بكر وعمر لم استوجبته فقال لبعض العلماء يكفر ويقتل لانه يتضمن النسبة الى الجور
وقال اخرون لا يتحتم قتله ويستتاب ويعزر وانه لو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
اسودا وتوتى قبل ان يلحقى او قال ليس بقرشي فهو كفر لانه وصفه بغير صفة فهو كفر
به وان من ادعى ان النبوة مكتسبة او انه يبلغ بصفاء القلب الى مرتبتها او ادعى انه
يوحى اليه وان لم يدع النبوة او ادعى انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويعاقب في الجور فهو
كافر بالاجماع قطعا وان من دافع بض الكتاب او السنة المقطوع بها المحول على ظاهره
فهو كافر بالاجماع وان من لم يكفر من دات بغير الاسلام كالتصاريك او شك في تكفيرهم
او صح مذهبهم فهو كافر وان اظهر مع ذلك الاسلام واعتقده وكذا يقطع بتكفير
كل قائل قولا يتوصل به الى تضليل الامة او تكفير الصحابة وكذا من فعل فعلا اجمع المعلوم
انه لا يصدر الا من كافر وان كان صاحبه مصرحا بالاسلام مع فعله كالسجود للصليب
او النار او المشي الى اهلها بزيهم من الزناير وغيرها وكذا من انكر مكة والبيت والمسجد
الحرام وصفة الحج وانه ليس هذه الهيئة المعروفة او قال لا ادري ان هذه المسألة بمكة هي
مكة او غيرها فكل هذا وشبهه لا يشك في تكفير قائله ان كان من يظن به علم ذلك
وطالت صحبته للمسلمين فان كان قريب عهد باسلام او مخالطة المسلمين عرفناه بذلك
ولا يعذر بعد التعريف وكذا من غير شي من القرآن او قال ليس بمجبر او قال ليس في
خلق السموات والارض دلالة على الله تعالى وانكر الجنة او النار او البعث والحساب او

اخره

نفية كذب

من

اعترف بذلك ولكن قال المراد بالجنة والنار والبعث والشتور والثواب والعقاب غير
معانيها او قال الائمة افضل من الاشياء والله اعلم انتهى كلام الروضة المنقول عن الشفا
بالمعنى من محال متعددة والافصاح الشفا لم يسبقه كذلك وهو كلام نفيس مشتمل على
قوايد بتمامها يعلم تقييد كثير مما سبق ولم يرحم النووي شيئا من الخلاف في المسئلة
الاولى اعني مسئلة المريض اذا شفى والذي رحمه المحب الطبري انه لا يكفر والحق عنده
انه يفصل فيقال ان اراد بذلك ان الله تعالى شدد عليه لذنوب سلفت له او خذ ذلك
لم يكفر وان اراد انه لم يفعل معه الاصلح في حقه فان كان مع اعتقاد ان ما فعله معه
جور كفر او انه تعالى لا يحب عليه الاصلح او اطلق لم يكفر وفي الشفا عن ابن زيد
قيل هذه المسئلة لو لعن رجلا راعى الله عز وجل وقال انما اردت ان العن الشيطان فزل
لساني قتل بظاهر كفره ولا يقبل عذره وقضية مذهبا بقوله وما قاله في المسئلة الثانية
متجه ايضا لكن محله كما يعلم من اخر كلامه فيمن طالت صحبة السليبي حتى ظن به علم ذلك
وسيعلم ان ما مر عن ابن عبد السلام عن ابي حنيفة رواه من ان من قال او من بانبي
واشك في انه المدفن بالمدينة والذي شاك بكم لا يكفر لانه وان كان معلوما
بالضرورة الا انه ليس من الدين الا انه لم يتعبد به فيكون جاحدا كجاحد بغداد في
انتهى ووجه رده ان الشك في ذلك من المخالفة من السليبي يستلزم تفصيل الامة
وغير ذلك من العظيم في الدين وظاهر كلام النووي والقاضي انه مجرد الكذب
عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته المعلومة يقينا يكون كفرا وسببه ما مر من ان
انكارها يتضمن التكذيب به لكن قال بعض المتأخرين كلام القاضي يوم ان مجرد الكذب
عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته كفر بوجوب القتل وليس كذلك بل لا
يد من ضيعة ما يشعر بنقص في ذلك كما في مسيلتنا هذه لان الاسود لون مفضل
انتهى واذا تأملت ما عل به القاضي الذي نقله عنه النووي واقره علمت ان الامة
انه لا فرق على اثبات صفة له صلى الله عليه وسلم لا تكون المشعرة بنقص لان صفاته
لا يتصور اكمل منها بل كلما اثبت له غيرها كان نقصا بالنسبة لها فلا اعتراض ليس

في صفة وذكر القاضي ان انكار كونه صلى الله عليه وسلم كان بتهامة يكون كفرا
ثم نقل عن بعض ائمة مذهب ان تدين بصفة ومواضعه كفر وهذا يشتمل انكار
الهجرة وكونه كان اولا بكملة واخرا بالمدينة وغير ذلك مما يشاك به وهو متجه ومحل
ما قاله في المسئلة الثالثة ما اذا زعم انه يوحى اليه بنزول ملك عليه والا فالذي ينبغي
انه لا يكفر والظاهر ان زعمه دخول الجنة ماضيا او محلا او مستقبلا قبل موته صرة
او اكثر سواء اضم الى ذلك الاكل والمعاينة المذكورين ام لا يكون كفرا وان كان ربما
يتوهم متوهم من كلام الروضة عن القاضي خلاف ذلك والظاهر ايضا ان معنى قوله
الجمول على ظاهره اي بالاجماع وقد استفاد ذلك من كلام الروضة بجعل قوله بالاجماع
متعلقا به ايضا وقوله وان من لم يكفر الخ ذكر فيه الاجماع وجعله حجة على كفر من ذهب
الى انه لا حجة لله تعالى على كثير من العامة والنساء والبله ومقلدة اليهود والنصارى
واليهود وغيرهم اذ لم يكن لهم طماع يمكن معها الاستدلال ثم قال وقد نفي الغزالي تريبا
من هذا النفي في كتابه المصنف انتهى وما نسب للغزالي صرح به الغزالي في كتابه الاقفا
بما يريده وبعبارة التي اشار اليها القاضي على تقدير كونها عبارة ولا قد دس عليه
في كتابه عبارات لا تفيد ما فهمه القاضي ولا تقرب ما ذكره وبعبارة وصف بلغهم
اسم محمد صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم مبعثه ولا صفة بل سمعوا ان كذا يقال له
فلان ادعى النبوة فهو لا عندي من النصف الاول اي الذين لم يسمعوا اسمه اصلا فانهم
لم يسمعوا ما يحرك داعية النظرات انتهى فانظر كلامه تجده انما عذرهم لعدم بلوغهم
صلى الله عليه وسلم فهم وهذا لا يخفى معنى ما ذكره القاضي وقد قال ابن السبكي وغيره
لا يبعث الغزالي الاطاسد اوزديق واعلم ان ابن المقرئ ذكر في روضه ان من لم
يكفر طائفة ابن عربي كان كمن لم يكفر اليهود والنصارى وهذا منه قدح فان
عربي وطائفة كان الفارض وغيره ورعى لهم بالكفر ولعقد بل ولين لهم
يكفرهم بالكفر ولقد بالغ في ذلك بالادليل له عليه ولا مستند يرجع اليه وقد رد
عليه ما قال شيخنا فائمة المحققين المتأخرين زكريا الانصاري في شرحه للروض وردت

عليه ما قاله باسبط ما ذكره شيخنا في افتاء طويل سطرته في الفتاوى وبنت فيما بينهم
ائمة علماء عارفون بالله وبالحكامه لكن اغتر كثير من الجهلة ببعض كلماتهم فضلو
ضلالا لا مينا ولعل ابن المقرئ اشار الى هؤلاء بقوله طائفة ابن عزى ولم يقل ابن عزى
لكن في عبارته من انفتح ما لا يخفى ويؤخذ من قول الروضة وكذا يقطع بتكفير كل قائل
قول لا يتوصل به الى تفصيل ائمة او تكفير الصحابة رد ما وقع في الامالى المنسوبة الى
الشيخ عز الدين بن عبد السلام من ان من كفر ابا بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله تعالى
عنهم لا يكفر وان كان اسلامهم معلوما بالضرورة لان جاهد الضرورة لا يكفر على الاطلاق
والا كفرنا من محمد بغدادا انتهى ووجه رده ان تكفير هؤلاء الائمة يستلزم تفصيل
الائمة وربما يستلزم ايضا انكار صحة ابي بكر ودمر ان انكارها كفر فزعم كفره رضي الله
يكون كفرا بالاول ومن ثم قال الزركشي والظاهر ان هذا مكذب به على الشيخ
انتهى وقد يجاب عنه بان الذي يفهم من كلامهم ان تكفير جميع الصحابة كفرا لان
صريح في انكار جميع فروع الشريعة الضرورية فضلا عن غيرها بخلاف تكفير طائفة
منهم كما يصرح به ما مر عن شرح مسلم من ان المذهب الصحيح المختار الذي قاله الاكثرون
والمحققون عدم تكفير الخوارج المكفرين للمؤمنين وما يصرح به ايضا كلام السبكي في ثوابه
فانه اختار ان مكفر ابي بكر واحد من الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة
كافرا وان ذلك اختيار له اخذه من رواية عن مالك في كفر الخوارج لتكفيرهم المؤمنين
ونازع النووي فيما مر عنه واطال فيه بما يعلم من فحواه انه اختيار له خارج عن هذا
المناقض وقد سقطت حاصل كلامه هذا في كتابي الصواعق المحرقة وبنت ما فيه
وبهذا كله يتايد كلام الشيخ عز الدين فافهم ذلك فاقمهم وحذف من الروضة قول
القاضي بعد ان قال وكذلك وقع الاجتماع على تكفير كل من دافع نص الكتاب اخص
حديثا مجمعا على نقله مسقطوعا به مجمعا على حمله على ظاهره كتكفير الخوارج بابطال
الرجح كانه لما قدمته فيه من التفصيل بين ان ينكر واحد يشهد ويعترفوا به وينكروه من
اصله وظاهر كلام القاضي هذا انهم ينكرونه من اصله وح فلا شك في كفرهم وما

فانه فيهم

ذكره في السجود للصلب وكفه مرفى السجود للصنم وكفه ما يوافق وما ذكره في المشي
الى الكنائس مرفى ما يخالفه فمن شد نحو الزنار على وسطه الا ان يفرق بان الهية
الاجتماعية من التزيين بزيهم والمشي معهم الى كنائسهم قاضية برضاه بكفرهم او تنهاؤهم
بدين الاسلام او بانهم معهم على دينهم وكل ذلك كفر كما مر مبسوطا وما ذكره في انكار
مكة الخ ظاهر وقد مر ما يؤيده ويشهد له وما ذكره بقوله ان كان ممن يظن به علم
ذلك الخ ظاهر متجه وينبغي بل يتعين طرده في جميع ما مر من المكفرات وقوله
او قال ليس بمجرب يحصل ان يريد به ما يشتمل ما ليس بمجرب بذاته فمن قال ليس
بمجرب بذاته واما لكون الله تعالى صرف القوى عن معارضة كفر والتصرح بكفره
مشى عليه اكلالة وكلام القاضي هذا الذي اقروا النووي قد يؤيده والذي يظهر لي عدم
كفره لان هذا لا يترتب عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضروري من ضرورياته بخلاف
منكر العجاز من اصله ثم رأت بعض المتكلمين على الشافعي ذلك قولا في معنى العجاز ووجه
تكفير قائل ذلك بعيد ووقع بتونس سنة اربع وثمانين وصحابة ان رجلا قال لآخر
انا عدوك وعد وبنيك فعقد له مجلس فاقتى بعض ائمة المالكية بان مرئيه يستأب
واخذ كفره من قوله تعالى من كان عدوا لله وابية واقتى بعضهم بان كفره كفر متقيص
فلا يستأب واخذ ذلك مما في الشفا من ان امرأة سببت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
صلى الله عليه وسلم من يكفيني عدوي فقتلت ومن كون خالد رضي الله عنه قتل من قال
له عن النبي صلى الله عليه وسلم صلحكم ومن فتا ابن عباب يقتل من قال ان سلت
او جهلت فقد سل وجهك وبنيك واعترضه بعضهم من ماله الى الاول بان الاول
نص في ان كل ساب عدو ولا شك فيه واما الكلام في عكس هذه القضية وهي لا تنكس
كنفسها بل قوله انا عدوك وعد وبنيك ربما اشعر بترجيع القول لذلك لا نأخذ
الوضعاء يحلون لا نفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم انا عدو الامير والامير
عدوي وقصده به رفع نفسه لانه في نسبة من يعادى الامير وبان قتل خالد لمن
ذكر مذهب صحابي على ان عمر رضي الله تعالى عنه ودكى القليل من بيت المال وراى قتله

غير صواب وبيان افتاء ابن عتاب انما هو لان ما ذكر في قضية صريح في التقيص فالتحقق
ان قائل ما مر مرتين لا متقصد هذا كله على قواعدهم من التفرقة بينهما اما على
قواعدها فالذي يظهر انه رده وفي الشفا ايضا يكفر من ذهب الى ان في كل
جنس من الحيوان نذير او نبيا من القرود والخنازير والدواب وغيرها ويحج بقوله
تعالى وان من امة الاظلم فيها نذير اذ ذلك يودي الى ان توصف انبياء هذه الاجناس
بصفاتهم المذمومة وفيه من الازرا على هذا المنصب المنيق ما فيه مع اجماع المسلمين
على خلافه وتكذيب قائله ويكفر ايضا من قال ليس في معجزة صلى الله عليه وسلم حجة له
ومن كذب بشي مما صرح به في القرآن من حكم اخيرا وثبت ما نفاه او تعاما اثبت على علم
منه بذلك او شك في شيء من ذلك او جحد التوراة والانجيل وكتب الله المنزل او كفر
بها او لعنها او سبها او استخف بها ومن نوى فاجاب بليك اللهم ليك فان اعتقد
تنزيل المنادي منزلة الرب كفر والا فلا وفيه ايضا مسائل اخرى حسنة تركها النوني
للعلم بها مما ركن لما كان في اخذها من ذلك نوع خفا اجبت ذكرها لتبصير واضحة
بيينة مع زيادة فوائد اخرى لا تعلم مما مر فمن ذلك ان من سب نبينا عليا افضل
الصلاة والسلام ويلحق به في جميع ما يذكره من الانبياء المتفوق على بنوهم او عابه
او الحق به نقضا في نفسه او نسبه او دینه او خصلته من خصاله او عرض به او شبهة
بشيء على طريق السب والازرا او التصغير لشانه او الغرض منه او العيب له او لعنه او دعا
عليه او تمنى له مضرة او نسب اليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم او عيب في جهته
العزيرة يستخف من الكلام وهجره ومنكر من القول وزوره وغيره بشي مما جرى من
المبلا والمحنة عليه او غصه ببعض العوارض البشرية الجارية والمعهوده لديه كان كافرا
بالاجماع كما حكاه جماعة وحكاية ابن حزم الخلاف فيه لا معول عليها سواء صدرت منه
جميع ذلك او بعضه فيقتل ولا تقبل لقوته عند اكثر العلماء وعليه جماعة من اصحابنا
بل ادعى فيه الشيخ ابو بكر الفارسي الاجماع وسياتي بسط الكلام فيه وليس من تقيص
النسب ما وقع من الاختلاف في اسلام ابويه كما لا يخفى وقد قتل الخالد بن الوليد

رضي الله عنه من قال له عن النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم وعد بهذه الكلمة تنقيصا له
صلى الله عليه وسلم ويدل لما قدمته من الحاق سائر الانبياء به صلى الله عليه وسلم في ذلك
ما في الشفا اجمع العلماء على ان من ادعى على بني من الانبياء بالويل وبشي من المكروه
انه يقتل بلا استتابة وقد ذكر اخرا فقال وحكم من سب انبياء الله ومليكته
واستخف بهم او كذبهم فيما اتوا به او انكروهم او جحد حكم نبينا صلى الله عليه وسلم على
مساق ما قد مناه وفيه عن مالك من قال ردا النبي صلى الله عليه وسلم وزوره وسخو
اراد به عيبه قتل ولو خف منه انه لو اطلق ذلك او قصد الاخبار عن تواضعه لا يكفر وهو
ظاهر في ارادة التواضع ومحتمل عند الإطلاق لانه ليس صريحا في النقض واذا قلنا
بعدم الكفر فظاهر انه يعزرا التعزير البالغ لذكره ما يوم نقضا وفيه عن القاسمي من قال وفيه
صلى الله عليه وسلم المحال يتم ان طالب قتل والظاهر ان مذهبنا لا ياي ذلك لما في عبارته
من الدلالة على الازرا فان ذكرتم ان طالب فقط لم يكن صريحا في ذلك فيما يظهر نعم
ان كان السياق يدل على الازرا كان كما لو جمع بين اللفظين وفيه عن ابى زيد من قال
صفته صلى الله عليه وسلم كصفه رجل تبج الوجه والحية قتل ومذهبنا قاض
بذلك وفيه عن صاحب سخون في رجل قيل له لا يوق رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال فعل الله برسول الله كذا وكذا وذكر كلاما قبيحا ثم قال اردت برسول الله
العقرب انه لا يقبل دعواه التاويل ومذهبنا لا ياي ذلك وعن ابن عتاب في عشار
قال لرجل اذ واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان سالت او جعلت فقد جعل
وسال انه يقتل ومذهبنا قاض بذلك ايضا بل الذي يظهر ان مجرد قوله اذ
واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم يقصد عدم المبالة كفر ايضا وعن فقهاء المسلمين
انهم اقتصروا بقتل من ساء صلى الله عليه وسلم بيتا وخن حيدر وزعم ان زهده لم
يكن قصدا ولو قدر على الطيبات اكملها ومذهبنا لا ياي ذلك بل زعمه ما ذكر في
الزهد ينبغي ان يكون كافيا في كفره وهو ظاهر لنسبة النقض اليه صلى الله عليه وسلم
وعن ابن المثلث من قال انه صلى الله عليه وسلم هو من يستتاب فان تاب ولا

قتل لا نه تنقيص اذا لا يجوز عليه ذلك وقضية مذهبا انه لا يكفر بذلك الا ان قاله
على قصد التنقيص لا نه ليس صريحا فيه لان الهزيمة قد تكون من الجبلات البشرية
فان لم يقصد ذلك لم يكفر ان يعزر التعزير الشديد قال القاضي عياض بعد
ذكر ما تقدم وغيره وكذلك اقول حكم من خصه او غيره برعاية الغنم او بالسهم
او النسيان او السحر او ما اصابه من جرح او هزيمة لبعض حيوته او اذى من عدوه
او شدة في زمنه او بالليل الى نسيابه فحكم هذا كله من قصد به نقصه القتل
انتهى وما ذكره ظاهر بقصد النقص وهو كفر كما مر ثم قال من تكلم غير قاصد
للسب ولا معتقدا في جهته صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر من اجنب وسبه او تكذيبه
او اضافة ما لا يجوز عليه او نفي ما يجب له مما هو في حقه صلى الله عليه وسلم تنقيصه مثل
ان ينسب اليه اتيان كبيرة او مهادنة في تبليغ الرسالة وفي حكم بين الناس او
نقص من مرتبته او شرف نسبه او فخر علمه او زهده او يكذب بما اشتهر به من
امور اخبر بها على الصلاة والسلام وتواتر الخبر بها عنه عن قصده لرد خبره او باق
بسفه من القول ونوع من السب في جهته وان ظهر بدليل حاله انه لم يعتمد
ذمه ولم يقصد سبه اما لجهالة حملته على ما قاله او لضجر او سكر اضطر
اليه او قلة مراقبه وضبط لسانه فحكمه القتل دون تلعه اذ لا يعذر احد في الكفر
بالجهالة ولا بدعوى زلل اللسان ولا شيء مما ذكرناه اذا كان عقله في فطرته سليما
الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان وبهذا اتفق المندلسيون على من نفي الزهد عنه
صلى الله عليه وسلم كما مر انتهى وما ذكره ظاهر موافق لقواعد مذهبنا اذا المدار
في الحكم بالكفر على الظواهر ولا نظر للقصود والنيات ولا نظر لقراين حاله
نعم يعذر مدعى الجهل ان عذر لقرب اسلامه او بعده عن العلم كما يعلم مما قدمه
عنه في الروضة ويعذر ايضا فيما يظهر بدعوى سبق اللسان بالنسبة لذكر القتل عنه
وان لم يعذر فيه بالنسبة لوقوع طلاقه وعنفه والفرق ان ذاك حق الله في
مبنى على المسامحة بخلاف هذين ولو قال فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الزنا

فان الادب الزنا المحرم الذي هو كبيرة فقد ذكره القاضي او اطلق او اراد به اظهار خلا
ما يبطن لم يكفر كما هو ظاهر لكنه يعزر التعزير البالغ وقوله وتواتر الخبر بها عنه
اي لفظا وهو موجود خلافا لمن زعم نفيه او معنى ولا نظري في ذلك خلافا لمن زعمه
ولو كان في ضيق من حبس او فقر وقصد باللفظ بكفر بما رواه وغيره ان يقتل
ليستج لا حقيقة المكفر فهل هو كافر باطنا او يقول هذه قرينة تنفي الكفر عنه بالهنا
كل محتال واهل الثاني اقرب وحكي عن ائمة مذهبه خلافا لمن اغضبه غيرة فقال له
صلى على النبي محمد فقال لا صلى الله على من صلى عليه فقبيل ليس بكفر لانا نأثم الناس
وليس ثم قرينه تصرف الشتم لرسول الله عليه وسلم ولا الى الملكية الذين يصلون عليه
وقيل كفر واللايق بقواعدنا الاول لان اللفظ ليس صريحا في شتم الملكية ولا الذات
المقدسة وانما هو ظاهر في شتم نفسه ان صلى او غير من الناس ومع عدم الكفر
يعزر التعزير الشديد البالغ وعن القاضي توقف فمن قال كل صاحب فندق
اي خاب قرنان ولربما مر سلا قال فيستفهم هل اراد صاحب الفندق ان لا يفس
فيهم بنى مرسل فيكون امره اخف ولكن ظاهر لفظه العموم انتهى والوجه ان لفظه ليس
صريحا في ذم الانبياء ولا سبهم فلا يكفر بمجرد هذا اللفظ بل يعزر التعزير الشديد
وعن ابن ابي زيد ان من قال لعن الله العرب او بني اسرائيل او بني ادم وقال لم ارد
الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يعزر وكذلك لو قال لعن الله من حرم المسكر
وقال لم اعلم من حرمه وكذلك لو لعن حديث لا يبيع حاضر لباد ولعن من جاء به
وكان ممن يعذر بالجهل وعدم معرفة السنن لا نه لم يقصد بظاهر حاله سب الله
تعالى ولا سب رسوله وانما لعن من حرمه من الناس انتهى وهو ظاهر ولا بد من تقييد
لا عن محرم المسكر بان يكون ممن يجهل ذلك ايضا ويعذر بالجهل به بان يكون
قريب الاسلام ولم يكن مخالفا للمسلمين ولا فخره معلوم من الدين بالضرورة
كما مر ولو كان لعنه من جاء بالحديث المذكور بعد قول احده له هذا قاله النبي
صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك كان ذلك كفرا ولا يقبل قوله ما اردته لان لفظه

ظاهر في كذبه فليتب ولا فليقتل وذكر من قال لا خرياً ابن الفخري
انه لا يكفر وان شمل هذا اللفظ جماعة من الانبياء ما لم يعلم انه قصد سبهم
وما ذكر فيه ظاهر لان ظاهر هذا اللفظ المبالغة في سب المخاطب دون غيره
لكن يعزروا بالغ في تعزيره وظاهر كلامه ان قال لها شي اذن سبني هاشم وقال
اردت الظالمين منهم او قال لمن يعلم انه من ذرية صلى الله عليه وسلم قولا قبيحا
في ابايه او من نسله او ولده لا يقبل خصيصه بارادة غير النبي صلى الله عليه وسلم
من غير قرينة وهو محتمل لعموم لفظه لكن الاقرب الى قواعدنا قوله مطلقا
لان اللفظ بوضعه لا ينافي تلك الارادة لكن يبالغ في تعزيره وحكي عن بعض ائمة
فيمن قال لا خرياً عنه الله الى ادم انه يقتل وقضية قوا عندنا خلافة لما قدمه من ان
لفظه صريحاً في سب بني لا محالة الى ان يلتقي ادم في القيامة بل قال ابن ابي
الى ادم كان عدم التكثير اقرب ايضا ان ادعى ارادة غير الانبياء منهم لاحتمال ما
ادعاه وعدم صريح يدل على خلافه ولا يقال كلامه يتناول ادم للخلاف المشهور
في دخول الغاية وعن مشايخ خلافا فيمن قال لشاهد عليه بشي قال له
تتمنى الانبياء يتسممون فكيف انت فقيل يقتل لساعة لفظه وقيل لا احتمال
ان يكون خبرا عن من اتهمهم من الكفار وهذا الثاني هو الوجه وعن شيخه انه
عزير من ساب رجلا ثم قصد كليا فضر به رجله وقال قمر يا محمد وما دل عليه
كلامه من عدم كفره بذلك هو الصواب وميل كلامه وجهه الله بل صريحه عدم
الكفر في مسائل ليس فيها قصد نقص ولا ذرعيه لكن فيها ذكر بعض اوصاف
واستشهاد ببعض احواله عليه الصلاة والسلام الجائزة عليه على شبه ضرب المثل
والحجة لنفسه او غيره او على التشبيه او عند مظنة نالته او تقيص حصل
له فمن تلك المسائل ان يقول ان قيل في السوء فقيل في البقا وان كذبت
فقد كذب الانبياء او ان اذنت فقد اذنبوا او انا اسلم من السنة ولم يتسلوا
او صبرت كما صبر اولوا الخمر وكبر ايوب وهل يحرم ذلك الذي يظهر انه ان قصد

به الترفع وانه سارهم في اصل هذه الفضائل كان حراما شديدا الحريم وان قصد مضم
نفسه على طريق المبالغة بمعنى انه لا نسبة لي يا تبعيهم وقد وقع لهم ذلك فوقعه
الى اولي امر بين حراما وعلى هذا يحمل ما وقع لبعض الاكابر من استنساخها دم على ما حصل
لهم بنحو هذه الكلمات في خطب كتبهم وغيرها نعم قوله ان اذنت فقد اذنبوا شديدا
التحريم لا يجوز الاستنساخ به بحال ومنها ما يقع في اشعار المتجربين في القول
المستأهلين في الكلام كقول المتنبي انا في امته تداركها الله غريب كصالح في ثود
وكلامه محتمل لقصد تشبيه حاله في الغربة بحال صالح عليه السلام فيكون من قصد
الترفع او تشبيها بحال من هو فيهم بحال ثود من المشاققة وعدم الطوعية له فيكون
مستلزما للترفع وصريحاً في سبهم وعلى كل فهو غير كاف في قوله قول ابن بنية في حين
يوسف الا انه ملك فلا يباع بخس المقدم معدود ومنها قول ابن العلاء كرمي
واخت وانت بنت شبيب غير ان ليس فيك من فقير ولا يستكر كلامه هذا الدال
على الارزاء والتحقير لموسى صلى الله عليه وسلم فانه كان زنديقا كافرا وقد اتى في كثير
من شعره بصراح الكفر وقد نحي نحوه في زيادة الفصح والمصريح بالكفر في شعره
ابن هاني الاندلسي ومن كلامه في الخلا الذي من كافي الكفر قوله
• لولا انقطاع الوحي بعد محمد • قلنا محمد من ابيه بدليل
• هو مثله في الفضل الا انه • لم يات به رسالة جبريل
• وانما لم يكن كفرا لان ظاهر قوله الا الخ ان المدح نقص لنقص ذلك فان اراد
انه استغنى عن ذلك فلا يحتاج اليه في المماثلة كان اقرب الى الكفر بل كفر ونحوه في
الفصح قول الآخر • واذا ما رفعت رايا ته صفقت بين جناحي جبريل ونحوه
ايضا قول حسان الاندلسي في محمد بن عباد المعتد ووزيره ابن بركب زيد
• وان كان ابا بكر ابو بكر الرضى • وحسان حسان وانت محمد
• وليحذر الشاعر وغيره من ارتكاب هذه القبايح الشديدة الزور العظيمة الاشم
فانهما رجرت الى الكفر نفوذ بالله من ذلك ولم يزل المتقدمون والمتأخرون

ينكرون ذلك مثل هذا من وقع منه فما انكر على ابي نواس قوله
فان يك باقى سحر فرعون فيكم فان عصى موسى بكف خصب
ووجه الانكار عليه ان عصى موسى انما تصرف لتحقيقها من الاضافه اليه صلى الله عليه وسلم
وان كان انما اراد بها مجازا معروفا فانها اسم له وكف الخصب بالجمعة قيل وبالمهلة
اسم لخير ايضا ومعاكف به ايضا قوله في محمد الامين وتشبيهه اياه بالنبي صلى الله عليه وسلم
ينازع الاحمدان الشبه فاشبهتاهما خلقا ونطقا كما قد الشراكان وهو وان كان في غاية
القيح الا انه لا يكون كفرا على قضية مذهبنا الا ان قصد المشابهة المطلقة ومثلا
انكر عليه ايضا قوله لا يدريك من امل من رسول الله من نذر لان من واجب تعظيمه
صلى الله عليه وسلم ان يضاف اليه ولا يضاف ومنها ما نقله عن مالك من تاديب من
غيره بالفقر فقال قد رعى النبي صلى الله عليه وسلم الغنم لانه عرض بذكره صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في غير موضعه قال مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب اذا عوتبوا ان يقولوا
قد اخطأت الانبياء قلنا ونقل عن سحنون لا ينبغي ان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
عند التعجب الا على طريق الثواب والاحتساب تعظيما له كما امرنا الله ومنها ما نقله
عن القاسمي فمن قال القبيح كان وجه نكير ولعبوس كان وجه ما لك الغضبان
انه لم يكفر اذ لا يخرج فيه سب الملك وانما السب فيه للمخاطب بل يعاقب العقاب
الشديد فان قصد ذم الملك قتل وما ذكره ظاهر ويؤخذ من كلامه ان ذم
بعض المليك وتبقيصه كذم الانبياء وتبقيصهم وهو ظاهر شرراسته صرح به
اخر الكتاب وقد قدمته عنه قال وهذا كذا فيمن تكلم فيهم بما قلناه على جملة
المليك والنبيين او على معين من حققنا كونه من المليك والنبيين من ذكره الله
في كتابه او حققنا علمه بالخبر المتواتر والمشهور المتفق عليه بالاجماع القاطع
كجبريل وميكائيل ومالك وخزنة الجنة وجهنم والزابنة وحلة العرش المذكورين
في القرآن من المليك ومن سمي فيه من الانبياء وكثيرا بل واسرا فيل ورضوان
والحفظة ومنكر وكثير من المليك المتفق على قبول الخبر فاما من لم يثبت له

بالتعيين
بالتعيين
بالتعيين

بتعيينه ولا وقع الاجماع على كونه من المليك والانبياء كهاروت وخالد بن سنان
فليس الحكم في شأنهم والحكم فيهم كالحكم فيمن قدمناه اذ لم يثبت لهم تلك الحرمة
ولكن من جبر من تبقيصهم انتهى كلامه وهو ظاهر على وجه يعلم خطأ من قال ان ما
يكفيه المفسرون في قصة هاروت وهاروت في ايتها في سورة البقرة كفر ولين كما
زعم ولقد وقع بذلك في ورطة عظيمة وان كان جليلا فقد حكي هذه القصة
اكثر من المفسرين كابن جرير الطبري والامام البغوي وغيرهما ومن ثم انصرف لهم
بعض المتأخرين من المحدثين وخرج هذه القصة باسانيد صحيحة ورد على من
خالف في ذلك فخره الله عن ذلك خيرا وقد قال القاضي من انكر نبوة احد
من ذكر وهو من اهل العلم لا يخرج عليه لاختلاف العلماء في ذلك وعن القاسمي
ايضا ان شابا عرف بالخير قال لمن قال له انك ابي اليس كان النبي صلى الله عليه وسلم
اميا لم يكفر بذلك وان اخطأ في الاستنباط لان الامية شرف لم يصلي الله عليه وسلم و
نقص اخيره ومنها ما نقله عن شيخه فيمن قال من تبقيصه انما تريد نقصي بقولك
وانا بشر وجميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يكفر خلافا
لمن اتفق بقتله لانه لم يقصد السب والمفاضل رحمه الله تفصيل حسن في حاكي السب
ونحوه وهو ان ذكره ان كان على وجه التعريف يقابله والانكار عليه فقد يجب
وقد يندب وقد اجمع السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة والمحدثين
في كتبهم ومجالسهم لبيانها وردها وان كان على وجه الحكايات والاسماء والظرف
واحاديث الناس ومقالاتهم في الغث بالسين وهو الكلام الجامع لاختلاف الدلائل
حسنا وقبحا اذ الغث الهزيل ونوادير السخفا والخوض في قيل وقال وما لا يعنى
فكل هذا ممنوع منه وبعضه اشد في المنع والعقوبة من بعض وقد سال رجل ما كان
عن من يقول القرآن مخلوق فقال مالك كافرا قتله فقال انما حكيت عن غيري
فقال مالك انما سمعنا منك وهذا منه رحمه الله على طريق الزجر وان كان على وجه
الاعتیاد له او ظهرا استحسنه او كان مولعا بمثل حفظه ودراسة وتطليله

وبرواية اشعار بهجوه عليه الصلاة والسلام ونسبه فهو كالسباب ولا ينفع نسبته
الى غيره فيبادر بقتله وقد قال ابو عبيدة القسم بن سلام حفظ شطريته ما هي
به صلى الله عليه وسلم كفر واجمعوا على تحريم رواية ما هي به صلى الله عليه وسلم وكتابتها
وقرأتها انتهى وما ذكره من المبادرة بقتله اى ان لم يثبت ومن الكفر ظاهرا عند
المرضى بذلك او استحسانه لان قصد به غير ذلك وما ذكره من اجماع محله في رواية
لغير غرض مسوغ لذلك ثم ذكر تفصيلا اخر فيمن ما يجوز عليه صلى الله عليه وسلم او يختلف
في جوارحه عليه صلى الله عليه وسلم وما يلحقه من الامور البشرية ويكون اضافتها اليه او ما
استحسن به وصبر عليه او ما يعرف به ابتداء حاله وسيرته وما لقيه من قوم وهو اب
ذلك ان كان على طريق الرواية ومذاكرة العلم ومعرفة ما صححت منه العصمة للا
وما يجوز عليهم فلا يخرج فيه بل يكون حسنا ان كان مع اهل العلم وفهما طلبية الذ
من يفهم مقاصده ونجيب ذلك من عساه لا يفقه او يخشى به فتنة فقد ذكره
بعض السلف تعليم النساء سورة يوسف وان على غير وجهه وعلم منه بذلك سوء
مقصده لحي ما تقدم من السب ونحوه وكذلك ما ورد من اخباره واخبار ساير
الانبياء عليهم افضل الصلاة والسلام مما ظاهره مشكل لا قضايه امور الاتي
هم بحال ولا يتحدث منها الا بالاصح ولقد ذكره مالك المتحدث بها اذا اكثرها
لا يحمل تحته وانما اوردنا صلى الله عليه وسلم لقوم عرب يفهمون كلام العرب
على وجه حقيقة ومجازا واستعارة وغيرها وانما اشكلت على قومها وابعده
ذلك غلبت عليهم العجمة انتهى وما اقتضاه كلامه من حرمة ذكر ما مر للعوام ظاهر
ان ظن بقرينة طالعهم تولد فتنة لهم منه واستغفان او نحوها والا فالذي ينبغي
الكراهة هذا وفي الانوار من كتب ائمتنا المتأخرين مسائل اخرى غير ما مر فلنذكر
وان كان في ضمنها ما علم مما مر وهي ان القاء المصحف في المكان القدر كالتقاء
في القادورات وان سب الملك كالنبي وان من استحق بالمصحف او التورية او
الانجيل او الزبور كفر وان لو قال ليست المعوذتان من القرآن اختلف في كفر
وقال

وقال بعضهم ان كان عاميا كفرا او عالما فلا والله لا كفر به قائمة في بيعة او كنيسة
وانه يكفر من قال الولي افضل من النبي او المرسل اليه افضل من الرسول او اعز
او اعلى مرتبة والله لو انكر السنن الاربعة او صلاة العبد من كفر والله لو استحل ايذا احد
من الصحابة او نفى علم الله بالمعدوم او بالحزنيات كفر واستحل ايذا غير الصحابة يكفر
ايضا كما هو ظاهر مما مروا من انكر خلافة الصديق مستدع لا كفر ومن سب الصحابة
او عايشة من غير استحلال فاسق واختلفوا فيمن سب ابا بكر وعمر قال غيره وفي كفر
من سب الحسين رضي الله عنهم وجهان والله لو قال الم الروح قديم او قال اذا ظهرت
الروحية زالت اليهودية وعني بذلك رفع الاحكام او قال انه في من صفات الناس
الى الله هويته او قال ان صفاته تبدلت بصفات الحق او قال انه يرى الله عيانا
في الدنيا ويكلمه شفعاها او ان الله يحل في الصور الحسن او قال ان الحق يطعمه في سبته
واسقط عنه التمييز بين الحلال والحرام والله ياكل من الغيب ويأخذ منه او قال انا
الله او هو انا او قال دع الصلاة والزكاة والصوم والقراءة واعمال البر الثمان في
عمل الاسرار او قال سماع القنا من الدين والله انفع للقلوب من القنات او قال العبد
يصل الى الله تعالى من غير طريق اليهودية او قال وصلت الى مرتبة تسقط عني التكليف
او قال الروح من نور الله فاذا انقل النور بالنور ائحد كفر في جميع هذه المسائل
بخلاف ما لو قال وصلت الى رتبة خلصت من رتبة النفس وعنت منها فانه لا
يكفر لكنه مستدع مغرور وكذا لو قال انا اعشق الله او يعشقني والعبادة الصحيحة
احبه ويحبني او قال يلهمني ما احتاج اليه من امر ديني فلا احتاج الى العلم والعلماء
بل هو مستدع كذاب ومن اظهر السكر والوهل ولا يستقيم ظاهره ولا تنقيد جوارحه
بالوحي فهو مغرور بعيد من الله ومن تخلى واعتزل وترك الجماعات بلا عذر شرعي
فمستدع لا يقبل الله منه الزهد ومن ادعى الكرامات لنفسه بلا غرض ديني فكاذب
يلعب به الشيطان ومن قال في غير الغلات ما بقي سوى الحق في موضع فهو
بعيد من الله تعالى مدع انتهى حاصل ما في الانوار والوجه كفر منكر المعوذتين

اذا كان مخالفا للمسلمين لان ذلك لا يخفى على احد منهم والذي يتجه ايضا كفر من
انكر سنة راسية مجمعا عليها معلومة من الدين بالضرورة كما يدل له قوله او صلا
العبد من اكن انكارا واحدا كذا خلافا لما يوجب قوله السنة الرابعة وقوله
العبد من بل يكفي في الكفر انكار سنة واحدة بالشروط المذكورة وان حمل تكفير
المستحل ايضا صحابي ما لم يكن عن تاويل ولو خطأ لا ينطفيئ فله شبهة ما يمنع الكفر
وان لا يشترط في كفر من زعم انه يرى الله عيانا في الدنيا ويكلمه شفاهما اجماع هذا
خلافا لما توهمه عبارة الاثوار بل يكفر زاعم احدهما ثم راي الكواشي صح
في تفسيره بكفر معتقد الروية بالعين وهو صريح فيما ذكرته لكن عندي في اطلاق
ذلك نظروا الذي يتجه حمله على روية او كلام متضمن للطاعة بذاته تعالى لما مر
ان الاصح ان لا يكفر الجاهل ولا المجسم الا ان صرحوا باعقادهم للو ازم قوله
كالحدوث او ما هو نص فيه كاللون والتركيب والاحتياج فتأمل ذلك وكذا يكفر
زاعم اسقاط التمييز بين الحلال والحرام وان الله يطعمه ويسقيه او انه يأكل
من الغيب ويأخذ منه ولا يشترط اجتماع هذه الثلاثة خلافا لما يراه كلام الاثوار
ايضا وكذا القايل دع الصلاة الخ ما مرفيه لا يشترط في تكفيره بذلك جمعة
تلك الامور بل يكفي دع الصلاة مثلا اثبات في فعل السر وكذا زاعم ان سماع الغنا
من الدين وانه انفع من القرآن لا يشترط في تكفيره جمعة من هذين بل يكفي احدهما
وهذا الذي تعقبته به جميعهم اذ من به على شيء منه لكنه ظاهر المتأمل فلتنبه
لذلك ووقع للرافعي كلمات بالجمجمة ترجمها بعض فقهاء الاعاجم ومرضها حجة و
حاصلها وان مر كثير منها ان من قال على الله في حق كل خير وعمل السوء في كفر
ونظر فيه الرافعي بقوله تعالى وما اصابك من سية فمن نفسك والنظر واضح فالنظر
عدم كفر اذ هذا من بعض اعتقادات المعتزلة وهم لا يكفرون على الصحيح وان من
قال انا الله على سبيل المزاج كفر وانه لو قال قائل كان رسول الله صلى الله عليه وآله
اذا اكل لحس اصابه فقال اخر هذا غير ادب كفر وان من قال يدا الله طويلة

فقر

فقيل لا يكفر وقيل ان اراد الجارية كفر انتهى ومن الخلاف في كفر المجسم وانهم خالفوا
في كفر من قال لغير الله يظلمك كالمظنق او الله يعلم اني رايا اذكرك بالبدع او اني
احزن لحزنك وافرح لفرحك مثل ما احزن لحزن نفسي وافرح لفرحها انتهى والذي
يتجه ترجيحه في الاول ان اراد نسبة حقيقة الظلم الى الله تعالى كفر والا فلا
وفي الاخيرتين ان اراد حقيقة الدوام في اولها وحقيقة المماثلة في ثانيتهما
كفر لانه نسب الى علم الله غير الواقع ومن اعتقد انه تعالى يعلم الواقع على غير ما هو عليه
فلا شك في كفره لان هذا العلم عين الجهل ونسبة الجهل الى الله تعالى كفر اتفاقا ولما
اذا اراد بذلك المباغة فانه لا كفر به وان لو قيل له لا تقر القرآن او الاتصال
فقال شبعث من القرآن او من الصلاة كفر انتهى والذي يتجه ان حمل الكفر هنا ان
اراد الاستخفاف بالقرآن او الصلاة والا فلا كفر لان ذلك قد يعبر به عن وقوع كل
في النفس وابايتها عن تحمل ثقل الطاعات من غير استخفاف بها وانه لو قيل له صل
فقال العجايز يصلون عنا او الصلاة المجهول وغير المجهولة واحد اوصليت الى ان
ضاق قلبي او قيل له صل حتى تجد حلاوة الصلاة فقال لا تصل انت حتى تجد حلاوة
ترك الصلاة او قيل له بعد صل فقال لا أصلي فان الثواب لم يولاي كفر المجيب بما
ذكر في الجميع انتهى وله وجه في غير الاخير فان ذلك ظاهر في الاستخفاف والاستهزاء
بالصلاة والفرق بين قوله فيما مر شبعث وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر فان
الشبع من الشيء يستلزم رده بوجع بل يستلزم رده اذ لا يشبع الا من الحسن غالبا
بخلاف ضيق القلب فانه انما يعبر به عن القبح ففيه غاية الذم والاستخفاف واما
الاخيرة اعني قول العبد ما مر فلا دلالة فيما قاله على الاستخفاف ولا استهزاء
ومن ثم صرح في الاثوار بعد ما كفر فيها وهو الوجه وانه لو سمع خصمه يقول لا حول
ولا قوة الا بالله فقال ايش يكون لا حول وايش فعل او نحو ذلك كفر انتهى قلت
وكان وجهه ان هذا فيه استخفاف بحول الله وقوته ونسبة الله تعالى الى العجز وهو
ظاهر فمن عرف معنى لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال ذلك اما جاهل لا يعرف معنى

الحق من الحق
في كلامه تعالى

وادعاء النبوة وانحصر الرسول او ما جابه وترك انكار كل منكر بقلبه ومحمد حاكم ظاهر
بجميع عليه والشك فيه ومشله لا يحل وبعضهم يكفر جلد تحريم النبيذ وكل مسكر
ومن ذلك ان يجعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوم وسالهم قالوا اجابا
او يسجد لتخوشس اوياني بفعل او قول صحيح في الاستهزاء ان توهم ان من الحكاية
او التابعين او تابعيهم من قابل مع الكفار او اجاز ذلك قيل او كذب على نبي ارام في اثار
على غير وجه مستحل ولا كفر بحمد قياس اتفاقا بل بسنة ثابتة وخالف فيه
جماعة من التابعين والراقيين ومن اظهر الاسلام واسر الكفر فثنا في كافر
كابن ابي سلول وان اظهر ان قيام بالواجب وفي قلبه ان لا يفعل ففارق لقوله
في ثعلبية ومنهم من عاهد الله بن انا الالية وفي كفره وجهان والراجح ان ما كان
من اتفاق في الافعال لا كفر به كالنوا للناس ومنهم من كفر الجحاح لا خافته واتهاكم
حرما لله وحرمة رسوله فاورد عليه يزيد ونحوه ومن ثم كان الراجح مانص عليه احمد
واصحابه من عدم الكفر وحرمة اللعن خلافا لابن الجوزي ومنهم وغيره ولا يكتفي
كفر سمعه من غير اعتقاده واعتقاده اجماع وفي الانتصار من تزيا بزي كفر
من ليس غيار او شد زيار او تعليق صليب بصدرة حرمة ولم يكفر وسيل كلام بعضهم
الى الكفر وفي الفصول ان شهيد عليه ان كان يعظم الصليب مثل ان يقبله ويتقرب
بقربيات اهل الكفر ويكثر من بيعهم وبيوت عباداتهم احتمل انردة وهو الراجح
لا المستهزى با الكفر يكفر لان الظاهر انه يفعل ذلك عن اعتقاد وحرمة ابن
عقيل بان من امتنهن المقران او غصه او طلب ان يناقضة او ادعى انه مختلف فيه
او متعلق او مقدر على مثله ولكن الله منع قدرتهم كفر بل هو معجز بنفسه والعجز
شمل الخلق انتهى حاصل كلام الفروع وبما مله يعلم انه موافق لما قدمناه من
مذهبنا وغيره في اكثر ما ذكر وعندهم ان ترك الصلاة كفران دعى اليها واشنع
دون غيرها من العبادات واعلم ان الدعا ينقسم الى كفر وحرمان وغيرها فاما
هو كفران يسال نفى مادل السمع القاطع على ثبوته كاللهم لا تعذب من كفر بك

صريح

او اغفر له او لا تخلف فلانا الكافر لان ذلك طلب لتكذيب الله فيما اخبر به وهو كفر
وكان يسال الله ان يريجه من البعث حتى يستريح من احوال يوم القيامة لما
ذكر قبله ومنه ان يطلب ثبوت مادل السمع القطعي على نفية كالمهم خلد فلانا
عدوى في النار ولم يرد سوء الخاتمة او يطلب ان الله يحبس ابداه حتى يسلم من سكرات
الموت او ان الله يجعل باليس مجاله وناصحا لبقائه ابد الدهر حتى يقل الفساد
هذا والكثير بجميع ما ذكره القراني ولك ان تقول اعلمه سني على ان لازم
القول قوله وقد مر ان لازم المذهب ليس بذهب فعليه لا كفر بخبر هذه الاقوال
الا ان اراد مع ذلك عدم حقيقة مادل على الوقوع او عدمه او انه ينطرق اليه الكذب
او شك في ذلك اما اذ لم يكن له قصد او اراد ان الله لا يحب عليه شيء فلا ينبغي ان يكون
كفرا ثم رايت بعض ائمة مذهب القراني قال عقب كلامه المذكور ولك ان تقول
هذا من طلب مالا فائدة في طلبه من حيث العلم بحصول ذلك ولا كفر يلزم منها
وليس الزام الكفر باولى من الزام طلب البعث بل الزام هذا اولى استصحابا بالائمان
المعلوم منه باشيا كثيرة وبالصريح انتهى وهرجن وما يكون من الدعا كفر
ايضا ان يطلب الداعي نفى مادل العقل القطعي على ثبوته مما يحل باجلال الربوبية
كان يسال الله تعالى سلب علمه حتى يسترا العبد في قياحه او سلب قدرته حتى يامن
المواخنة او ثبوت مادل القاطع العقلي على نفية مما يحل باجلال الربوبية كان يعظم
شوق الداعي الى ربه فيسأله ان يحل في شيء من مخلوقاته حتى يجتمع به او ان يحل
المصرف في العالم بما اراده قال القراني وقد وقع هذا الجماعة من جملة الصوفية
ويقولون فلان اعطى كلمة كن ويسألون ان يعطوا كلمة كن التي في قوله تعالى
انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون وما يعطون معنى هذه
الكلمة في كلامه تعالى ولا يعطون ما معنى عطائها ان صح انها اعطيت ومقتضى
هذا الطلب السرقة في الملك وهو كفر والحلول كفر وان يجعل بينه وبينه نسيا
يشرف به على العالم لانه طلب استيلاء وهو كفر وما ذكره في هذه الانواع صحيح

لما مر ان من شك في سلب صفات الذات عنها او انه تعالى يحل في شيء او يحل فيه شيء
او ان له ولدا او انه يولد او يولد كفو ولا شك ان سوال شيء من ذلك انما ينشأ عن
تجوين وقوعه وهو كفر لكن ما ذكره عن الصوفية فيه نظرا لا يلزم عليه نسبة
نقص اليه تعالى فضلا عن كونه مضرًا بذلك فالصواب فيه عدم الكفر ثم رأت
بعض ائمة مذهبهم قال قلت الزامه الكفر للصوفية من حيث قولهم اعطى فلان
كلمة كن غير صحيح فان هذا الكلام يصدق على من اخفق الله له العادة مرة او مرتين
فان من طلب من ربه شيئا او هم بشئ فيصور مطلوبه على رفق مراده غير تدريج
بل دفعة وهذا القدر صحيح وعوده ولا يلزم منه الشراكة في الملك ولا باكثر
من ذلك انتهى وهو حسن قال القرافي واعلم ان الجاهل بما تودي اليه هذه الادعية
ليس عذرا عند الله تعالى لان القاعدة الشرعية دلت على ان كل جاهل يمكن المكلف
رفعه ولا يكون حجة للجاهل على الله ثم قال نعم الجاهل الذي لا يمكن المكلف رفعه
بمقتضى العادة يكون عذرا كما لو تزوج اخيه يظهر اجنبية واصل هذا الفناء الدافع
على الانسان في هذه الادعية انما هو الجاهل فاخذ منه واحرص على العلم فهو النجاة
كما ان الجاهل هو الضلال انتهى وقد ذكر بعد ذلك انقسام الدعا الى محرم وغيره
واطال فيه بما في بعضه نظرا ولا غرض لنا في ذكره في هذا الكتاب وقد ذكرت جملا
من احكام الدعا في كتابي شرح مختصر البصائر باب صفة الصلاة فانظروا ان
اردت فان جميع في ذلك فاعلم ان الله تعالى قبوله وتيسير اتمامه في عافية بلا مشقة
ابن تيمية وفوايد منها قد مر ان السحر قد يكون كفرا وفرضا الات
استقصاء ما يمكن من الكلام فيه وفي اقسامه وحقيقته وبيان احكامه ودعا اكثر
انهم كوا عليه وعلى ما يقرب منه وعدوا ذلك شرفا ونجوا فنقول مذهبنا في السحر
ما بسطنا فيما مر وحاصله ان ان اشتمل على عبادة مخلوق كئس او قمر او
كواكب او غيرها او السجود له او تعظيمه كما يعظم الله سبحانه او اعتقاد ان له تأثيرا
بداته او تنقيص بني او ملك بشرط السابق او اعتقاد اباحة السحر بجميع انواعه

كان كفرا ورده يستتاب الساحر فان تاب ولا قتل والسحر له حقيقة
عند عامة العلماء خلافا للمعتزلة واليه جعفر الاسترلابي وسياتي لذلك
مزيد وقد ياتي الساحر بفعل او قول يغير حال المستحضر فيمرض ويموت منه اما
يواصل الى دفن او غيره او دورته ويحرم نفسه اجماعا ويكفر مستبحة وفي
الحديث ليس من سحر او سحر له او تكهن او تكهن له ومن تكهن ان وصفه بكفر
كالقرب الى الكواكب السبعة وانها تحسه او انه يفعل به دون قدرة الله ككفر كما
علم مما مر والامر يكفر وتعلمه ان لم يجح لا اعتقاد هو كفر قيل خلال وهو ما
في الوسيط كمقالات الكفرة وقد يقصد به دفع ضرره وكتعرف حقايق الاشياء
وقيل بكفره والاكثر على حرمة مطلقا خوفا الاقتان والاضرار ويحرم التكهن
وايتان الكاهن وتعلم الكهانة وكذا التنجيم والضرب بالرمل والشعر والحصى
والشعيرة واما الحديث الصحيح كانه يخط بالرمل فمن وافق خطه فعناه
فمن علمه من افقته فالجواز معلق بمعرفة المرافقة ونحن لا نعلمها هذا حاصل
كلامنا واما ما كره رحمه الله فقد اطلق من جملة سواء الكفر على الساحر
وان السحر كفر وان تعلمه وتعليمه كفر كذلك وان الساحر يقتل ولا يستتاب
سوا اسمي مسلمانا او ذميا كالزنديق وبعض ائمة مذهبهم كلامهم في المسئلة
فيه استشكل ما ذهب اليه امامه وبيان حقيقة السحر وحاصله ان الطرسوني
قال قال مالك واصحابه الساحر كاف فيقتل ولا يستتاب سحر مسلمانا او ذميا
كالزنديق قال محمد بن اظهره قبلت توبته قال اصبح ان اظهره ولم يتوب
فقتل فماله بيت المال وان استسور فلورشته من المسلمين ولا امرهم بالصلاة
عليه فان فعلوا فهم اعلم قال ومن قول علي بن ابي طالب لا يقتل حتى يثبت انه
من السحر الذي وصفه الله تعالى بان كفرة قال اصبح يكشف عن ذلك
من يعرف حقيقة ولا يلي قتله الا السلطان ولا يقتل الذي الا ان يضر المسلم
بسحره فيكون نقضا فيقتل ولا يقبل منه الاسلام وان سحر اهل ملته ادب الا ان

يقتل احدا فيقتل به وقال سبحانه يقتل الا ان يسلم وهو خلاف قول مالك ويؤد
من نرد الى السخرة اذ الم يباشروا ولا عمله لا لم يكفر ولكنه ركن للكفرة
قال وتعلمه وتعلمه عند مالك كفر وقالت الخفية ان اعتقد ان السباطين تفعل
له ما يشاء فهي كافران اعتقد انه تخييل وتوهم لم يكفر وقال الشافعي يصفه
فان وجدنا فيه كفرا كالقرب للكواكب ويعتقد انها تفعل فيلحق منها فهو كافر
وان لم نجد فيه كفرا فان اعتقد بالحقه فهو كافر قال الطرطوسي وهذا متفق عليه
لان القرآن نطق بتحريمه واخرج من لا يقول ان تعلمه كفر بان تعلم الكفر ليس بكفر
فان الاصول تعلم جميع انواع الكفر ليجوز منه ولا يقدح في شهادته وما اخذ به
فالسحر اولها ان لا يكون كفرا ولو قال الانسان انا تعلمت كيف يكفر بالله لا حثبه
او كيف الزنا وانواع الفواحش لا حثبها لم يأنم قال القراني في هذه المسألة في غاية
الاشكال على اصولنا فان السخرة يعتمد ونا شيئا تاتي قواعد الشريعة ان تكفرهم
بها كفعل الحجارة المتقدم ذكرها قبل هذه المسألة وكذلك يحرمون عقابهم ويجعلون
في الانهار والابار وفي قبور الموتى او في باب يفتح الى الشرق ويعتقدون ان
الاثار تحدث عن تلك الامور بخواص نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط بينها
وبين تلك الاثار عند صدق العزم فلا يمكننا تكفيرهم بجمع الحقايق ولا بوضعها
في الابار ولا باعتقاد حصول تلك الاثار عند ذلك الفعل لانهم جربوا ذلك
فوجدوه لا يخرج عليهم لاجل خواص نفوسهم فصار ذلك الاعتقاد كاعتقاد
الاطباء عند شرب الادوية وخواص النفوس ولا يمكن التكفير بها لانها ليست
من نسبهم ولا كفر غير مكتسب واما اعتقادهم ان الكواكب تفعل ذلك بقدره الله
فهذا اخلاها لا تفعل ذلك وانما جاءت الاثار من خواص نفوسهم التي ربط الله
بها تلك الاثار عند ذلك الاعتقاد فيكون ذلك الاعتقاد في الكواكب كما اذا اعتقد
طبيب ان الله تعالى اودع في الصبر والسقونيا عقل البطن وقطع الاسهال واما
تكفيرهم بذلك فلا وان اعتقدوا ان الكواكب تفعل ذلك والسباطين تفعل ذلك

لا بقدره الله تعالى فقد قال بعض علماء الشافعية هذا مذهب المعتزلة من
استقلال الحيوانات بقدرتها دون قدرة الله تعالى فكذلك لا تكفر المعتزلة بذلك لا تكفر
هو لا ومنهم من فرق بان الكواكب منظمة العباد فان انضم الى ذلك اعتقاد القدر
والتاثر كان كفرا واجيب عن هذا الفرق بان تاثر الحيوان في القتل والضرر والنفع
في مجرى العادة مشاهد من السباع والادوية وغيرهم واما كون المشتري او زحل موجب
شقارة او سعادة فانما حيز وتحيين للمبتغين لا حجة في ذلك وقد عبده البقر والشجر
فصار هذا الشيء مشتركا بين الكواكب وغيرها والذي لا مزية فيه انه كقصران اعتقد
انها مستقلة بنفسها لا تحتاج الى الله تعالى فهذا مذهب الصابية وهو كفر صريح
لا سيما ان صرح بقى ما عداها واما قول الاصحاب انه علامة الكفر تشكل لانا نكلم
في هذه المسئلة باعتبار القيا ونحن نعلم ان حال الانسان في تصديقه الله تعالى ورسوله
بعد عمله هذه العقايق كما لم قبل ذلك واذا اراد والخاتمة تشكل لانا لا تكفر في
الحال بكفر واقبح في المالك والمستقيم في هذه المسئلة ما حكاه الطرطوسي عن قدماء
اصحابنا انه لا تكفره حتى يثبت ان من الحصر الذي كفر الله به او يكون سحرا مشتقا
على كفر كما قاله الشافعي وقول مالك ان تعلمه وتعلمه كفر في غاية الاشكال اذ هو
خلاف القواعد وقال قيل ذلك والصواب ان لا يقضى بهذا حتى يبين معقول السحر
اذ هو يطلق على معان مختلفة وبيانها ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال استدلوا
الخوارق ان كان مجرد النفس فهو السحر وان كان على سبيل الاستعانة بالفلكيات
فذلك دعوه الكواكب وان كان على سبيل ترمج القوى السماوية بالقوى الارضية
فذلك الطلسمات وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية فذلك الخيل الهندسية
وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح الساجدة فذلك العزيمة انتهى قال القراني ايضا
والسحر اسم يقع على حقايق مختلفة وهي السيميا والهيما وخواص الحقايق من
الحيوانات وغيرها والطلسمات والافاق والرقا والغرام والاستخدامات فالسيميا
عبارة عما ترتكب من خواص ارضيه كدمن خاص او كلمات خاصة توجب تخيلات

خاصة وإدراك الخواص الخمس وبعضها الخفايا خاصة من المأكولات والمشروبات و
المبصرات والملموسات والمسموعات وقد يكون لذلك وجود يخلقه الله إذا ذاك وقد
يكون لا حقيقة له بل هي تخيلات والهيما امتيازها عن السيميا بأن الآثار الصادرة
عنها تضاف للآثار السماوية من الاتصالات الفلكية وغيرها من ألوان الأفلان
فتحدث جميع ما تقدم ذكره فخصوا الواحد بالسميا والأخرى بالهيما والخواص للحيوان
وغيرها كثير ذكرنا أنه يوجد سبعة أحجار ويرجم بها كلب شانه أنه إذا رمى بحجر عضه
فإذا رمى سبعة أحجار وعضها كلها لقطعت بعد ذلك وطرح في ماء فمن شرب منه
ظهر في آثار خاصة يُعبر عنها الشجرة فهذه تثبت للسحر وليس ما يذكره الأطباء
من الخواص في هذا العالم للنباتات وغيرها من هذا القبيل ولا شك في الخواص في هذا
العالم فمنها ما يعلم كاختصاص النار بالاحتراق ومنها ما لا يعلم مطلقا ومنها ما يعلم
الأفراد كالحجر المكروم وما يصنع منه الكيمياء ونحو ذلك كما يقال أن في الهند شجرة إذا
عمل من دهن ودهن به إنسان لا يقطع فيه الحديد وشجر آخر إذا استخرج منه دهن
وسرب على صورة خاصة مذكورة عندهم في العجليات استغنى عن الغذاء من الأرض
والأسقام ولا يموت بشئ من ذلك وطالت حيوته أبد الحق يأتي من يقتله أما موته
بالأسباب العادية فلا وخواص النفوس لا شك فيها فليس كل أحد يؤذي بالعين واليد
يؤذيون بها تختلف أحوالهم في ذلك فمنهم من يصيد بالعين الطير من الهواء ويقطع
الشجر العظيم من التري وآخر أنما يصل لتمرير لطيف ومن الناس من يطبع على صخرة
الحذر ولا يخطئ غالبا ثم نجد واحد له خاصة في علم الكشف وأخر في الرمل وأخر في النجم
ومن خواص النفوس ما يقتل وفي الهند جماعة إذا ركبو نفوسهم لقتل شخص مات
ثم إن شق صدره في الوقت لا يوجد قلب بل انزعجوا من صدره بالهمة والعزم
وقوة النفس ويجربون بالزمان فيجمعون عليه همتهم فلا يوجد فيه حية وخواص
النفوس كثيرة والطلسمات نقش أسما خاصة لها تعلق بالأفلاك والكواكب على
رغم هذا العلم في أجسام من المعادن أو غيرها فلا بد في الظلم من هذه الثلاثة

السماء المخصوصة وتعلقها ببعض أجزاء الفلك وجعلها في جسم من الأجسام ولا بد
مع ذلك من قوة نفس صالحة لهذه الأعمال فليس كل النفوس مجبولة على ذلك
ولا وفاق ترجع إلى مناسبات الأعداد وجعلها على شكل مخصوص وهذا كان يكون
شكل من تسع بيوت مبلغ العدد من كل جهة خمسة عشر هو لتيسير العسير وإخراج
المسجون ووضع الجنين وكل ما هو من هذا المعنى وضابطه بطء زرع واح وكان
الغزالي يعنى به كثيرا حتى نسب إليه والرقا الفاظ خاصة يحدث عندها التقاء من
الأسقام والآداب والأسباب المهملة ولا يقال لفظ الرقا على ما يحدث ضررا بل ذاك
يقال له السحر وهذا اللفاظ منها مشروع كالفاتحة وغير مشروع كرقاء الجاهلية
والهند وغيرهم وربما كان كفرا فمنه ما كرهه الله عن الوقا بالجمجمة والصرايم كلمات
يزعم أهل هذا العلم أن سليمان عليه السلام لما أعطاه الله هذا الملك وجد الحيات
يعبثون بالناس في الأسواق ويخطفونهم من الطرقات فقال الله تعالى إن يؤتى على
كل قبيل من الجن ملكا يضبطهم عن الفساد فولى الله تعالى الملكة على قبائل الجن
فمنعهم من الفساد ومخالطة الناس والزعم سليمان عليه السلام القفار والخراب
من الأرض دون العالم ليسلم الناس من شرهم فإذا غشي بعضهم وأفسد ذكر المعزوم
كلمات تعظمها تلك الملكة ويزعجون أن لكل نوع من الملكة أسماء أمرت بتعظيمها
ومن أقسم عليها بها اطاعت واجابت وفعلت ما طلب منها فالمعزوم تلك الأسماء على
ذلك القبيل يحضر له القبيل من الجن الذي طلبه أو الشخص منهم يحكم بينهم
بما يريد ويزعجون أن هذا الكتاب إنما دخله الخلل من جهة عدم ضبط تلك الأسماء
فإنها العجيبة لا يدرك هل هي مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة وربما أسقط النسخ
بعض حروفه من غير علم فيختل العمل فإن المقسم به لفظ آخر لا يعظم ذلك الملك
فلا يجيب ولا يحصل مقصود المعزوم والاستخدامات قسمان الكواكب والجنات
فيزعجون أن للكواكب إدراكات إذا قولت يتخورد وتلى شئ خاص على الذي
نبأ شرا يتخورد وربما تقدمت منه أفعال خاصة منها ما هو محرر كالأوط

ومنهما ما هو كفر صريح وكذلك الالفاظ التي يخاطب بها الكواكب منها ما هو كفر صريح ينادي به بلفظ الالهية ونحو ذلك ومنها ما هو غير محرر فاذا حصلت تلك الكلمات مع البخور ومع الهيات المشروطة كانت روحانية تلك الكواكب مطبوعة له متى اراد شيئا فعلته له على زعمهم وكذلك القول في ملوك الجان على زعمهم اذا علموا تلك الاعمال الخاصة فهذا هو الاستدلال على زعمهم والغالب على المشتغل بهذا الكفر ولا يشغل به مفلح ولا مستد القدر واذا العقل وبعد ان علمت حكم السحر على مذهب السانفية والمالكية والخنفية فلا باس بنكر حكمه عند الخبائلة فان كتبهم مشغولة على غرائب فيه بينها صاحب الفروع وحاصل عبارة وكفر السحر باعتقادهم وعنه اي عن احمد لا اختاره ابن عقيل وجزره في التبعين وكفره ابو ابي علي بجله قال في الترغيب هو اشد تحريما وحمل ابن عقيل كلام احمد في كفره على معتقده وان فاعله يفسق ويقتل جدا فعلى الاول يقتل وهو اي الساحر من يركب مكسنة فتسيره في الهواء ونحوه وكذا قيل في معززه على الجن ومن يجعها يزعمه وانما يامرها فتطيعه وكاهن وعراف وقيل يعزر وقيل يجوز تعزير ولو بالقتل وفي الترغيب الكاهن والنجم كالساحر عند اصحابنا وابن عقيل فسقه فقط ان قال اصبحت بحديسي وفراحتي فان ادم قوما بطريقته انه يعلم الغيب فلا ما يقتله لسعيه بالفساد وفي الفروع من كتبهم بعد ما ذكر ما مر قال شيخنا الشيخ كلاسندال بالاحوال الفلكية على الحوادث الارضية من السحر قال ويحرم اجماعا وقرا ولم واخرهم ان الله يدفع عن اهل العباداة والدعاء ببركته ما زعموا ان الافلاك ان تستجيبه توجبه وان لهم من ثواب الدارين ما لا يتقوى الا فلاك ان تجليه ومن سحر بلادويه والمتدخين وسقى مضر عزرر قيل ولو بالقتل وقال القاضي والحلو ان قال سحرى ينفخ واقدرة على القتل به قتل ولو بالقتل والشعبذ والقابل بزجر الطير والضارب سمحي وشعير وقذاح ان لم يعتقد اباخته وانما يعلم به عززه وكف عنه والا كفر وسحر مطسم ورقية بغير عزز قيل

يكفر وتوقف احمد في الحل لسحر اي لا جل اذ الت بسحر اخر وفيه وجهان وساله مهيتا عن ياتيه مسجورة فيطلقه عنها قال لا باس قال الخلال انما كره فعله ولا يرى به باسا كما بينه منها وهذا من الضرورة التي تبين فعلها ولا يقتل ساحر كتابي على الاصح وفي التنصير ان اعتقده وجاوزه وفي عيون المسائل ان الساحر يكفر وهل تقبل توبة على روايتين قال ومن السحر السعي بالقيمة والاضاد بين الناس وذلك شائع عام في الناس ثم قال في عيون المسائل فاما من يسحر بالادوية والمتدخين وسقى شي يضر فلا يكفر ولا يقتل ويعزر بما يردعه وما قاله غريب ووجهه انه يقصد الاذى بكلامه وعمله على وجه المكر والخيلة فاشبه السحر ولهذا يصح بالعادة والعرف انه يوشر وينج ما يعمل السحر واكثر فيعطى حكمه تسوية بين المتماثلين والمتماثلين لا سيما ان قلنا يقتل الامر بالقتل على رواية سبقت فيها اول او المسك لمن يقتل فهذا مثله ولهذا ذكر ابن عبد البر عن يحيى بن كثير قال يفسد النمام والكذاب في ساعة ما لا يفسد الساحر في سنة ورايت بعضهم يحكاه عن يحيى بن اكرم قال النمام شر من الساحر يعمل النمام في ساعة لا يعمل الساحر في شهر لكن يقال الساحر انما كفر لو وصف السحر فهو امر خاص وليس له خاص وهذا ليس بساحر وانما يوشر عمله ما يوشره فيعطى حكمه الا فيما اخص به من الكفر وعدم قبول التوبة واحل هذا القول اوجه من تعزير فقط فظهر مما سبق انه رواية فخرجه من المسك والامر ومن اطلق الشارع كفره كدعواه غريبه ومن اتى عرافا فصد قدما يقول فقيل كفر النعمة وقيل قارب الكفر وذكر ابن حامد روايتين احدهما تشديه وتأكيده فقل ابن حنبل كفره وكفر لا يخرج من الاسلام والثانية يجب التوقف انتهى ما في الفروع وهو مشتمل على غريب ونفايس يرتدع بها السحر وعبارة التنقيح ولا تقبل في الدنيا توبة زنديق وهو المنافق وهو من يظهر الاسلام ويخفى الكفر ولا من يظهر الخير ويبطن الفسق ولا من تكررت ردة او سب الله تعالى او رسوله صريحا او بفضه ولا الساحر الذي يكفر بسحره ثم قال ويقتل الساحر المسلم الذي يركب المكسنة فتسيره في الهواء ونحوه

ويكفر هو ومن يعتقد طه واما الذي يسحر بأدوية وتدخين وسقي شيء بخير فانه
يقتص من ان قتل بفعله غالبا والافالدية ومشعبد وقايل بزجر طير وضارب
بخصي وشعير وقذاح ان لم يعتقد باحقته وان لا يعلم به يعزر ويكف عنه ويكرم
طلس ورقية بغير عزى ويجوز الحل بسحر للصدرة انتهى وبقيت هنا فوائد اباس
بذكرها وان لم يكن لها كبير مناسبة فيما نحن فيه وهي ان الفجر الرزى قال في
كتاب المخلص السحر والعين لا يكونان في فاضل لان من شرط السحر الجزم بصدور الاشرا
وكذلك اكثر الاعمال من شرطها الجزم والفاضل المحتل علم يرى وقوع ذلك فالممكن
التي يجوز ان توجد وان لا توجد فلا يصلح له عمل اصلا واما العين فلا بد فيها من
شرط التعظيم للرؤى والنفس الفاضلة لا تصل في تعظيم ما نراه الى هذه الغاية فلذلك
لا يصح السحر الا من العجايز والتركان والسودان ونحو ذلك من ارباب النقص الجاهل
فيقال السحر له حقيقة وقد يموت المسحور او يتغير طبعه قاله الشافعي وابن حنبل
وقالت الخنفية ان وصل الى بدنه كالدخان ونحوه جاز ان يؤثر والا فلا وقالت
القدرية لاحقيقة للسحر وهذا لا يصح فان ما لاحقيقة له لا يؤثر وقد سحر النبي صلى الله عليه وسلم
وقد سحرت عائشة رضي الله تعالى عنها جارية اشتريتها وقد اصبحت الصحابة
على صحة ذلك ومن حجة الراعي ان ما لاحقيقة له قوله تعالى يحيل اليه من سحرهم انها
تسعى ولا تدرك كانت له حقيقة لا يمكن السحرة ان يدعي النبوة فانه قد بان بالتواريخ
على اختلافها والجواب ان السحر انواع فبعضه هو الذي يخيل وعن الثاني ان اضلا
للخلق ممكن ولكن الله تعالى اجري العادة بضبط مصالحهم فيما يسرف ذلك على السحر
وكم من ممكن يمنع الله تعالى من الدخول في العالم الانواع من الحكر مع اناسيين
الفرق بين السحر والمعجزة من وجوه فلا يحصل اللبس واعلم ان الفرق بين
معجزات الانبياء وسحر السحرة وغيرهم مما يتوهم انه خارق للعادة قد اشكل على
جماعة من اصوليين وغيرهم وهو عظيم الوقوع في الدين والكلام عليه من ثلثة
اوجه فرق في نفس الامر باعتبار الباطن وقرن باعتبار الظاهر اما الفرق

يصح

الواقع

الواقع في نفس الامر فهذه السحر والطلسمات والسميا وجميع هذه الامور ليس
فيها شيء خارق للعادة بل هي عادة جرت من الله تعالى بترتب مسببات على اسبابها
غير ان تلك الاسباب لم تحصل لكثير من الناس بل للقليل منهم كالعقار التي يحصل
فمنها الكيمياء والحشايش التي يحصل منها النفط الذي يحرق الحصى والذهن الذي من
ادهن به لم يقطع فيه حديد ولا تعد وعليه النار ففعله كلها في العالم امور غريبة قليلة
الوقوع واذا وجدت اسبابها جرت على العادة فيها وكذلك اسباب السحر اذا وجدت
حصل وكذلك السميا وغيرها كلها جارية على اسبابها العادية غير ان الذي يعرف
تلك الاسباب قليل من الناس واما المعجزات فليس لها سبب في العادة اصلا فلم
يجعل الله في العالم عقارا يفلق البحرا ويسيل الجبل ونحو ذلك وهذا فرق عظيم
غير ان الجاهل بالامر ينقول وما يدري ان هذا له سبب والاخر لا سبب له فذكر
له الفرقين الاخرين احدهما ان السحر وما يجري مجراه مختص بمن عمل له حق ان اهل
هذه الحرف اذا استدعاهم الملوك ليصنعوا لهم هذه الامور يطلبون منهم ان يكتب
اسما كل من يحضر ذلك المجلس فيصنعون صنيعهم لمن سمي لهم فان حضر غيرهم كاذب
شيئا مما يراه الذين سموه قال العلماء واليه الاشارة بقوله تعالى ونزع يده فاذا هي
بيضاء للناظرين اي اكل ناظر ينظر اليها فقارت بذلك السحر والسميا وهذا فرق
عظيم الفرق الثاني قرآن الاحوال المفيدة للعلم القطعي الضروري المتخصص بالانبياء
عليهم الصلاة والسلام المفقودة في حق غيرهم فيجد النبي عليه فضل الصلاة والسلام
افضل الناس نشاء ومولدا وسرفا وطقا وخلقا وصدقا وادبا وامانة وزهادة
واشفاقا ورفقا وبعدا عن الدناءة والكذب والتوبيخ الله علم حيث يجعل رسالاته
ثم اصحابه يكونون في غاية العلم والنور والبركة والتقوى والديانة كما صحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم كانوا يحرفون في العلوم على انواعها من الشريعات والعقليات والجنائيات
والسياسات والعلوم الباطنة والظاهرة حتى انه روى ان عليا جلس مع ابن عباس رضي الله
عنهم وانهم تكلوا في الباء من بسم الله من اعلم الى ان طلع الفجر مع انهم لم يريدوا

ورقة ولا قرا وكتبا ولا تفرغ من الجهاد ولقد قال بعض الاصحاب لو لم يكن شاهدا
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا اصحابه لكفوا في اثبات نبوته وكذلك ايضا ما علم في فرط
 صدق حتى كان يقال محمد الامين وما من نبى الاوله في هذه القران الخالية والمقاله
 العجايب والسامر على العكس في ذلك ومنها قال بعض الخففيه اعلم ان من تلفظ بلفظ
 الكفر بكفر وان لم يعتقد انه لفظ كفر ولا يعذر بالجهل وكذلك من ضحك عليه واستحسنه
 اورضى به بكفرو ومن اتى بلفظ الكفر حبط عمله وتقع الفرقة بين الزوجين ويجوز
 النكاح برضى الزوجه ان كان الكفر من الزوج وان كان من الزوجه تجبر على النكاح
 وهذا بعد تجديد الايمان والمترى من لفظ الكفر حتى ان من اتى بالشهادتين
 عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر عنه ويكون رطبه وحي زنا وولده ولد الزنا
 وعند المشافعي رضي الله تعالى عنه لو مات على الكفر حبط عمله ولو ندم وجدد الايمان
 لم يحبط عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم اسلم لم يقضها وعندنا
 يقضيها وكذا الحج فلو اتى بكلمة تجرى على لسانه كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر انتهى كلام
 هذا الحنفى وما حكاه عن مذهبهنا صحيح بل مذهبهنا من في جميع ما قاله الا في اطلاق
 وقوع عدم العذر بالجهل فانه عندنا يعززان قرب اسلامه او شايعة عن العلماء
 والا في اطلاق وقوع الفرقة بين الزوجين فانها عندنا لا تقع ان صدقت
 الردة من احد الزوجين قبل الوطى في تقع الفرقة مطلقا فان وقعت من احدها
 بعد الوطى انتقض المرد فان اسلم قبل انقضاء العدة بان بقاء النكاح وان استمر
 لا تنقضها بان بطلان النكاح من يوم الردة وما ذكره من الخلاف بيتا وبينهم في الاصل
 صحيح لكن محله في وجوب الفضا بعد الاسلام اما النسبة لبطلان ثواب جميع ما
 مضى من عبادات المرد قبل ردة فحقن موافقهم على ذلك فقد نص الشافعي في
 في الام على ان الانسان اذا اراد العباد بالله حبط جميع اعماله وانما الذي يفتقرها
 فقط حتى لا يلزمه الفضا لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهى كافر
 فانما حبطت اعماله الاية فرب فيها جوط الاعمال على الموت مرتدا وبه يتقيد

الكفر

ثواب

لاية الاخرى المطفقة لجوط العمل بالردة ومنها ان من كفر بغير شبه صلى الله عليه وسلم
 او بتقصيه تقبل توبته اتفاقا ويجب استتابته على الاصح واما من كفر بسببه صلى الله عليه وسلم
 او بتقصيه مريحا او ضمنا ومثله الملك فاختلقل في تحتم قتله فقال مالك وصحابه يقتل
 حدا لا ردة ولا تقبل توبته ولا عذره ان ادعى سهوا او نحوه ومن ثم قال صاحب المختصر
 منهم اخذ مما قدمته عن الشفا وان سب نبيا او ملكا وان عرض او لعنه او عابه
 او قد فيه او استخف بكتفه او غير صفته او الحق به نقضا في دينه او فصلته او عض من مرتبة
 او فو رعله او زهده او اضاف له ما لا يجوز عليه او نسب له ما لا يليق بمنصبه على طريقت
 الذم او قيل له بغير رسول الله فلعن وقال اردت العقرب قتل ولم يستتب حدا الا ان
 يسلم الكافر وان ظهر انه لم يرد ذمه لجهل او سكر او تهورا انتهى واستدلوا على ذلك بما رو
 الاول بقوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة واعده عذابا
 مهينا ووجه الدليل ان من لعن الله كذلك واعده ما ذكر فقد ابعده عن رحمة واطه في
 وسيل عقوبته وانما يستوجب ذلك الكافر وحكمه القتل فاقضت الاية ان اذى الله واذى
 رسوله كفر نعم اطلاق الاذى في حقه تعالى انما هو على سبيل التجوز اذ هو اتصال الشر
 الخفيف المؤذى فان زاد كان ضرارا والثاني بقوله تعالى قل يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله
 لتسهن يؤن لا تعتدوا قد كفرتم بعدا لما نكر قال المفسرون كفرتم بقولكم في رسول الله و
 الثالث بخبر ابى داود والترمذى من لنا ببن الاشرف من لعن بن الاشرف ان من يتدب
 لقتله فقد استعلن بعدا وتسا وجاينا وفي رواية فانه يؤذى الله ورسوله ثم وجه اليه
 من قتله غيلة دون دعوة بخلاف غيره من المشركين وعلمه باذاه له فدل على انه لم ياصر
 بقتله لا لشارك وانما امر به للاذى والرابع بما رواه ابو داود انه صلى الله عليه وسلم بن الفخ
 من الناس الجماعة كما يؤذونه منهم ابن ابرح اخبأ عند عثمان فجا به لما دعى
 صلى الله عليه وسلم الناس البيعة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يبايعه فنظر اليه
 ثلاثا كل ذلك يابى ثم بايعه ثم اقبل على اصحابه فقال ما كان فيكم رجل رشيد يقوم الى
 هذا حين كففت يدي عن بيعته فيقتله قالوا اهل لا او مات اليك فان لا ندرى ما في نفسك

فقال انه لا ينبغي لبق ان تكون له غايبة الاعين ومنهم عبد الله بن خطل وجاريتاه امر
 صلى الله عليه وسلم يقتلهم لانه كان يقول الشعر يمجوه به ويامرهما ان تغيبا به وروى
 البرازان عقبة بن ابي معيط نادى يا معشر قريش مالي اقتل من بينكم صبيا فقال لما لبى
 صلى الله عليه وسلم بكفرك واقترايك على رسول الله وكذب عليه صلى الله عليه وسلم رجل فبعث
 عليا والزبير ليقتلاه وهججه صلى الله عليه وسلم امرأة فقال من لي بها فقال رجل من قريش
 انا يا رسول الله فقتلها فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال لا ينطق فيها غتراب
 اى لا يجري فيها خلف ولا نزاع قالوا فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم امر بقتل من اذاه ان ينطق
 والحق له وهو مخير فيه فاختار قتل بعضهم والعفو عن بعضهم وبعد وفاته تعذر تمييز
 العفو عنه من غير فبقى الحكم على عمومهم في القتل لعدم الاطلاع على العفو وليس لامته بعده
 ان يسقطوا حقه لانه لم يرد عنه الاذن في ذلك والخامس باجماع الامة على قتل مشركي
 من المسلمين وسابهم ومن حكي الاجماع على ذلك ابن المنذر والخطابي وغيرها المجدين
 وعبارته اجماع العلماء على كفر شاتم المنقصر له وجريان الوعيد عليه وحكمه عند الامة
 القتل فمن شك في كفره وعذابه كفر انتهى وما صرح به من كفر الساب والشاك في
 كفره هو ما عليه ائمتنا وغيرهم كما علم مما مر لكنه عندنا كما مر في كتاب وجوب اقرار
 اصر قتل ولو امرأة لعمره قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقلوه وان اسلم صح اسلامه
 وترك كما قاله ابن عباس وغيره لقوله تعالى فان تابوا واقاموا الصلاة الآية وقوله صلى الله
 عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وقيل لا يجب استنابة
 المرتد لانه مهمل الدم وقيل لا يقتل فوراً اذ لم يتب بل يجهل ثلاثة ايام لاحتمال شبهة
 عرضت له فيسعى في ازالتها والجواب عن ادلتهم المذكورة اما عن الاول والثاني فالاستنابة
 ليس فيهما الا كفر مؤذبه صلى الله عليه وسلم وهذا محل وفاق اما كونه يقتل بعد التوبة
 والاسلام فلا دلالة فيهما على ذلك اصلاً وعن الثالث والرابع وما شابههما مما ذكر
 فيهما وغيره انه لا دليل لهم في ذلك ايضا لقيام الكفر بالمحكى عنهم مع الزيادة في الغناد
 فيه وقد اخبر صلى الله عليه وسلم انه لا عصمة لاحد بعد دعواه الى الاسلام الا بالاسلام فكل

على

رجع

من المذكورين مهدد بالدم لانه دعى الى الاسلام ولم يسلم فقتله لذلك لا يخرج سببه للنبي
 صلى الله عليه وسلم ومن ثم ذكر صلى الله عليه وسلم لتمييم قتل عقبة سببين كفره واقتراوه
 عليه ولقتل كعب سببين ايذائه الله وايذائه رسوله وبعث على والزبير لقتل الكاذب
 عليه انما هو لكذبه مع كفره مع ان هذا كذب فيه افساد وقتنة بين المؤمنين فيكون
 به قد حارب الله ورسوله وسعى في الارض بالفساد فتحم قتلته لذلك لا مطلق الكذب
 لانه بالاتفاق منا ومنهم لا يجب القتل وقتل المرأة التي هجته انما هو كفرها مع هجومها
 لا هجومها فقط ومن ثم نقل عنها انها كانت تعيب الاسلام وتحرض على ايذائه صلى الله عليه وسلم
 والحاصل انه لا دليل لهم الا ان ذكرنا صورة فيها ان مسلما طرأ عليه الكفر بسبب السب
 ثم رجع واسلم ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم اذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكره
 اذ لا نزاع بيننا وبينهم في ان الكافر لا صلى اذ ابلغته الدعوة وامتنع من الجواب وحارب
 بيده اولسانه اولم يجارب بالكلية انه مهمل الدم قطعاً وكل ما ذكره في الثالث والرابع
 من هذا القيل وبهذا يندفع قولهم فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم امر بقتل من اذاه
 الى اخر ما قد منه عنهم ولم ينقل انه صلى الله عليه وسلم امر بقتل مسلم بسببه بل عني عن قال
 من المسلمين هذا قسمة ما اريد بها وجبر الله ومن قال اعدك ومن قال اعطني من
 مال الله لا من مال ابيك ولا من مال جدك ومن قال يخرج من الاعز منها الا ذل ونظائر
 ذلك كثيرة مشهورة على انه لو فرض انه قتل مسلماً بالسب لم يكن فيه دليل لانا نقول
 قتله ايضا لكفره وانما الدليل ان لو ورد قتل الساب بعد اسلامه بسبب سبه من
 غير قبول التوبة ولم يرد ذلك لا يقال سبه حق له وحقوق العباد مبينة على المشاحة
 فكيف جاز لنا مع ذلك اسقاطه لانا نقول حقوقه صلى الله عليه وسلم تشبه حقوق الله
 تعالى تغليظاً من حيث ان تنقيصه كفر كتنقيص الله تعالى فلتكن مثلها تخفيفاً من
 حيث ان الاسلام يرفع تحتم قتل فاعل ذلك مع ان قوله تعالى قل للذين كفروا ان
 ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف دليل ظاهر على ما قلناه فان قالوا انما يقتل حد الردة
 قلنا فالدليل ح قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

وهذا من دون ذلك لان الغرض ان يحد لارده فان قلت حد الزنا ونحوه لا يسقط بالتوبة
فالقياس ان هذا مثله قلت ذلك خارج عن القياس اذا اصل في كل معصية ان تسقط
بالتوبة الا ما استثنى كحد الزنا فلا يقاس عليه لان ما خرج عن القياس لا يقاس عليه
ومنها انه ينبغي التنبه لما وقع في الشفا نقله عن اصحاب الشافعي رضي الله عنهم ان من سب
النبي صلى الله عليه وسلم يقتل وان تاب فان هذا وهو منه على اصحاب الشافعي لا تقام
على عدم قتله في سب غير قذف واما السب الذي هو قذف فجمهورهم كما قاله غير واحد
من المتأخرين من يجوزون لعدم قتله ايضا لقوله تعالى قل الذين كفروا ان ينتموا يفر
هم ما قد سلف ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرء مسلم يشهد ان لا اله الا الله وان
رسول الله الا باحدى ثلاث الشيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق
للجماعة وقوله امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم وقوله الاسلام
يحب ما قبله ومن ثم نص الشافعي في الامر على ما يوافق ما مر عن اصحاب الموافي لهذه
الاية والا حاديت وعبارتها واذا ارتد القوم عن الاسلام الى يهودية او نصرانية او
مجوسية او تعظيم او غير ذلك من اصناف الكفر ثم تابوا حقنوا دماءهم بالتوبة واظهار الاسلام
انتهت فتأمل عموم قوله او غير ذلك قال الامام الجهم ابن الزينة فقيه المذهب وتلميذه
التقي السبكي وغيرها واصحابه متفقون على ذلك ويوافق قول ابي بكر الفارسي فيما نقله
عنه المصنف القاضى حسين اجمعت ائمة على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حدا
لان من سب النبي صلى الله عليه وسلم خرج عن الايمان والمراد يقتل حدا فان تاب قبلت
توبته ولا ينال فيه قوله من قذف نبيا قتل حدا بعد توبته لان هذا في قذف نبى وليس كلاما
فيه ولا ن مذهب اليه في ذلك ضعيف كما قال جماعة منهم حجة الاسلام الامام الغزالي
رحمه الله تعالى وبتقدير صحة لا يصح قياس السب على القذف لانه يجب الحد بمرة
واحدة والسب الموجب للكفر لا يوجب تعزيرا بمرة واحدة بعد التوبة كالردة بغير السب
فكان القذف الفحش من السب واما ما قاله السبكي من ان ساب نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم

اذا كان مشهورا قبل سب له بفساد عقيدته وتوفرت القران على ان سبه يقصد السقيص
يقتل ولا تقبل توبته فهذا مما اختلفوا فيه وارضاها رايها لنفسه معترفا بان مع
جملة مسائل اخرى خارج عن مذهب الشافعي رضي الله عنه كما صرح بذلك هو وكذا
ابنه في طبقات الكبرى ومن ثم قال شيخنا زكريا سقى الله عهده لما سئل عن سب النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم هل يقتل بذلك حدا وان تاب كما في الشفا عن اصحاب الشافعي الفتوى على عدم
قتله كما جزم به الاصحاب في سب غير قذف ورتجحه الغزالي ونقله ابن المقرئ عن تصحيحهم
في سب هو قذف لان الاسلام يجب ما قبله ونقل قتله عن اصحاب الشافعي وهم بل هم
متفقون على عدم قتله في الشق الاول وجمهورهم من يجوزون له في الثاني انتهى ومنها ان
السبكي رحمه الله فيمن قال القاضى يقضى والمفتى يهدى اى من الهديان كما يدل عليه الجواب
الاق فقال ما حاصله يخشى على قائل ذلك الكفر لان الفتوى تبين حكم الله تعالى واصحابها تبين
ما اشكل والمفتى يحق مبين حكم الله تعالى وهو وارث النبوة والقاضى يفصل ويلزم بمقتضى
الفتوى قال الله تعالى قل اسئلكم في الكلاله والله يقضى بالحق فكل من المفتى او القاضى
يحق له اجر عظيم والمفتى اعلا والقاضى تابع له لانه وان كان مجتهد فتوى هو تابع لفتوى
امامه فزعم ان المفتى يهدى مع اعتقاد ان فتواه صواب فيما اخبر به عن الله تعالى كقوله
ومن اطلق تلك العبارة فانما هو لجهله بمعناها واعتقاده ان الفتوى لا الزام فيها
وليس كذلك بل يلزم المستفتى الاخذ بها الا ان كان عنده ما هو ارجح منها وتصوره لاختلاف
بين مفتى بحق وقاض كذلك انما هو لاختلاف تصويره ونحوه فان القاضى يثبت ويستكشف
اكثر من المفتى امامفت او قاض يخرج في ليس الكلام فيه وما ذكره من ان المفتى اعلا
من القاضى فانما يتضح فيما او ما اليه كلامه من ان القاضى تابع له ولو مجتهد فتوى
اما بالنسبة لاصل منصب القضاة بحق ومنصب الافتاء بحق فالظاهر ان الاول افضل
لان فيه افتاء والزاما بالحق وتحريما وتفصيلا استدل بما في الافتاء فان المفتى انما يتحرى
في تحرير الحكم والقاضى يتحرى فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا يتم له ذلك
الا بعد مزيد تحرر وخص وتعب تام فكان منصب القضاة افضل للاخبار الصحيحة الصريحة

بان افضل الاعمال اشقيها الا عارض وعلى هذا يحمل قول من قال افضل المراتب امامة
العضي فالقضا فلا فتا واقفا ايضا فيمن نسب اليه مكفر كذا فطلب من سافعي ان
يحكم بحق دمه حتى لا يرفع لما لكي بيينة زور فيهمدرة ولا يقبل توبته فهل للشافعي
ان يحكم بحقته وعدم تعزيره وان لم تقم عنده بيينة بذلك فقال ما حاصله الذي اراه
ان اذا تلفظ بين يدي شافعي مثلاً بكلمة الاسلام وطلب منه الحكم بذلك وقد ادعى عليه
بخلافه الحكم باسلامه وعصمة دمه وعدم تعزيره ولا يحتاج لاعتراؤه بمكفر
لان قد يكون برياً فالجواب للكدب بذلك لا معنى له بل يجوز امره بذلك ويكفي في الحكم
استناده لما سمع منه من اسلامه وبه يمتنع على المالكى التعرض له لان اسلامه لان
وعصمة دمه مقطوع به اما يفرض ان يرى فواضح وان فعل مكفراً فاسلامه مبالغ له
فقصته ثابتة قطعاً والحكم بالحق حتى ولا يفتح في ذلك ان اسلامه لان انشاء شرط الحكم
بصحة سبق مكفر لانه انما حكم بالعصمة وهي مستندة الى مقطوع به اسلامه المستمر
او المنشأ فلم يضر الشك في تعيينه ولذلك نظاير منها ما لو قال موكل في شرائية
بعشرين انما امرتك بعشرة فانه يخلف وتقع الجارية ظاهراً للوكيل ويستحب للحاكم
ان يرفق بالموكل حتى يقول للوكيل ان كنت امرتك بعشرين فقد بعتهكها بها او
بعتهكها بها بلا تعليق فيقبل لتخل له باطناً بتقدير صدقه ووافقنا المالكية على ذلك
ولو طلب الوكيل الحكم بصحة ملكه لها اجيب بلا شك فيحكم له بالملك وجعل النضر
المترتب عليه لتحقيق سببه اما الشرا الاول او الثاني وان كان مبهما لا بصحة الشرا
الثاني لانه لم يتحقق سببه لاحتمال كذبه فيكون شراؤه الاول صحيحاً حكماً كما نظره
بذلك مع انها مرسوبة فكذا في مسئلتنا يحكم بالعصمة لتحقيق سببها من اسلامه
المستمر او المنشأ ولنا ان نقول له هنا ايضا ان يحكم بصحة اسلامه ويفرق بينه وبين
ما مر من عدم الحكم بصحة الشرا الاول بان البيع يشترط لصحة امورها الملك وحين
شاكون في ملكه الموكل وحاكون بملك الوكيل لها ظاهراً فلا يتصور مع ذلك الحكم
بصحة الشرا الثاني للشك في سببه واما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح اذا

بكملة

بكملة اما اقل كلامه الا الله الخ فاما انشاء او محتمل لهما كما شهد ان لا اله الا الله
الخ ومعنى الا قرار الاخبار عن العلم بها واما انشاء معروف كالشهادة بين يدي
الحاكم وبإي معنى فرض فهو قرار صحيح وانشاء صحيح ومعنى صحته ترتب اثره عليه
ومن اثاره عصمة الدم وجب ما قبله فاذ الحكم القاضي بذلك فعناه انه ترتب هذه
الاثار عليه وسبب الاحتياج الى حكمه ان الالفاظ التي يصير بها الكافر مسلماً ذكرها
الفقهاء وقسموا الكفار الى اقسام منهم من يصير ببعض الالفاظ مسلماً ومنهم من
يشترط فيه زيادة فحكم القاضي بالاسلام بالنسبة الى اللفظ الموجود معناه ان كان في صورة
مسلياً فرفع الحكم الخلاف في اشتراط لفظ اخر وفي منع اباة دمه بشئ صدر منه وان
جهل ولو لم يقصد القاضي رفع الخلاف وقتلنا باشتراط قصده في غير هذا لان الصورة
ان ادعى عليه انه صدر منه ما ينال في الاسلام فالقاضي انما يحكم ليدرا عنه القتل بما عا
يثبت ومنها لو شك هل طلق من لا الرجعة فان راجع ثم قامت بعد ثلاثة اقل بيينة بانه
كان طلق جاز للحاكم الحكم ببقاء العصمة مستنداً الى الرجعة تلك وان كان حين الرجعة
شاكاً في صحته فلذا اذا ثبت هنا بعد الحكم بعصمة دمه بلفظه بمكفر لا يلتفت اليه
ويحكم بانه ارتفع اثره بالاسلام بل لو شك هل طلق بلفظه الحرام او غيره فراجع وحكم
القاضي ببقاء العصمة مستنداً للرجعة ثم ثبت انه قال انت حرام لم يكن الخفي وان كان
عنده ثوابت ان يحكم عليه بذلك لان الشافعي منعه من ذلك بحكمه السابق وان كان عند
شاكاً هل خاطبها بلفظ الكناية لاستناده الى ثبوت العصمة في اعتقاده بالرجعة بيقين
سواء اطلق بصريح امر كناية ومنها لو قال ان كان هذا الطائر غراباً فانت طالق وان لم
يكنه انت طالق فطار وجهل فللحكم بالحكم بطلاقها لانه لا يرد على كل تقدير وان
جهل عين سببه فلو علق بمختلف في صراحة ولم يورأى الحاكم انه صريح فحكم بالطلاق
او كناية فحكم ببقاء العصمة ثم بان انه غراب فليس لحاكم اخر الحكم بخلاف ذلك
مستنداً الى انه حكم قبل تيقنه احد الطرفين اذ لو كان كذلك لم ينتج حكمه اصلاً
وحصل الضرر ببقاء المرأة مع الجهل بالحال معلقة لامكوسة ولا مطلقة واعلم انه

الكنايات

لا يشترط قصد الحاكم رفع الخلاف فاذا حكم مستند لشيء وهناك ما لو اطلع عليه لم يحكم
كما اذا حكم ببينة خارج فظهر للداخل بينة وهو يرى تقديمها بنقضه وان لم يره
لم ينقضه وبظنهم هنا لو حكم ما لى بعصمة مستندا للاسلام المستمر ثبت عند
مكفر جازله الحكم باهله وكذا غيره ممن يرى ذلك لان الحكم الاول انما كان
لظنه عدم مكفر فثبت بان بطلانه بخلاف حكم الشافعي فانه صحيح وان
فرض وجود ذلك المكفر فليس هناك ما لو اطلع عليه لم يحكم فالضابط ان كل حكم
قارنه ما لو علم به الحاكم لم يحكم ينقض على تفصيل فيه بيشاء في مسئلة الفرس وكل حكم
قارنه ما لو علم به حكم لا ينقض وبالحكمة من ادعى عليه بكفر لم يثبت لو طلبه ظالم
ليقتله فطلب من حاكم شافعي ان يحكم بعصمة فمنع يلزم انه يمكن الظالم
من قتله مع قدرته على انقاده ومنها لو اترعت دار من داخلها ببينة وحكم
له بها ثم اقام الداعي ببينة عند نقض وقيل ان كان قبل التسليم فان اقامها
عند حاكم اخر فان علم ان الحاكم الاول انما حكم لعدم علمه ببينة الداخل وكذلك ان
احتمل انه حكم ذهابا الى ترجيح بينة الخارج وهو من اهل الترجيح او اشكل الحال لم
ينقض على الاصح بل تقر في يد الحاكم فاذا كان هذا قول الاصحاب فمن لم يقصد
حكمه منع ما هو متوقع ثبوته فكيف في مسئلة الحاكم التي قصد الحاكم حكمه عصمة الحاكم
له عما نسب اليه ويتوقع ثبوته وهذا المسئلة ينبغي ان تحرر ويعتني بها فان الناس
يحتاجون اليها وقد بلغني عن ابن دقيق العيد انه اراد الشهاده عند حكم
حنفي بعصمة دم من نسب اليه مكفر ليستقنه فامتنع وامر الشاهدين بان يشهدا
على المنسوب اليه ذلك بالاقرار به فذهب اليه وشهدا على قراره بما نسب اليه ثم حكم
بعصمة دمه حكما مبتدئا وهذا منه اما احتياط او لعدم نظر في المسئلة ثم ان كنت
اتبعه في ذلك حتى نظرت فيها فوجدت الحق يقتضي ان ذلك ليس بشرط والحق
احق ان يتبع وقد قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في مختصر الموفى رحمه الله تعالى
لو شهد عليه شاهدان بالردة فانكر قيل ان اقرت بالشهادتين وبراءات من كل

دين مخالف دين الاسلام لم يكشف عن غيره انتهى قيل اراد الكشف عما شهد الشهود
من رده وقيل الكشف عن باطن امره لانا نطلع على افعال القلوب وعلى كل
فقد صرح الاصحاب بانهما لو شهدا عليه بالردة قتلا وان انكر فعليه ان يسلم ولا يفيد
اسلامه في رفع الحكم بطلاق زوجته برده قال ابن الصباغ ولا يفيد ايضا الحكم
باسلامه فكلما مهم سيما كلام ابن الصباغ صريح في الحكم باسلامه فيشهد لما قلناه
كلامهم للمحل المختلف فيه كالمجمع عليه نعم الحكم باسلامه فقط لا يرفع الخلاف لان المالك
يقتله للمحل لا للمكفر بخلاف الحكم بعصمة الدم انتهى المقصود من كلام السبكي وفيه
منافسات لا يحتملها هذا الكتاب فالاول ان لم يكن هو المتعين رعاية ما قدم عن ابن
دقيق العيد نعم قال الغزالي في ادب القضا وتبعه شيخنا في مختصره قال ابن القاص
قال الشافعي اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم تكشف عن الحال وقتل له قتل شهدان
كالمرء الله واشهدان بحمد رسول الله وانك بري من كل دين مخالف دين الاسلام انتهى
فقول بعض القضاة لمن ادعى عليه بذلك او با بنفسه يطلب الحكم باسلامه بلفظ ما قلت
غلط انتهى كلامهما وهو من اقول بعض ما ذكره السبكي لان يقال الحكم باسلام غير الحكم
بعصمة الدم الذي الكلام فيه وقال ايضا شهد وبكفره وتصلوه فقال انا مسلم لم
يكف حتى يلفظ بالشهادتين ويبرأ من كل دين مخالف دين الاسلام ولا يشترط ان
بالكفر ثم يسلم وسئل السبكي ايضا عن حكم الساحر وما يجب عليه وما ورد فيه من
الاحاديث فاجاب من العلماء كما لك واعمد من يقتله مطلقا وان تاب كان ذيق
وعند الشافعي انما يكفران تكلم بكفرا واعتقادا لو كبا يفعل بنفسه او انه يقتله
على قلب العين وتقبل توبته ولا يثبت اعتقاده ذلك الا باقراره ككونه قتل بسحره
ويقتض منه شروطه وما عدا ذلك يحذر فيه وديلتنا الخبر الصحيح لا يحل دمار
مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان اي كما في الحالة الاولى ورتا بعد احصان و
قتل نفس غير نفس اي كما في الحالة الثانية فالحالة الثالثة لا تثل فيها بنص
هذا الحديث لانها ليست احدى الثلاث ولم يصح حديث يقتضي قتله وخبر جرح الساحر

ضربه بالسيف ضعفه الترمذي وجعله من قفا فهو قول صحابي ولم يقتل صلى الله عليه وسلم
لسيد اليهودي الذي سحره والاثار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم مختلفة فعن عمر
أقولوا كل ساحر وما حرم وعن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قتلت جارية
سحر بها وعن عائشة أنها باعت جارية سحر بها وجعلت ثمنها في الرقاب وحمل
الساحر في فعل عمر ويشتري على سحر فيه كفر وفعل عائشة على ما لا كفر فيه واستدل
بقوله صلى الله عليه وسلم امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وإذا
اختلفت الصحابة اتبع اشبههم في كتاب الكتاب والسنة وكذا القتل عن لم يكفر ولا
ولا قتل اشبه بهما وقد سئل الترمذي شيخ مالك رضي الله تعالى عنهما على من سحر
من اهل العهد قتل قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل من
سحره وكان من اهل الكتاب وسئل السبكي ايضا عن قال ما اعظم الله فقيلا لا يجوز
فاجاب بما حاصله يجوز على ذلك قال تعالى ابصره واسمعه اي ما ابصره وما اسعده
فمعنى ما اعظمه انه تعالى في غاية العظمة والتعجب من ذلك انه حارت فيه العقول
فالقصد الشا عليه بالعظمة او اعتقادها له وكلامهما ساين وموجبهما امر عظيم
يصح ان يراد بها اعظمه وبلغني عن شيخنا اني حيان انه كتب بعدم الجواز فنظرت
فرايت ابن السراج قال حكيت الفاظ من ابواب مختلفة مستحتملة بحال التعجب نحو
ما انت من رجل وسبحان الله ولا اله الا الله وكاليوم رجلا وسبحان الله من رجل
ورجلا وحسبك بزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفاك زيد رجلا فقول
العظمة لله من رب دليل الجواز التعجب في صفات الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما
افعله وافعله به ومن جهة المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا وحكي ابن المنبر ان
الكوفيين ان ما احسن زيدا اسم عندهم لا يقل تقديره شي احسن زيدا خلافا للبخاريين
لا دلالة منها قولهم ما اعظم الله ولو كان التقدير ما ذكر وجب ان يقدر هنا شي اعظم
والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل وقال الشاعر ما اقدر الله ويلزم من قال انه فعل ان
تقديره شي اقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل جاعل واجاب البصريون بان لا محذور

اذ التقدير شي اعظم الله اي وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والشي اما من تعظيمه
من عباده واما ما يدل على عظمته وقدرته من مصير غاية اوداته تعالى اي انه اعظم لذاته
لا شيء جعله عظيما فرقا بينه وبين غيره وحكي ان بعض اصحاب المبرد قدم من البصرة الى
بعد اد تحض معلقة ثعلب فسل عن هذه المسئلة فاجاب بحجاب اهل البصرة وهوان التقدير
شي احسن زيدا فادرك عليه ما اعظم الله فالترجمة فيه وانكروا عليه بان عظيم لا يجعل جاعل
وسجن حتى قدم المبرد فوافقه وبان فوج انكارهم عليه وفساد ما ذهبوا اليه وقيل قولنا
شي اعظم الله بمنزلة الاخبار بان عظيم لا يسمي جعله عظيما لا مستحتملة وقول الشاعر ما اقدر
فهو وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصفه تعالى بالتقدير لقوله تعالى
فليمد له الرحمن مدا بلفظ الامر وان لم يكن في الحقيقة امرا وان شئت قدرته تقدير ما اعظم الله
على ما بينا انه في كلام ابن المنبر وبوضوح في المسئلة وناطق بالاتفاق على صحة هذا
اللفظ وان غير مستكر وانما اختلفوا هل يبقى على حقيقة من التعجب ويحتمل الاوجه الثلاثة التي
ذكرها او يجعل مجازا عن الاخبار واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه
من التعجب وتاويل المعنى على ما ذكره ذكر ابو الوليد الباجي في كتابه السنن ادعية مستحتملة
من غير القرآن من جملتها ما احلك عن عصاك وقربك من دعاك واعطفك على من سالك
وروي سمعي عن عبد الرحمن بن القسم عن ابيه عن جده ابي بكر رضي الله عنهم ان بعض سفهاء قرش
حق على راس ابي بكر ترابا فري به الوليد بن المغيرة او العاص بن وائل فقال لا ترى ما فعل هذا
السفيه قال انت فعلت هذا بنفسك فقال ابو بكر اي رب ما احلك ولعلك يكون هذا الا عن القسم
لكن فضلا عن روايته عن ابيه عن جده وان كانت مرسله وفي الكشاف في ذوالجلال والاکرام
معناه الذي يحمله الموجدون عن التشبيه بخلقه والذي يقال له ما احلك واكرمك وفيه
في ابصره واسمع انه جاء بما دل على التعجب من ادراك المسموعات والبصائر الدالة على ان امر
تعالى في الادراك خارج عن حد ما عليه ادراك السامعين والمبصرين لا يدرك الطفل شيئا
واصغرها كما يدرك اكبرها حجما واشبهها جرمها ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر وفيه في
حاش الله ما هذا بشر المعنى تنزيهه تعالى من صفات النقص والتعجب من قدرته على

خلق جميل مثله وأما حاشا لله ما علمنا عليه من سوء فالعجب من قدرته على خلق عفيف
مثله وذكر أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري في كتابه النبوة والتذكرة في
البحر في ما أعظم الله أي شئ أعظمه وفسر الشئ بنحو ما مر عن ابن الأنباري ومنه ويجوز
أن يكون ذلك الشئ هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا شئ جعله عظيما ثم قال
ومثل هذا يستعمل كثيرا في كلام العرب كما قال الشاعر نفس عصام سودت عصاما
استوى وقال بنو تميم أيضا ابن الدهان سعيد بن المبارك في شرح الأيضاح
تفسير ما أعظم الله شئ أعظمه وفسر ذلك الشئ بنحو ما مر عن ابن الأنباري وقال
المتنبي ما أقدر الله أن يجرى خلقه وأقره عليه الواحد في شرحه وتبع السبكي على
ذلك الولي أبو زرعة فقال في فتاويه لا أعلم أحدا من معتبري العلماء رضي الله تعالى عنهم
منع إطلاق هذا اللفظ أي ما أعظم الله ما أحلم الله وهو لفظ دال على تعظيم الرب جل
جلاله وتبجيم شأن صفاته العلية فلا مانع من إطلاقه وفي الترتيل يصير به وأسمع ثم حكى
عن قتادة أنه قال لا أحدا يصير من الله ولا أسمع وقد وردت إطلاق صيغة العجب
في حق الله تعالى في السنة أيضا فالمانع لذلك أن كان استناده إلى أهل العربية
يقدرون في مثل هذا من العجب شئ صير كذا ومثل هذا لا يستعمل في حق الله تعالى
كهذا التقدير غير لازم ولا مطرد فقد يتسع لما منع وإذا كان أصل وضع اللفظ في اللغة
التعظيم فلا يمنع منه لأجل ذلك التقدير ولا تشي الفاظ الناس على دقايق أهل العربية
التي لا دليل عليها على أنه يمكن تقدير ما يوافقهم بما لا أنكار فيه من غير إخلال باللاتي
بالرب جل جلاله بأن يقدر شئ وصفه كذلك وهو ما نفسه أو من شأنه من خلقه ولا يقدر
شئ صيره كذلك وافق السبكي أيضا فمن سئل عن شئ فقال لو جاء جبريل ما فعلته بأه
لا يكفر لأن هذه العبارة تدل على عظمة جبريل عنده وأبو زرعة فيمن قال لا خير سا لك
أن تهجر في الله فقال هجرتك ألف الله بان مقتضى هذا اللفظ تعدد الالهة وذلك
كفر صريح فان اراده ضرب عنقه ان لم يتب فان ادعى قايلا يصرفه عن الكفر بان
اراد اسباب الهجرة التي هي لاجل الله فكانه قال هجرتك ألف سبب لله تعالى فأطلق

السبب

السبب على المسبب لم قبل ذلك منه يمينه لاحتمال اللفظ له وقال هجرتك ألف هجرة
له بذلك مما يحتمل اللفظ بتأويل فيقبل أيضا حقنا الدم بحسب الامكان
ولاسيما ان كان القائل لذلك جاهلا يعرف بعقيدة سيئة لكن يؤدب على إطلاق هذا
اللفظ لبشاعة ظاهره وافق شيخنا زكريا الأنصاري سقى الله عهدته في اشبه تخالفا
فقال احدهما لا خلاف استملك ادخل الى الحكم وأعمل فضولي ولو اردت ذلك لدخلت
اليهم وتغضلت وكفرت التي كفر فصل يكفر بذلك أولا فما يلزمه بان يكفر بذلك
الا ان يريد غير الكفر من انواع الايد فلا يكفر لكنه ارتكب محرما فيلزمه التعزير
البالغ المانع له ولا مسائل من مثل ذلك وبيان من تلفظ بالشهادتين بالعجبة وهو
يحسن العربية لا يكون مسلما بذلك كظنه في تكبيرة الاحرام حرما الله تعالى على النار و
جعلنا من جملة اوليائه المقربين الاختيار واجازنا من سائر من الدنيا والدين وادام لنا
رضاه الى ان نفوز بشهوده في اعلا عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين
ومن علينا بالانخلاص وبالنجاة من سائر العلابين حين لا مناص ونفع بها الفناء الحاص
والعامة وتقبله من فضله ليزي من اناره غاية الراحة من أهوال الحاقرة والطا
انه اكرم كريم وارحم رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ما شاء الله لا قوة الا بالله على هذا التأليف
وغيره من ديني ونفسي وسائر اناري والحمد لله أولا واخرا وظاهرا وباطنا يا ربنا
لك الحمد كما ينبغي للجلال وجهك واعظيم سلطانك سبحان ربك رب العزة عما
يصفونك وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وصل اللهم وسلم وبارك على
سيدنا محمد وآله وصحبه وازواجه وذريته كما صليت وباركت على ابراهيم وعلى
ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد عدد خلقك ورضي نفسك فرتك عرشك ومداد
كلماتك كلما ذكرتك وذكره المذاكرون وكلما غفل عن ذكرك وذكره الغافلون دعوا
فيها سبحانك اللهم وسبحنهم فيها سلام واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ثم كتاب الاملاء
بما يخرج من الاسلام والحمد لله رب العالمين ربهما عبد الحق السيد محمد بن الحسين وذلك في جملة

١٤٤٢

المكتبة المركزية - قسم المخطوطات